ملحق خاص

الاختيار الثوري

مشروع
أرضية توجيهية

25 يناير 1978

مشروع أرضية توجيهية

تقديم

منذ انعقاد المؤتمر الاستثنائي والحركة الاتحادية تعاني من الأزمة التي خلقتها بعض العناصر القيادية على اثر التغييرات والمنعطفات التي فرضتها على الحزب .

ان الخط الجديد اتسم في خطوطه العريضة بالتعاطي لانصاف الحلول السلبية ، تجلى ذلك في التفريط بالمفهوم الشعبي لتحرير أراضينا المغتصبة وتزكية مساومات النظام تحت غطاء الاجماع الوطني المزعوم . والخوض في تجربة برلمانية مشوهة تطعن سيادة الشعب في غياب شروط ديموقراطية دنيا تمكن القوى الوطنية والتقدمية من خوض المعركة لفائدة تحقيق المكاسب الجماهيرية الديموقراطية .

ان الخط الجديد يتلخص في طي صفحة الماضي النضالي للحزب وخطه التقدمي الصاعد الذي آمن به ومارسه وضحى من أجله المناضلون ، والذي جعل من حزبنا . حزب الجماهير الشعبية التي التفت حوله وناضلت من أجل شعاراته . والعمود الفقري للحركة التقدمية الشعبية ببلادنا .

ان مسؤولية الخط الجديد ، تتحملها العناصر القيادية وأتباعها . الذين عملوا على فرضه بشتى الأساليب وجعلت منه خطا فاصلا يحدد الاطار الحزبي . وما سواه خروج عن المشروعية الحزبية وسقوط في « التطرف » .. أما المناضلون القاعديون فلقد تصدوا لهذا الانعطاف الخطير بكل حزم وثبات . وقاوموه بالاساليب الديموقراطية التي يؤمنون بها وبالحوار الهادف سبيلا لتوضيح الرؤيا وطرح الاختيارات العميقة التي على كل مناضل اتحادي أن يحدد موقفه منها .

لقد ارتفعت الاصوات داخل المؤتمر الاستثنائي نفسه محذرة من مخاطر الاطروحات الايديولوجية والسياسية المطروحة . ومقدمة التعديلات والبديل الصائب .

لقد ارتفع صوت المناضلين والقادة التاريخيين . مقاومين ومؤسسين للحزب . كما ارتفع صوت اللاجئين السياسيين والعمال الاتحاديين بأوروبا .. كلهم عبروا عن تشبثهم بالخط الذي آمنوا به ورغبتهم في الحوار الديموقراطي حفاظا على وحدة الحزب .

ان العناصر القيادية الحالية قد تجاهلت هذا وذاك .. فصدر عن المؤتمر نفس المشاريع التي تم الطعن فيها . كما وقع طمس كل التقارير التي لا توافق الخط الجديد . ومارست القيادة قناعاتها الخاصة بتحدي كامل للديموقراطية الداخلية .

أمام كل هذا جاءت مبادرة فاتح ماي ـ كانطلاقة صحية لتدعيم وبلورة التيار القاعدي الذي يتشبث

بمكتسبات الحزب وتراثه النضالي ويسعى الى تطويرها وتعميقها ورفعها الى مستوى مهمة بناء الأداة الثورية .

ان دعوة المناضلين للحوار والوحدة في القاعدة . قد شكلت الرد السليم على الأساليب اللاديموقراطية . كما أن الدعوة لانعقاد المؤتمر الثالث مع تحديد اطاره العام وتجسيد الاستمرارية النضالية في نقاط سياسية تنظيمية واضحة . قد شكلت بديلا توجيهيا ملموسا يلتف حوله المناضلون لترسيخ قناعاتهم وبلورة اختياراتهم .

ان الممارسة العملية خلال هذه الفترة . قد اوضحت حقيقتان ناصعتان لا تنال منهما محاولات الخلط او اللجوء الى التبريرات و « العواطف الاخوانية » كذريعة لطمس الخلاف الايديولوجي والسياسي وهاتين الحقيقتين هما :

1 ـ ان الخط الايديولوجي والسياسي . الذي فرض من خلال المؤتمر الاستثنائي . يتعرض حاليا للفشل ؛ كما يتضح بكل جلاء ان هذا الخط لم يكن في الحقيقة الا نصف حل سلبي يضر بالحزب اكثر مما يخدمه . وبالتالي فانه يخدم الخصوم والاعداء مهما كانت التبريرات .

2 ـ ان التيار القاعدي قد تمكن فعلا . ليس فقط من بلورة خط سياسي منسجم . بل أيضا تمكن من ممارسة هذا الخط . وقد تأكد ذلك من خلال التجربة الانتخابية التي خاضتها القواعد من زاوية التحدي للنظام وأساليبه في التزوير والتشويه . والتي أوضحت ان هناك مفهومان للسيادة الوطنية ومفهومان للسيادة الشعبية وشروط العمل الديموقراطي . وبالتالي ممارستان مختلفتان نتج عنها ما نتج من قمع واضطهاد من جانب . وهدنة وتشاور أو وفاق من جانب ثان ..

ان الخطوات التي أقبل عليها التيار القاعدي توجيها وممارسة قد جعلته يتقدم بخطوات حثيثة نحو استرجاع قوته النضالية وتأكيد استمرارية خطه النضالي . فمن مبادرة « النداء » لتقييم التجربة الحزبية تقييما نقديا موضوعيا . الى مختلف المبادرات السياسية الرامية الى توضيح الرؤيا والوقوف أمام الخلط بالتعبير عن مواقف تقدمية مناهضة للامبريالية وعملائها .. مرورا بدور جريدة « الاختيار الثوري » كأداة للتعبير عن مواقف التيار القاعدي والتوجه بالحوار مع قواعد الحركة الاتحادية . أيا كان موقعها . وأيضا الحوار مع كل أطراف الحركة التقدمية والوطنية .

واليوم . والتيار الاتحادي القاعدي . يتقدم نحو مواقع أفضل . لم يعد بالامكان الاقتصار على طرح المواقف السياسية والمبدئية العامة . رغم ما تأتي به من توضيح وتوسيع في التيار السياسي العام . بل أصبح من الضروري تقديم بديل توجيهي متكامل يسلح نضالنا اليومي برؤية شاملة لأهدافنا القريبة والبعيدة المدى .

لذا نطرح اليوم . مشروع أرضية توجيهية ترسم الخطوط العريضة لوجهة نظرنا في القضايا الايديولوجية والسياسية والتنظيمية المطروحة ؛ وذلك سعيا . مرة أخرى . وراء الحوار المثمر والنقاش السليم الهادف داخل الحركة الاتحادية ومع كافة أطراف الحركة التقدمية .

وان تعذرت مساهمة أوسع المناضلين الاتحاديين في صياغة هذا المشروع . فاننا لا ندعي ان مشروع الأرضية قد اكتمل وشمل جوانب الموضوع بشكل وافر ؛ بل يعتبر مجرد أساس للنقاش . نتمنى مساهمة كل المناضلين في تصحيح وتعميق ايجابياته .. وبذلك سيؤدي دوره كأداة لحوار القواعد من أجل تسليحها الايديولوجي كخطوة أساسية لتقديم كل المناضلين الطامحين لتحقيق البناء الثوري للحزب . نحو انجاز هذه المهمة بنجاح .

25 يناير 1978

الفصل الاول :
منطلقات تاريخية
لتحديد واقعنا الراهن

تريد بعض التحاليل السريعة أن تجعل من المجتمع المغربي مجتمعا معزولا مصونا من أي تأثير . راكدا ساكنا خلال مراحل هامة من تاريخه ، ثم قافزا فجأة وبضربات سحرية الى موقع المجتمع الذي تتوارد عليه أنواع وأصناف من السلطات المركزية والدول الصورية التي تنقرض هي الأخرى بضربات سحرية لتحل محلها هياكل جديدة . . . ان تحليلا من هذا النوع لا يمكنه أن يؤدي الا الى طمس الصراع المحتد بين القوات الاجتماعية المتناقضة المصالح وخاصة ذلك الصراع الضاري بين الشعب والاقطاعية ، وتناسي طموحات الكادحين نحو العدالة والازدهار .

ان تأكيد الواقع التاريخي لا يستهدف اعادة التقييم الموضوعي والفهم الصحيح لتطور المجتمع فحسب ، بل التطرق بالأساس الى امتدادات التاريخ في حياة المجتمع الحاضرة وتحديد ضغوط الماضي على كياننا المعاصر الذي نسعى الى تحريره وتخليصه من ثقل العتاقة الموروثة من العهد الوسيط . . .

ان تحديد الواقع الراهن لمجتمعنا والامعان في بنياته الاقتصادية الاجتماعية وتحديد طبيعة الصراع الدائر داخله يقتضي حتما الرجوع الى بعض المعطيات التاريخية ، ليس من باب استقصاء التاريخ أو الوقوف عند تفاصيل الأحداث والوقائع ، لكن فقط من زاوية تحديد طبيعة التركيبات الاقتصادية الاجتماعية التي طبعت مجتمعنا خلال المراحل الأساسية في تطوره ، والوقوف بالخصوص عند نوعية العلاقات بين مختلف فئاته الاجتماعية ، تلك العلاقات التي شكلت الحافز الموضوعي للصراعات التي عاشها مجتمعنا وشكلت المحرك الأساسي في تطوره التاريخي ، فهي بالتالي أداة موضوعية يجب أن يرتكز عليها كل تحليل واقعي للأوضاع الراهنة .

الباب الاول :
الأسس الموضوعية للعلاقات الاقطاعية :
مميزات الاقطاعية المغربية والعربية بشكل عام

ان توضيح الجذور الموضوعية للعلاقات الاقطاعية لا يستلزم بالضرورة الوقوف بالتفصيل عند المرحلة التي عرفها المجتمع المغربي الاصلي كمرحلة «مشايعة بدائية» عاشتها جماعات عشائرية كانت العلاقات

السائدة بينها هي علاقات التضامن الجماعي والملكية الجماعية لوسائل الانتاج من أرض ومراعي وأدوات الصيد والعمل . . وذلك كانعكاس مستوى قوات الانتاج .

انها مرحلة عادية عرفتها ومرت بها كل المجتمعات الانسانية ، لا تشكل استثناء خاصا أو وضعية شاذة وكان من الطبيعي أن يتطور المجتمع الأصلي هذا ويظهر داخله توزيع العمل بين فلاحة وتربية للمواشي وحرف متنوعة ، ويبرز عنصر التبادل ، وينمو في شاكلة ذلك المجتمع القبلي الذي تتمتع فيه كل قبيلة بتكاملها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي عن طريق انتخاب مجلس القبيلة ورئيسها (الشيخ أو أمغار) للبث في كل المشاكل الداخلية للقبيلة وعلاقاتها بالقبائل الأخرى .

ان تطور هذا النظام وتوسع نطاقه ونمو مستوى انتاجه وحجمه البشري ، كان من شأنه أن يؤدي حتما الى بروز عنصر التنافس الاقتصادي السياسي بين القبائل المجاورة على الخصوص ، فظهرت بذلك العصبية القبلية ونشبت الحروب بين مختلف القبائل .

وفي هذه الحالة الخاصة - حالة الحرب - كانت القبيلة تسلم سلطاتها الى الشيخ باعتباره زعيما حربيا . «ولقد حدث مرارا أن استلم بعض الشيوخ هذه السلطة واعتمدوا عليها لتركيز نفوذهم واقتطاع أراضي شاسعة من أراضي الجماعة واحتكارها كملكية فردية ، وذلك بدعوى حاجيات الحرب . . ومن أجل الوصول الى هذه الأغراض استعملوا طرقا شتى منها استعمال أفراد عائلتهم كخلفاء وأعوان و «مقدمين» وادماج جماعات أجنبية على القبيلة والاعتماد عليها ومفاوضة الخصم في المهادنة مقابل تركيز سلطتهم» (1)

وهكذا فقدت بعض القبائل سلطتها الأساسية وأصبح جزء منها مشغلا من طرف الرؤساء المالكين للأرض ، وانتقلت العلاقات من علاقة التضامن العشائري الجماعي المبني على المصلحة المشتركة ، الى علاقات استغلال وخضوع تمارسها الفئات المالكة للأرض ضد الفئات المشغلة فيها .

ان بروز الملكية الفردية وتوسع النظام القبلي وما ولده من صراعات وتنافس محلي كان من الطبيعي أن يؤدي الى صراع يعم المجتمع ككل لتكون نتيجته في نهاية المطاف هي غلبة طرف على باقي الأطراف الأخرى أي تمركز النظام القبلي وانشاء سلطة مركزية .

وهذا ما تم من خلال صيرورة جد معقدة ، ليس موضوعنا هو الدخول في تحليل وقائعها التاريخية ودواليبها ، بل نشير فقط الى بعض العوامل الأساسية التي قادتها وتفاعلت معها ، موضوعيا وذاتيا ، داخليا وخارجيا ، وهي على الخصوص :

- الفتح الاسلامي وما أتى به من مزج بشري وتأثير هائل على المستوى العقائدي ، وعلى مستوى تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية .
- تقاليد الدفاع عن حوزة البلاد ضد الغزاة الاجانب (من اسبان وبرتغاليين ورومان وغيرهم) والتجنيد الجماهيري ضد الغزاة وحلفائهم الشيء الذي كان يتفاعل ويتبادل التأثير مع الصراع الداخلي .
- استمرار الحياة الجماعية وتقاليد التضامن العشائري خاصة في المناطق الجبلية الوعرة التي لا تتمكن السلطة المركزية من اخضاعها .

أشرنا اذن بشكل سريع الى بروز الملكية الفردية وما رافقها من علاقات جديدة في الانتاج حلت بالنسبة لبعض القبائل محل علاقات التضامن الجماعي ، وتمركز النظام القبلي على شكل سلطة سياسية مركزية وتطور هذه السلطة عبر مراحل تاريخية ووقائع متعددة عرف خلالها المغرب تواكب ست دول كبرى قامت على أساس القبيلة أو العائلة الواحدة ، ليس الموضوع هو استقصاؤها رغم ما لذلك من أهمية .

(1) «تحليلات في المجتمع المغربي تطوراته التاريخية وتركيباته الاجتماعية» - دراسة صادرة عن الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية - يناير 1967 .

بقي لنا أن نحدد ماهية هذه العلاقات الجديدة وطبيعة هذه السلطة ، وهذا لن نتردد فيه فنصف تلك العلاقات بعلاقات اقطاعية وتلك السلطة بسلطة اقطاعية . . .

ولاثبات ذلك وجب مسبقا التخلص من الوصفات الجامدة والقوالب الجاهزة وتجنب تطبيق خلاصات تحليل المجتمعات الأخرى - الاوربية على الخصوص - على مجتمع طبعه تطوره التاريخي وملابسات صراعاته الاجتماعية بطابع مميز ، ومقابل ذلك الاحتفاظ بالمقاييس العلمية في التحليل وتطبيقها تطبيقا ملموسا على واقع ملموس .

وتشبثا بهذه المقاييس بالذات فان العلاقات الاقطاعية في الانتاج تقوم بدافع من الملكية الفردية للاراضي الفلاحية من طرف الملاكين الاقطاعيين الذين يستغلون جمهورا من الفلاحين المعدمين ويشغلونهم مقابل نسبة من الانتاج ، في حين أن السلطة الاقطاعية التي تفرض نفسها عن طريق العنف والغزو والاكراه ، الاقطاعية هي تعبير واقعي عن سيطرة هؤلاء الاقطاعيين ، اقتصاديا واجتماعيا ، وايديولوجيا عن طريق تحريف الدين واستعمال الشعوذة لخدمة مصالحهم .

واذا كان هذا المقياس العام ينطبق على الواقع منذ أن ظهر للوجود ذلك النوع من الدول السلالية أو العائلية على اختلاف جذورها وعهودها ، فانه يخضع بطبيعة الحال للتطور الذاتي لكل مجتمع ، وبالتالي فان الاقطاعية ليست نوعا واحدا ووحيدا ، اي تلك الاقطاعية التي أنتجها تطور المجتمع الأوربي ، بل ان للاقطاعية المغربية والعربية بشكل عام خصائص ومميزات يجدر بنا الوقوف عندها وابراز معالمها الاساسية ، وذلك ما يمكن ايجازه كالتالي :

1 - لقد كان الاقطاعي الاوربي يملك قانونيا وجسمانيا خادمه ، في حين ان الفلاح المغربي رغم استغلاله مثل المملوك ، ظل من الناحية القانونية رجلا حرا .

وهذا الفارق يعد شكليا ، ذلك أن «الخماس» - الذي لم يكن يتقاضى سوى الخمس من محصوله السنوي - لا يخضع للاستغلال البشع فحسب ، بل كان تابعا مربوطا بالاقطاعي ، فاذا ما حدث لهذا الأخير أن باع ارضه لأحد أمثاله ، فلا يبع الخماس الا أن يستمر في نفس الأوضاع السابقة ، فيكون الاقطاعي قد باع الأرض ومن عليها ، وبالتالي فانه عمليا مالك لهما معا .

2 - سيطرة الاقطاعية على البوادي والمدن في آن واحد :

ان المدن هي من انشاء الاقطاعية - وليس البورجوازية كما كان الشأن بالنسبة لمجتمعات أخرى - التي أوجدتها لتلبية حاجياتها في صنع المنتوجات الكمالية من جهة ، ومن جهة ثانية مركزة سلطتها السياسية ، ذلك أن معظم هذه المدن كان عبارة عن عواصم أنشأتها مختلف السلالات التي تواردت عل الحكم .

وكان النشاط الاقتصادي في المدن يتمثل في الصناعة اليدوية - من دباغة وحدادة ونجارة وغيرها - التي تنتج بضائع تلبي في غالب الأحيان حاجيات الانتاج الفلاحي في حين أن البادية كانت تنتج بضائع محلية من هذا النوع بحيث أن اللجوء الى المدينة لم يكن الا بشكل تكميلي . وكان هذا عاملا من العوامل التي حالت دون نمو وتطور الصناعة في المدن وايجاد سوق واسعة لها تضم المدن والبوادي ، اضافة من جهة الى ضغوط السلطة المركزية عن طريق فرض الضرائب ، ومراقبة التبادل الداخلي . . ومن جهة ثانية ومع سقوط السلالة الحاكمة وبروز سلالة جديدة - وما يرافق ذلك من دمار وتخريب - تصاب كل أوضاع الحرفيين بالافلاس ، فلا يتحقق ذلك التراكم الحرفي الذي يشكل بوادر التطور نحو النظام الرأسمالي .

أما النشاط التجاري فكان ذا توجه خارجي وآخر داخلي . كانت التجارة الخارجية تأخذ طابعا طفيليا اذ كان كبار التجار يجلبون بعض البضائع الكمالية لبيعها للاقطاعيين والوجهاء ، ويهربون الى الخارج بعض المواد الاولية كالجلد والصوف . . أما فئة التجار على المستوى الداخلي فكانت تعرف باسم «السواقة» وهم وسطاء بين المدن والبوادي ، ينقلون اليها بضائع مصنعة خلال أسواق أسبوعية خاضعة للرقابة الصارمة من طرف السلطة الاقطاعية .

3 - الازدواجية الدائمة بين «بلاد المخزن» و «بلاد السيبة» :

اذ باستثناء بعض الفترات الزمنية المعينة ، فان السلطة المركزية لم تتمكن من السيطرة على مجموع البلاد ، بل ظل عدد من القبائل وخاصة منها القاطنة في الجبال يرفض باستمرار شرعية السلطة القائمة «المخزن» ويتشبث بتقاليد الحياة الجماعية ويقاوم بالسلاح الغزو المخزني المتكرر ، وكانت «بلاد السيبة» أي الأراضي التي لم تكن خاضعة لمراقبة السلطة المركزية ، هي عبارة عن وحدات مستقلة ومتجانسة ومتكاملة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، تعيش حياة جماعية تضامنية وتعمل باستمرار على حفظ استقلالها والدفاع عنه .

واذا كان المخزن يستعمل العنف والاحتلال العسكري من أجل التمكن من السلطة فلقد مزج هذا الأسلوب القمعي المباشر بأسلوب المناورة والتحايل ، فعمل على التدخل في الخلافات القبلية قصد تنميتها كما مارس التفاوض مع بعض رؤساء القبائل قصد نيل «البيعة» مقابل تركيز نفوذهم وتحويلهم من «شيوخ» منتخبين الى اقطاعيين يندمجون ضمن هيكل المخزن عن طريق «مكافأتهم» وربطهم بمصالحه .

وتتجلى كذلك الازدواجية بين «بلاد السيبة» وبلاد «المخزن» بالنسبة لمقاومة محاولات الغزو الأجنبي المتكررة ، حيث نجد من جهة «بلاد السيبة» تنظم جيوش «النايبة» وهي عبارة عن جيوش شعبية مكونة من متطوعين تمولهم وتحميهم القبائل المجاهدة . ومن جهة ثانية تتخاذل السلطة الاقطاعية بل تهادن وتفاوض العدو وتسخر كل طاقاتها لتثبيت نفوذها وسيطرتها الداخلية وقمع القبائل الثائرة ضدها عن طريق «المحلة» أو جيش المرتزقة الذي كانت وظيفته الوحيدة هي محاربة القبائل الخارجة عن نفوذ المخزن واخضاعها ولو مؤقتا بهدف نهبها وفرض الغرامات والضرائب عليها .

4 ـ ضعف الدولة وعدم استقرارها : وعدم تمكن الاقطاعية من فرض هياكل مستقرة ثابتة وقوية . تجلى ذلك في توالي السلالات الحاكمة وما رافقه من دمار وفوضى ، اذ كلما تحطمت سلالة وانتهى حكمها . الا وتحطمت معها كل المكتسبات الاقتصادية والصناعية والثقافية التي تحققها في أوج ازدهارها .

ومن حيث ضعف الهياكل المخزنية نفسها . فان «الادارة» لم تكن تتعدى جهاز «الشيوخ» على مستوى القبائل والقواد والباشوات على مستوى المناطق أو المدن . هؤلاء وغيرهم من الأعوان والخدام ، كانت السلطة المركزية تعمل على مكافأتهم وتشركهم في ملكيتها الاستغلالية وذلك عن طريق ثلاث أساليب أساسية :

ـ اقتطاع الاراضي الزراعية وترك الخيار فيما يخص كيفية استغلالها . اما تشغيل اهلها مقابل نسبة من المحصول غالبا ما تكون خمسه ، او اجلاءهم واستغلال الارض مباشرة عن طريق الخدام أو غيرهم من المضاربين . ويؤدي هذا الى تضخيم الملكية الفردية لفائدة العصبة الحاكمة وخلق علاقات بينها وبين الفلاحين تكاد تكون علاقات استرقاق من حيث النتائج الاقتصادية والاجتماعية .

تحديد مناطق معينة بما فيها من قرى واراضي زراعية وتعيين الاقطاعي المحلي جابيا للضرائب عليها ، يأخذ محصولها من الضرائب ويؤدي للسلطان مقابلا سنويا مسبقا ـ من نقود ومواشي وغيرها ـ وتترك له الصلاحية التامة في مضاعفة أرباحه بالوسائل التي يراها ملائمة من استعمال جيش خاص للردع واضطهاد للفلاحين وتدقيق حسابات الخراج والجباية . . وذلك للحصول على الثراء في أقرب الأوقات .

ـ اما القبائل التي تقبل التعاون مع السلطة الاقطاعية عن طريق رؤسائها ومساندتها في قمع القبائل الاخرى ، فتعين لها أراضي بمرسوم من السلطان يخولها حق التصرف اقتصاديا وسياسيا وعسكريا في الملاكين الأصليين ، اما اجلاؤهم او تقتيلهم جماعيا او فرض ضرائب سنوية او مقاسمة المنتوج الفلاحي ، حسبما تسمح به الظروف وموازين القوى . . ولا يخفى على أحد ما في هذا الأسلوب من استغلال واضطهاد للفلاحين وتحريش بين القبائل وبث للفوضى في الأوساط الشعبية .

من خلال هذا الاستعراض السريع للأسس الموضوعية للعلاقات الاقطاعية ولمميزاتها الاساسية ، ان المقياس العام الذي حددناه سابقا ينطبق بشكل علمي على الاقطاعية المغربية التي تلتقي في أهم السمات التي عرفت بها الاقطاعية في مجتمعات أخرى ، بل انها تفوقها في كثير من وجوه الاستغلال والاحتقار

للفلاحين والكادحين ، وانها مزجت صفاتها هذه «بسلوك استرقاقي» سواء بالنسبة للفلاح المسترق او برقيق الخدمة والمتعة في القصور او بالرقيق العسكري الذي كانت تستعمله أداة للقمع والقتال .

واذا كان طرح الاسس الموضوعية للاقطاعية وخصائصها له كامل الاهمية من الناحية النظرية والواقعية فان ابراز الصراع الضاري بينها وبين الجماهير المسحوقة وانعكاسات هذا الصراع على المستوى السياسي والايديولوجي لا يقل أهمية بالنسبة لتوضيح المخلفات التاريخية داخل واقعنا الراهن .

الباب الثاني :
الاقطاعية والجماهير الشعبية : قوتان متصارعتان وايديولوجيتان متقابلتان

ان طبيعة السلطة الاقطاعية المغربية تعتبر كما ورد سابقا نموذجا عن الانظمة الاقطاعية التي عرفتها البلاد العربية ككل تلك الأنظمة الوراثية التي تقتضي بطبيعتها تمركز كل السلطات في أيدي الفئة الحاكمة التي تسيطر على أهم وسائل الانتاج وبالدرجة الاولى على الارض الزراعية وتعمل على تقليص الامتيازات في حلقة ضيقة من المنتفعين الذين يتكونون من الامراء وموظفي الدولة والجيش والاعوان من الاقطاعيين المحليين .

لقد شرعت الاقطاعية لنفسها ان الارض ملك «للامام» اي للحاكم الاقطاعي ذي السلطات السياسية والعسكرية المطلقة ، وليس هناك مالك لأدنى قطعة من الارض الا بالنيابة عنه . وهذا ما نادى به كل من الرشيد واسماعيل العلويين ، سعيا وراء تنفيذ مخططاتهم الاقطاعية الرامية الى السيطرة على الأرض ومن عليها .

ان الحكم الاقطاعي العربي مبني على مشروعية المغالبة والقوة وما يترتب عنها من نوعية واحدة للعلاقات السياسية وهي علاقات سيد وعصبة من السادة ، برعايا وخدم وليس عليهم الا الطاعة والتنفيذ .

اما الادارة الاساسية لصون هذه المشروعية فهي أداة الردع المتمثلة في جيش المرتزقة وحرس المملوكين ، وهو جيش قلما يتوجه للصدام مع القوى الاجنبية ، خصوصا بعد انتهاء فترة الجهاد في القرن الرابع عشر ، وما من انتصار على القوات الاجنبية الا وهو انتصار لجيوش شعبية تتكون غالبا بكيفية تلقائية وبمبادرة زعماء شعبيين . ولولا هذه الجيوش الشعبية لما رد الغزو البرتغالي والاسباني على المغرب العربي وأما الجيوش الاقطاعية فهي بطبيعتها موجهة ضد الشعوب لكسر شوكتها واخضاعها سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا .

ولم يكن في ظل هذه الانظمة للطبقات المنتجة ، سواء منها فئة الفلاحين والحرفيين او فئة التجار ، أن تبني لنفسها وللمجتمع انجازات ثابتة تعد ذخيرة حضارية للأجيال . فلا تكون رأسمال حافز ولا تقدم صناعي ممتد التأثير . . ذلك أن الاقطاعية توجهت بالاساس نحو قمع الفئات المنتجة ـ وكذلك التجار الكبار الذين كانت أموالهم تصادر باستمرار ـ نحو الفئات المنتجة ، وكبت تطلعاتها نحو التقدم والازدهار ، وسجنها في اوضاع يعتبر فيها كفاف العيش اقصى محصول ، وكل فائض اضافي يعتبر معرضا لاغتصاب السلطة الاقطاعية .

ومن اهم أسباب هذا الفشل «الحضاري» ، عجزها الدائم عن تجاوز منطق العنف بوضع نفسها موضع العداء الاقصى لكل ما سواها من الطبقات وتخوفها من تطلعات هذه الأخيرة ، وبالتالي اللجوء الى قمعها

من اجل استغلالها ، ودوامة الاضطهاد والاستغلال هذه هي التي جعلتها تتوقف عند مظاهر الحضارة الجوفاء ، «حضارة المتعة» المنغمسة في التبذير والفساد .

اما الطرف الآخر في هذه الحالة الجدلية وهي الجماهير الشعبية ، فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام الاستغلال والقمع بل قاومته بكل الوسائل الممكنة .

وكانت الوسيلة الطبيعية لهذه المقاومة هي الرجوع الى النظام الجماعي المحلي بما يتميز به من روح تضامنية واحتضان لقيم المساواة والعفة الاقتصادية . وكانت الدعوة الى مناهضة الحكم الاقطاعي بوسائل التكتل الجماعي المحلي ترمي دائما الى تفتيته واعلان لا مشروعيته ، بتنصيب حكم مشروع يتصور حسب النموذج المثالي الحي في أذهان الشعوب وهو نموذج «العدل العمري» .

وهذا لا ينفي على مثل هذه الانظمة الجماعية المحلية الثائرة على السلطة الاقطاعية بعض الانحرافات والعاهات والمتمثلة خاصة في الانزواء واللجوء الى العصبيات القبلية ، مما يعد حلقة ضعف أساسية باعتباره ردة نحو القبيلة وانغماسا في منطق الخصم وتناسيا للمحرك الايديولوجي الاول الذي هو العدالة الجماعية المعممة .

الا ان هذا لا يمكنه أن يغطي الواقع الاجمالي لتطلعات الشعوب ونضالاتها البطولية ضد الاستبداد والتي شكل اسلام العدالة والمساواة بين الناس محركه الايديولوجي الاساسي . ذلك ان الشريعة الاسلامية قد ظلت عمليا ايديولوجيتين متناقضتين متصارعتين .

فايديولوجية الحكم الاقطاعي هي اسلام الامتيازات الاقطاعية ، فمنها تشريف الاسر الحاكمة وحفظ مصالحها ، والدعوة الى الطاعة والنظام ، وتبرير القمع بدعوى الاصلاح ، ومنها اباحة «قتل الثلثين من الشعب لاخضاع الثلث الباقي» . . ومنها طمس كفاحات الشعوب ونسب كل انتصار شعبي الى عبقرية الملوك كما هو معروف عند بعض «المؤرخين» .

واذا كان هناك تفسير موضوعي للفشل والانحطاط الذي عرفته الاقطاعية ، والذي هيأ السبيل على مدى القرون للتسلط الاستعماري في آخر المطاف ، فلا بد أن نبحث عنه ضمن مجابهة الاقطاعية ومصارعتها للقوى الشعبية الحية .

واذا كانت هذه الاخيرة ما فتئت تأخذ بمبادرات التسلح والتصدي للعدوان الخارجي ، فان الاقطاعية كانت منتبهة الى دوام بقائها قبل كل شيء وتبعا لذلك فان عدوها الأساسي والدائم هو الشعب وحركاته الثائرة عبر ظواهر «السيبة» و «الجهاد العفوي» . اما العدو الاجنبي فهو مزمن وثانوي يمكن مهادنته واستغلال اعتداءاته بصرف الانفجارات الشعبية تجاهه ، وبالتالي فانها كانت (وما زالت) مستعدة لتحمل كل انواع الاهانات الخارجية وارتكاب كل ما يمكن من الخيانات .

الفصل الثاني :
التدخل الاستعماري وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

ان التدخل الاستعماري في بلادنا ـ الذي أخذ شكله الرسمي بعد الامضاء على عقد الحماية بين الملك عبد الحفيظ والسلطات الاستعمارية كتعبير صريح عن خيانة الاقطاعية وخضوعها للمصالح الأجنبية ـ كانت تقوده بالأساس دوافع مصلحية واضحة ، الا وهي السيطرة على البلاد واحتلالها قصد نهب خيراتها واستغلال شعبها .

ولبلوغ هذه الأهداف عمد الاستعمار الى احداث بعض التغييرات على البنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، ليس بهدف تغييرها تغييرا جذريا بل فقط تكييفها بالشكل الذي يخدم أغراضه وتلقيحها بهياكل جديدة ضرورية لتوفير الشروط لذلك .

ان التدخل الاستعماري لم يخلف أثرا ملحوظا على البنيات الاقتصادية الاجتماعية فحسب ، بل ان مجمل التحولات التي أحدثها وما رافقها من تناقضات اجتماعية وسياسية ، شكلت حافزا لتوضيح التصنيفات الطبقية داخل مجتمعنا والدفع بالصراع داخليا وخارجيا ما بين القوات المتناقضة المصالح ، القوات الاستعمارية والاقطاعية من جهة ، وأوسع الجماهير الشعبية من جهة ثانية .

الباب الاول : التحولات الاقتصادية والاجتماعية

ان أهداف النهب والاستغلال ، قد جعلت السياسة الاقتصادية الاستعمارية ترتكز على محاور أساسية وهي :

ـ في الميدان الفلاحي : السيطرة على أخصب الاراضي الزراعية بالغصب او الاكراه واستثمارها بواسطة التقنيات العصرية قصد توفير أعلى انتاجية ممكنة .

ـ في ميدان المواد الاولية : استثمار المواد الاولية التي يزخر بها باطن الارض المغربية واستخراجها بغرض تصديرها نحو «البلد الأم» ، وتلبية حاجيات السوق الاستعمارية . ومن أجل ذلك عمل الاستعمار على تحديد الانتاج الفلاحي والمعدني ونوعيته حسب حاجياته الداخلية او حاجيات تصديره للسوق الدولية ، وأيضا حسب امكانيات مختلف مستعمراته التي كانت ترغم على التخصص في مادة دون الأخرى حسب توزيع منسق يخدم المصالح الاستعمارية العامة .

ولتحقيق مراميه في الميدان الفلاحي وميدان المناجم اضطر الاستعمار من جهة الى بناء شبكة من المواصلات اتجه غالبها بشكل عمودي اي في اتجاه الموانئ حتى يسهل التصدير ، كما لجأ الى تصنيع بعض المدن تصنيعا خفيفا يسمح بتحويل بعض المواد الاولية قبل تصديرها ، وكذلك انتاج بعض المواد المصنعة قصد الاستهلاك الداخلي .

وخلاصة القول ان السياسة الاقتصادية الاستعمارية كانت تستهدف بالاساس استنزاف الخيرات المغربية واستغلالها خاصة في ميدان الفلاحة والمناجم ، وليس تغيير الواقع المغربي والحاقه بنمط الانتاج الرأسمالي الاستعماري .

ورغم ذلك ، فان التدخل الاستعماري قد خلف أثارا عميقة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيش عليها البلاد .

فعلى المستوى الفلاحي ظهرت الضيعات الاستعمارية بيد المعمرين تلك الضيعات التي استغلت بطرق

رأسمالية اعتمدت الوسائل التقنية الحديثة ، اعتمدت علاقات رأسمالية في الانتاج - رغم عقلية المعمر - وظهرت تبعا لذلك فئة من العمال الزراعيين المغاربة المأجورين . وبالمقابل فان اغتصاب الاراضي قد خلف جمهورا واسعا من الفلاحين المعدمين النازحين نحو المدن بحثا عن سد لقمة عيش .

اما الصناعة الخفيفة في المدن ، فلقد أدت اجتماعيا الى ميلاد طبقة جديدة : الطبقة العاملة المكونة أغلبها من الفلاحين المهاجرين من البادية .

والجدير بالذكر أن هذه الهياكل الرأسمالية قد لقحها الاستعمار في مجتمعنا دون أن يغير جوهريا الهياكل القائمة الاقطاعية منها والصناعة اليدوية ، الفلاحية الجماعية ، بل اختار تدعيم بعضها على حساب البعض الآخر كما كان الشأن بالنسبة لتحالفه مع الاقطاعية .

لقد عمل الاستعمار عن طريق سياسة «القواد الكبار» على تركيز الاقطاعية وتوسيع نفوذها - مقابل دعمها له في عملية تهدئة البلاد - واخراجها من أوضاعها المتأزمة بل ودعمها دعما حاسما برفعها من وضعية الفئة المعزولة الى وضعية الطبقة القوية السائدة وذات المصالح المرتبطة مصيريا مع مصالح الاستعمار .

وان نظرة خاطفة على وضعية الملكية الزراعية آنذاك لكافية لاثبات ذلك :

- من جهة تحول نحو 16 في المئة من مجموع الاراضي ومن أخصبها اي 000 100 1 هكتار من يد الفلاحين الصغار الى يد نحو 6000 معمر بالغصب والاكراه .

- من جهة أخرى نمت ملكيات الخونة والاقطاعيين وأصبح 10 % من السكان يملكون 40 % من مجموع الاراضي الزراعية في حين ان 40 % من مجموع سكان البادية لم يعودوا يملكون شيئا على الاطلاق . (1)

ان التحالف المصيري بين الاقطاعية والاستعمار لم يظهر جليا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فحسب ، بل أيضا على المستوى السياسي حيث عرفت السلطة السياسية نوعا من الازدواجية بين المخزن العتيق ، والهياكل الاستعمارية ، الادارية والسياسية . وكمثال يوضح ذلك ، نشير الى شخصية المقيم العام التي كانت تتزاوج باستمرار مع شخصية السلطان ، وعلى المستوى الاقليمي يتزاوج المندوب مع الباشا والحاكم «المراقب» مع القائد . . وهكذا الى نهاية السلم الاداري ، حيث كان التعاون والتآزر بين المخزن والادارة الاستعمارية . وهذه الازدواجية تعكس فعلا التحالف القائم بين الاقطاعية والاستعمار تحالفا ترجم ترجمة حية على كل المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية .

ان التغييرات والتأثيرات التي خلفها التدخل الاستعماري على مستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، قد ولد تناقضات اجتماعية شكلت الحافز الموضوعي للنضال الوطني ضد السيطرة الاستعمارية والذي انخرطت فيه كل الفئات الاجتماعية التي مست بشكل مباشر او غير مباشر في مصالحها :

- الفلاحين الفقراء ، وخاصة أولئك الذين طردوا من أراضيهم واضطر أغلبهم الى الهجرة نحو المدن حيث شكل جمهورا من العاطلين وأشباه العاطلين المكدسين في مدن «القصدير» .

- الطبقة العاملة التي تعيش مباشرة الاستغلال الرأسمالي في شكله الاستعماري العتيق .

- الصناع والحرفيين الذين افلست اوضاعهم نتيجة المزاحمة الخانقة للبضائع الرأسمالية المصنعة التي غزت السوق الداخلية وحرمتهم من امكانية تسويق منتجاتهم .

- نواة البورجوازية المغربية المؤلفة من التجار وأصحاب الصناعات المتطورة نسبيا (خاصة في ميدان النسيج وانتاج بعض المواد الاستهلاكية وغيرها كالزيوت . هذه النواة التي كان الاستعمار يمنعها من تأكيد مصالحها كبورجوازية وطنية تطمح للسيطرة على مجموع السوق الداخلي .

ان هذه الفئات كلها قد وجدت نفسها ضمن جبهة موحدة في نضال وطني ضد العدو المشترك ، وشكل

(1) تحليلات في المجتمع المغربي . تطوراته التاريخية وتركيباته الاجتماعية . دراسة صادرة عن الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1967 .

الحافز الوطني والقومي والديني عنصرا اساسيا في تجنيدها وطمس الخلافات الثانوية بينها ، والتحامها شعبا واحدا يقاوم الاحتلال الأجنبي وتحالفه مع الخونة الاقطاعيين .

الباب الثاني : الكفاح الوطني ضد التدخل الاستعماري

ان تقاليد الشعب المغربي الراسخة هي التصدي للغزو الأجنبي وحفظ السيادة الوطنية من العدوان الخارجي أيا كان نوعه .

وهذه التقاليد نفسها هي التي تأكدت وتعمقت من خلال الكفاح ضد الاستعماريين الفرنسي والاسباني . ولقد عرف هذا الكفاح مرحلة بروز الحركات الشعبية المسلحة التي شكلت ثورة عبد الكريم الخطابي ابرزها وامجدها ، وأعطتها حركات ماء العينين والهيبة وموحى وحمو الزياني وغيرهم ، طابع المقاومة الشعبية المسلحة ضد الوجود الاستعماري ، سواء في شمال البلاد أو في أقصى جنوبها .

بعد هذه المرحلة البطولية ، وبعد أن تمكن الاستعمار من «تهدئة» البلاد بقوة الحديد والنار ، انتقل الكفاح الى مرحلته الثانية : مرحلة تأسيس حركة وطنية شاملة ، ثم تبلور هذا الكفاح على مختلف الواجهات وبشتى الأشكال : السياسي منها والنقابي والعسكري .

وليس الهدف هنا هو الدخول في تفاصيل التحليل التاريخي للحركة الوطنية - رغم أهمية هذا التحليل وضرورته - لكن فقط ابراز أهم التطورات التي كان لها انعكاس مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وطبعت التطور السياسي للبلاد ومستقبل جماهيرنا الكادحة .

سنقتصر اذن على ايجاز الأسس التي انبنت عليها الحركة ، واهم التطورات التي عرفتها ، وأخيرا النتائج الحاسمة التي أدت اليها .

نشأة الحركة الوطنية : أسسها العقائدية والاجتماعية

بالرغم من أن الاستعمار قد عمل باستمرار على عزل المغرب وتطويقه ، فان الحركة الوطنية قد استمدت اسسها العقائدية من الحركة الاصلاحية التي نشأت وتبلورت في تفاعل بين المشرق والمغرب العربيين ، وعرفت في المغرب بـ «الحركة السلفية» .

كان هدف هذه الحركة الفكرية هو بالدرجة الأولى محاربة الشعوذة و «تطهير الدين من الخرافات التي ألصقت به ، والعودة الى روح السنة المطهرة» . ومن أجل ذلك طرحت شعارا : حرية الفرد والأمة . فاكتسبت بذلك طابعا وطنيا مناهضا للوجود الاستعماري .

لقد شرعت النواة السلفية المغربية الاولى (مولاي العربي العلوي ، علال الفاسي ، بوشعيب الدكالي ، المختار السوسي . .) في حملات «الوعظ والارشاد» ، كما دعت للتجنيد من أجل : «نبذ الخرافات والتخلص من سلطة المشعوذين الذين يحركهم الاستعمار ، ويترأسهم بعض الأشراف الطامعين في العرش» . .

ان هذه الحركة لم تلبث ان انتقلت الى طور التجنيد الجماهيري الواسع ، خاصة بمناسبة التصدي لمؤامرة «الظهير البربري» ، وعن طريق هذا التجنيد استطاعت بالفعل أن تنسف المؤامرة الاستعمارية الرامية الى تقسيم الشعب المغربي ، فارتفعت بذلك الى مستوى حركة سياسية وطنية تناهض الاستعمار وتعبيء الشعب من أجل ذلك .

ووفقا للأسس العقائدية للحركة ، كان من الطبيعي أن تعتمد في انطلاقتها على فئة المثقفين المنخرطين في الزوايا والجامعات ، كجامعة القرويين على الخصوص ، المنسجمين روحيا مع مبادئ الحركة من جهة ، والمتعرضين من جهة ثانية للضغط الاستعماري المتمثل في احتكار المناصب الادارية من طرف الأطر الاستعمارية . . وكذلك فئة البورجوازيين ، واغلبهم تجار كبار اغتنوا خلال الحرب العالمية . وأصبحوا يعانون من الضغط الاستعماري الذي يحد من نمو مصالحهم ويمنعهم من التطور . اما الصناع وصغار

التجار ، ويمثلون اكثر من ثلث سكان المدن . فلقد تعرضوا لظروف جد عصيبة نتيجة المزاحمة القاهرة التي فرضتها المنتوجات الاستعمارية ، وتدهور الاحوال المعيشية العامة الشيء الذي ينعكس بتقليص سوقهم وافلاس أوضاعهم ، وهذا دفعهم للانخراط في صفوف الحركة ، متشبعين بمبادئها الوطنية والروحية .

ان هذه الاسس العقائدية والاجتماعية التي انبنت عليها الحركة الوطنية قد جعلتها في مراحلها الاولى تحد أفقها النضالي في اطار اصلاح الاوضاع القائمة الناجمة عن السيطرة الاستعمارية ، دون طرح التصدي لهذه السيطرة بالاساس وايجاد الوسائل الضرورية لانهائها .

تحول كمي ونوعي أساسي في صفوف الحركة

أشرنا سابقا الى التدهور الفاحش الذي عرفته أوضاع صغار الفلاحين نتيجة اغتصاب أراضيهم من طرف المعمرين ، وكذلك الانخفاض الباهض في أسعار المنتوجات الفلاحية ، مما زاد في تضخيم ظاهرة الهجرة الى المدن ، كما أشرنا الى الظروف التي أحاطت بميلاد الطبقة العاملة ، والى جانب ذلك توسع حجم فئات العاطلين وأشباه العاطلين المكدسين في المدن .

ان التحاق هذه الفئات الاجتماعية بصفوف الحركة ا لوطنية ـ كانت شعاراتها تتجاوب الى حد ما مع مصالح نضالاتهم الاجتماعية ـ سيجعل هذه الأخيرة تدخل مرحلة جديدة تفتح فعلا أفاق النضال الوطني الجذري بكل مكوناته الاجتماعية والسياسية ووسائله النضالية المتعددة الأشكال والواجهات .

ان النضال النقابي الذي خاضته الطبقة العاملة ، لم يشكل مدرسة لبلورة وعيها وتأكيد قدرتها الكفاحية فحسب ، بل شكل دعامة أساسية في اطار النضال الوطني العام ، وجعل الطبقة العاملة تدرك دورها الطليعي وتسجل مجمل نضالها المطلبي في اطار رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال (كما جاء في مؤتمر الاتحاد العام لكونفيدراليات النقابات المغربية ،نوفمبر 1951)

ان نمو الحركة الجماهيرية وتوسع نطاق نضالاتها ، والربط الذي حققته ما بين النضال المطلبي والديموقراطي والنضال السياسي ، قد دفع بالحركة الوطنية ككل الى الانتقال من طور المطالب الجزئية الاصلاحية الى مرحلة النضال السياسي الشامل من أجل وضع حد للسيطرة الاجنبية وتحقيق استقلال البلاد .

وأمام تبلور الوعي الوطني للجماهير الشعبية واقدامها على النضال من أجل حقوقها المشروعة ، لجأ الاستعمار الى تصعيد سياسته القمعية خاصة على اثر الموجة الرجعية التي اكتسحت فرنسا اثر سقوط «الجبهة الشعبية» .

ان تصاعد القمع والارهاب : منع حزب الاستقلال ونفي قيادته ، المنع العملي للمنظمة النقابية ، الاعتقالات والتصفيات الواسعة النطاق .. ان هذه الاساليب الفاشية والمناخ العام الذي خلفته ، قد طرحت ضرورة الدفاع عن النفس وابتداع أساليب جديدة تمكن من مواجهة التحدي الاستعماري .

وهكذا تأسست الخلايا الاولى للمقاومة المسلحة في المدن ، ونظمت بنجاح العمليات الفدائية ضد السلطة الاستعمارية وعملائها الخونة . ان هذا الكفاح المسلح قد وجد عطفا وتجاوبا لا حدود لهما في صفوف الجماهير الشعبية التي تضامنت معه وشكلت محيطه الطبيعي والوقائي ، وبالمقابل ، فان المقاومة المسلحة باتساع تنظيماتها التي عمت أغلب المدن قد استطاعت الالتحام بالجماهير وتعبئتها وتأطير وقيادة نضالها في واجهات مختلفة : المظاهرات الشعبية الضخمة احتجاجا على الوجود الاستعماري ، رفض أداء الضرائب ، مقاطعة المنتوجات الاستعمارية .. الخ.

ان هذه الحلقة النضالية الجديدة ، حلقة الكفاح المسلح ، قد ارتبطت بنجاح بالحلقات الاخرى : النضال النقابي والمطلبي ، النضال السياسي والديموقراطي ، جعلت كل الروافد تصب في مجرى واحد : نضال الشعب المغربي من أجل طرد المستعمر وتحقيق الاستقلال التام والسيادة الوطنية .

ان هذا النضال سيزداد دعما وتبلورا بتأسيس جيش التحرير في الشمال والجنوب ، الشيء الذي يعتبر بالغ الاهمية ، ذلك أن جيش التحرير لم يحي تقاليد المقاومة الشعبية فحسب ، بل عمل بشكل أساسي على اسهام جماهير الفلاحين في النضال الوطني ، وتوفير اطار تندمج فيه كل الطاقات الشعبية من أجل تحرير

البلاد وتحطيم الهياكل الاجتماعية والسياسية التي سمحت بتركيز الاستعمار ، كما لعب دورا بارزا في ترجمة البعد الوحدوي للنضال الوطني وتسجيله ضمن اطار تحرير المغرب العربي ككل عن طريق الكفاح المشترك ضد العدو المشترك .

نرى اذن أن التحول الاجتماعي الذي عرفته الحركة الوطنية بالتحاق جماهير العمال والفلاحين بصفوفها ، قد شكلت تحولا كميا أساسيا تجلى في توسيع قاعدتها ونطاق نضالاتها في حين أنه ترجم عمليا بتحول نوعي في شعارات الحركة وأساليبها النضالية وجعلها ترتفع الى مستوى الحركة الوطنية الجذرية المناضلة بالملموس من أجل السيادة الوطنية ، بل موضوعيا الى مستوى ثورة وطنية بمضمونها الاجتماعي والسياسي .

ان مبادرة المقاومة المسلحة وجيش التحرير ، وارتباطها بحلقات النضال النقابي والمطلبي والسياسي العام ، قد زعزعت بالفعل دعائم النظام الاستعماري ، وبثت الفوضى في مؤسساته ، وألحقت به الهزائم تلو الأخرى ، وجعلت النصر في متناول الجماهير الشعبية .

وأمام اجماع الشعب المغربي واصراره على نيل استقلاله وطرد المستعمر ، وأمام تطور تنسيق النضال على مستوى المغرب العربي ، أصبح الاستعمار يبحث عن مخرج يسمح له باجهاض المد التحرري الشعبي والحفاظ على مصالحه الحيوية الى أقصى حد ممكن ، أي نهج نفس السياسة التي نهجها في مختلف المستعمرات ، باستبدال الاستعمار العتيق بالاستعمار الجديد . الا أن هذا التحول لم يتم بشكل آلي ، بل نتيجة لجملة من الصراعات والتناقضات الاساسية منها والثانوية .

مساومة «ايكس ليبان» : اجهاض للثورة الوطنية المغربية .

أشرنا سابقا الى أن الاستعمار اختار منذ البداية التحالف مع الاقطاعية كوسيلة لمجابهة الاجماع الوطني ضده ، وأصبح التحالف واقعا ملموسا على الاقل منذ امضاء عقد الحماية وما رافقه مقابلا لذلك ، من دعم للأوضاع الطبقية الاقطاعية اقتصاديا وسياسيا .

الا أن هذا التحالف الاستراتيجي بين الاقطاعية والاستعمار لم يكن خاليا من التناقضات الثانوية ولا مصونا من الصراعات الداخلية والخلافات حول التكتيك .

ولقد برزت بالفعل خلافات أدت الى خلق تيارين في صفوف الاستعمار مقابل تيارين داخل صفوف الاقطاعية ، فنتج عن ذلك تكوين معسكرين داخل الحلف الاستعماري الاقطاعي :

ـ المعسكر الاول : تحالف المستعمر العتيق المنادي بضرورة استمرار الاحتلال المباشر (وتمثله «الاقامة العامة») مع قاعدة الاقطاع العتيق ويمثلها القواد الكبار والباشوات والأعيان ...

ـ المعسكر الثاني : تحالف القيادة الاقطاعية (الملكية) او الجناح الاقطاعي «الوطني» مع تيار الاستعمار الجديد الذي يتلخص تكتيكه في وضع الأهليين مكان الاوربيين في تسيير الدولة مع اعطاء هذه الأخيرة تنظيما واتجاها يربطها ربطا وثيقا بالبلد المستعمر ويفسح المجال للامبريالية العالمية لتغزو سوقه وتزيد من تقييده . وبتحكمه في المرافق الاقتصادية الأساسية ، وفي نظام المبادلات الداخلية والخارجية ، يصبح من السهل على الاستعمار الجديد املاء سياسته الاقتصادية والتجارية والعسكرية والديبلوماسية ...

ان الصراع الداخلي بين المعسكرين قد نما وتطور ، حتى بلغ أوجه حينما قرر الاستعمار العتيق فرض مشروعيته واتخاذ القرارات اللازمة لذلك ، وضمن هذه القرارات : نفي السلطان محمد الخامس .

ان هذا الحدث لا يمكن تفسيره الا في اطار الصراعات الثانوية التي عرفها التحالف الاقطاعي الاستعماري ، وما التصالح المشهور بين «الگلاوي» وباقي القواد والباشوات الخونة من جهة ، ومحمد الخامس من جهة ثانية ، الا تأكيد قاطع على أن الخلاف لم يكن سوى ثانوي بين قوات تنتمي لنفس التحالف الاستراتيجي ، تحالف الاقطاع والاستعمار .

ان غلبة معسكر الاستعمار العتيق لم تكن سوى مؤقتة ، ذلك أن الكفاح البطولي الذي خاضته الجماهير الكادحة والتهديد الواضح الذي شكله الطابع الموحد للنضال الوطني على صعيد المغرب العربي ، قد جعل

تيار الاستعمار الجديد يبادر لطرح توجيهه وفرض سياسته كبديل للسياسة الاستعمارية العتيقة التي عبرت عن فشلها وعرفت الهزيمة .

وفي هذا الاتجاه ، وحتى يتمكن من الانفراد بالثورة الجزائرية بادر الاستعمار بتوقيف المد الجماهيري على صعيد المغرب وتونس . فأسرع بمنح تونس استقلالا شكليا وجعل من قضية السيادة المغربية وكأنها تتلخص في رجوع السلطان . ومن أجل حل هذه «المعضلة» نظم مفاوضات «ايكس ليبان» لاقرار رجوع «بن يوسف الى عرشه» ، وفي نفس الوقت منح المغرب استقلالا صوريا يضمن استمرار المصالح الاستعمارية على المدى البعيد وتمتين التحالف الاستعماري الاقطاعي . وكذلك فرض تعداد الهيئات المفاوضة مع اعطاء تمثيلية وافرة للقوات الاقطاعية ، وتكييف بنود الاتفاقية الخاصة بالقضايا الاقتصادية وقضايا الأمن الداخلي والجيش بشكل يسمح له ببناء الجهاز التنفيذي للدولة «الجديدة» وتسليمه للحكم الاقطاعي ، وبهذا ربط المغرب وجعله تابعا لسياسته واقتصاده واستراتيجيته العسكرية .

ولا يفوتنا أن نشير أن قيادة الحركة الوطنية بتزكيتها مساومة الاستقلال المبتور وقبولها بالتسوية بل وتقديمها جماهيريا على شكل الانتصار الوطني الكبير - انتصار «عودة الملك الى عرشه» - قد ساهمت موضوعيا في فخ الاستعمار ولم تكن في مستوى ادراك خفاياه ، وأداء الدور المنوط بها في التصدي لكل مؤامرة تستهدف تشويه السيادة الوطنية . وكما يقول الأخ المهدي بن بركة في نقده الذاتي لأنصاف الحلول :

«وهل شرحنا مغزى حل ايكس ليبان بعد أن ظهرت سياسة الخصم جلية واضحة للعيان عندما أعلن الگلاوي تراجعه المسرحي وتوبته الموعز بها اليه ؟

كلا لم يقع شيء من ذلك ، بل أخذنا على حسابنا تلك الاتفاقية بما لها وما عليها ، وتقدمنا بها كعربون على اندحار الاستعمار الفرنسي . ثم اننا صورنا انحلال «مجلس العرش» الذي نصبه الاستعمار كهزيمة أخرى للسلطة الاستعمارية ، بينما لم يكن في الواقع الا فخا مدروسا للتظاهر بالتنازل . ودخلنا في اللعبة الاستعمارية باستبدالنا الهدف الأساسي لمعركتنا . . .

(. . .) علينا ألا نقع مرة أخرى في خطأ «ايكس ليبان» وألا نتولى تبرير التسويات كأنها حلول كاملة ، والاحتفاء بها كأنها انتصارات تخدم في الواقع أغراضا انتهازية» .

ان هذا الخطأ يكمن تفسيره في طبيعة قيادة الحركة نفسها ، تلك الطبيعة التي جعلتها تتطلع باستمرار لأنصاف الحلول وتبقى دون مستوى النضال الجذري الذي تخوضه القواعد الشعبية .

فاذا كانت الحركة الوطنية قد ضمت الى صفوفها أوسع الجماهير الكادحة من تجار وصناع ومثقفين وفلاحين وعمال ، هؤلاء الذين شكلوا عمودها الفقري ، فان القيادة قد بقي جوهرها بيد الفئة العليا من البورجوازية الصغرى (الاطر المثقفة) وأساسا البورجوازية الوطنية مؤسسة الحركة والمؤهلة ماديا ومعنويا - وفي غياب الوعي الثوري - لقيادة هذه الجبهة العريضة المناهضة للاستعمار .

ان هذه القيادة ، تبعا لمصالحها وطبيعتها ، قد عملت على حصر النضال في أفق ضيق وجعلت من رجوع السلطان هدفا في حد ذاته . وعملت على تغذية الجماهير بالعواطف عوض تعبئتها حول برنامج يوضح أهداف نضالها . . .

وهكذا انتكس المد التحرري للجماهير الكادحة . ولم تتح له الفرصة لتقوية وتمتين تنظيماته . وبلورة الايديولوجية الثورية وسط الجماهير الكادحة . وتمريس قادته على النضال الوطني والطبقي ورفعهم الى مستوى مسؤولياتهم التاريخية .

الفصل الثالث :
التحولات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في مغرب الاستقلال الشكلي

ان الاستقلال الشكلي الذي منحه الاستعمار عن طريق مساومة «ايكس ليبان» قد توخى في النهاية تحقيق هدفين أساسيين :

- قطع الطريق على تنامي المد التحرري للجماهير المغربية ، وامكانية تطور نضالها في اطار وحدوي على صعيد المغرب العربي ، والصعيد العربي عامة ، وامكانية تثوير هذا النضال حتى يرتفع الى مستوى ثورة وطنية واجتماعية ضد الهياكل الاقطاعية الرأسمالية القائمة .

- وفي نفس الوقت ، ضمان استمرار المصالح الاجنبية في صيغة استعمار جديد ، أي تعويض السيطرة المباشرة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بسيطرة غير مباشرة تتنازل شكليا عن الحكم لصالح طبقة عميلة ، وتحتفظ بالجوهر : المصالح الاقتصادية والسياسية .

ان هذه السياسة كانت تستلزم ايجاد أدوات تطبيقها وشروط انجاحها ، أي بالأساس :

- ضمان تحكم الرأسمال الأجنبي في كل طاقات اقتصادنا الوطني - الزراعية والصناعية والمالية والتجارية - .

- تفكيك الاقتصاد الوطني ودمجه بالسوق الأمبريالي .

- دعم وتطوير طبقة سائدة محليا على شاكلة معمرين جدد ، تتحكم كل فئة منها في قطاع اقتصادي معين وتربطه مباشرة بمصالح الاستعمار الجديد ، مع منح هذه الطبقة أدوات السيطرة على كل المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية .

الباب الأول : تبلور الطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة

ان الانتقال من سيطرة الاستعمار المباشر الى عهد التبعية والاستعمار الجديد ، قد رافقته تحولات اجتماعية أساسية داخل المجتمع المغربي . من الضروري تقييمها والوقوف عند سماتها الأساسية . وأهم ظاهرة في هذا الاتجاه ، التغييرات التي طرأت داخل الطبقة الاقطاعية السائدة بشكل يجعلها تظهر في صيغة طبقة «متجددة» نمت وترعرعت في السنوات الأولى من الاستقلال الشكلي ، ثم أكدت نفسها كطبقة حاكمة حكما مطلقا . وبالمقابل التدهور المستمر في أحوال الجماهير الشعبية عامة .

نشوء البورجوازية الفلاحية :

ان تنازل المعمرين الأجانب لصالح معمرين مغاربة جدد على استثمار أخصب الأراضي الزراعية ، قد جعل قاعدة الاقطاع تحتك بشكل مباشر بالانتاج الزراعي الحديث المعتمد على التقنيات العصرية والطرق الرأسمالية في الانتاج . وهذا عنصر أساسي في تطور الاقطاعية . تجلى في بروز فئة بورجوازية فلاحية ، تحت تأثير عوامل شتى . منها ، تمكن الاقطاعية من وسائل انتاج جديدة ، وترويجها رؤوس أموال ،

وتوظيفها في قطاع الصناعة التحويلية والعقار على الخصوص ، واحتكاكها بالسوق الخارجية . . .

ان مجمل هذا التطور قد تم في اطار مراقبة مركزية من طرف «الدولة الجديدة» التي لعبت دورا أساسيا في التوجيه ، والتحكم في الوسائل الكفيلة بدعم نشوء طبقة قوية اقتصاديا تدعم أسس الحكم القائم .

وهكذا «أمم» الجزء الأساسي من أراضي المعمرين (250 ألف هكتار) ، وهي أخصب الأراضي المروية ، وفي نفس السنة 1963 ، اعيد الاعتبار للاقطاعيين والقواد الكبار الذين صودرت ممتلكاتهم سنة 1957 بسبب خيانتهم ، وعمالتهم للاستعمار . كما اتخذت عدة اجراءات مكنت الاقطاعيين وممثليهم الذين يشغلون مناصب هامة داخل الدولة ، من الحصول على أراضي المعمرين بشروط جد مناسبة لهم .

ان نشوء البورجوازية الفلاحية في ظل الدعم المتبادل من جهاز الدولة ـ والملاحظ أن وزارة الداخلية قد تولت المسؤولية المباشرة عن التحولات والمشاريع الأساسية في البادية ـ قد جعل هذه الفئة لا تقتصر على الاقطاعيين التقليديين في البادية ، بل تضم أيضا فئات الموظفين والضباط الكبار وتجار المدن ، عمل كل منهم على الاستفادة من مراكزهم للحصول على نصيب من الارث الاستعماري .

البورجوازية الكومبرادورية في مجالات الصناعة والتجارة :

اضافة الى دعم نشوء البورجوازية الفلاحية ، فان سياسة الاستعمار الجديد ، كانت تقتضي ايجاد فئة بورجوازية تستعمل للسمسرة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية . ومن أجل ذلك ، اعتمد أساسا على فئة التجار المستفيدين من نظام الحماية سابقا ، وفتح أمامها مجال السمسرة بشكل تصبح فيه تجسيدا لامتداد الرأسمالية الاجنبية داخل بلادنا ، وتستمد من ذلك سلطتها الاقتصادية والاجتماعية .

ان هذه الفئة ، البورجوازية الكومبرادورية ، لم تنشأ معارضة للاقطاعية ومصارعة لها ، بل انها عايشتها وازرتها تحت رعاية الاستعمار ، الذي شكل الدعم والسند الاساسي للفئتين ، ومن ثم الطابع الطفيلي الذي يشكل القاسم المشترك بينهما .

الطبقة الاقطاعية الرأسمالية :

ان نشوء الفئتين وتطورهما ـ البورجوازية الفلاحية والبورجوازية الكومبرادورية في مجالات الصناعة والتجارة ـ جاء اذن نتيجة صيرورة موحدة أطرها وقادها الاستعمار الجديد ، أدت الى تداخل مصالح الفئتين ، وتماسكهما ـ الى درجة يصعب معها التمييز بين الفئتين ـ بل دمجها في اطار مصالح طبقة موحدة : مصالح الطبقة «الاقطاعية الرأسمالية» (1)

ـ ان هذه الطبقة المكونة من بقايا الاقطاعيين التقليديين والبورجوازيين الفلاحيين ذوي الأصول الاقطاعية ، وكبار الموظفين ورجال السلطة ، يشكل الطابع الكومبرادوري («أي خدمة المصالح الاجنبية») قاسمهم المشترك ، قد نمت وترعرعت بدعم متبادل من جهاز الدولة الذي سخر لخدمة مصالحها . . في حين أنه لعب دورا مركزيا أساسيا في ضبط تطورها والتحكم فيه ، وجعلها باستمرار خاضعة لتأثير الايديولوجية الاقطاعية التي ظلت وباستمرار ايديولوجيتها السائدة ، رغم التحولات الموضوعية التي تمت في صفوف الاقطاعية التقليدية . . تلك التحولات التي تمت من أعلى بدافع عامل خارجي ، فلم تنل بالتالي من الايديولوجية الاقطاعية السائدة التي ظلت مستمرة ، محافظة على معالمها الرئيسية .

ان هذه الطبقة « الهجينة » ، قد وجدت اصولها وجذورها داخل صفوف الطبقة الاقطاعية المتحالفة مع الاستغمار المباشر سابقا ، وبرزت في مرحلة الاستقلال الشكلي بطبعها الكومبرادوري الواضح ، كنتيجة مباشرة لانتقال البلاد من سيطرة الاستعمار التقليدي ودخولها في حلبة الاستعمار الجديد ، وما نتج عن ذلك من تحولات اجتماعية . ومنها بالاساس تكوين ودعم طبقة عميلة تتولى خدمة المصالح الاجنبية من

(1) وهو نفس المصطلح الذي أطلقه عليها الأخ المهدي بنبركة في كتابه «الاختيار الثوري» . ويمتاز هذا المصطلح بكونه يبرز ايديولوجية الطبقة الاقطاعية . . ويشير في نفس الوقت للتطور الرأسمالي داخل صفوفها .

« الداخل » . انها اذن حصيلة تطور تاريخي معين يفرض تحليل مكوناتها الاجتماعية ومواقعها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، بتجرد كامل من الدوغمائية والقوالب الجاهزة .

تبلور مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية وتوطيد سيطرة الاستعمار الجديد :

ان اعتماد الاستعمار الجديد الطبقة الاقطاعية اداة لخدمة مصالحه الجوهرية ، كان يقتضي ليس فقط منحها امكانية السيطرة السياسية عن طريق تسليمها السلطة ، لكن ايضا تدعيم مصالحها على الصعيد الداخلي بشكل يربطها موضوعيا وبنيويا بالمصالح الاستعمارية ، ويجعلها في نهاية الأمر تصون هذه المصالح من خلال صيانتها ودفاعها عن مصالحها الخاصة . لذا ، فان تبلور وتوسع مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية قد تم بدفع ودعم متبادل بين الطبقة والدولة الخاضعة « ماديا ومعنويا » لتوجيهات الامبريالية والاستعمار الجديد .

وبما ان الميدان الفلاحي يشكل مجالا حيويا لنشاط هذه الطبقة ، فانها قد عمدت منذ البداية على تمتين مصالحها والدفع بالتطور المطلوب داخل هذا القطاع . وهكذا نمت المساحات الكبرى بيد الملاكين الكبار ، وارتفعت انتاجيتها في ظل القوانين والخطة التي أقرتها الدولة بهذا الشأن : الأسبقية لسياسة السدود ، التسهيلات في الضرائب والقروض ، قانون الاستثمارات ، التسهيلات على مستوى الآلات الزراعية والسماد ، التشجيعات بالنسبة لأنواع جديدة من الانتاج الفلاحي : الشمندر ، القطن ، النباتات الكيماوية ...

ان مجمل هذه الاجراءات التي يمكن تلخيصها في ان ميزانية الدولة تتحمل مصاريف زيادة انتاج أراضي « المعمرين الجدد » بنسبة 60 % . وتضع بذلك مكافأة ضخمة تضاف للأرباح السريعة التي تعود بها تلك الاراضي ، هذه الاجراءات اذن ، مكنت فعلا الطبقة الاقطاعية الرأسمالية من تمتين مصالحها ، وتطويرها في الميدان الفلاحي بشكل رئيسي .

ومقابل ذلك ، فان هذا التطور لم يكن لصالح الاقتصاد الوطني ككل ، بل فقط في اطار توزيع العمل الدولي الرامي الى تلبية حاجيات السوق الخارجية . فنمو المساحات الكبرى وارتفاع انتاجيتها قد اقتري بالتركيز على عدد قليل من المنتوجات التصديرية كالحوامض مثلا ـ على حسابنا وزراعة الحبوب الرئيسية بالنسبة لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية ـ مما يخدم ويدعم الارتباط البنيوي للاقتصاد المغربي بالسوق الخارجية .

والى جانب تثبيت مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في الميدان الفلاحي ، فان سياسة الاستعمار الجديد في الميادين الصناعية والتجارية والمالية . . . تقتضي تنشيط البورجوازية الكومبرادورية في القطاع البنكي وشبكات التوزيع والتسويق . . وخصوصا في التجارة الخارجية . . وكذلك تشجيع بعض الصناعات الخفيفة التي تسمح باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتوسيع السوق الخارجية . وبالتالي ، جلب أرباح اضافية تخفف من أزمة الرأسمال الدولية .

هذا مع العلم ، أن التوجه الاساسي يبقى هو استنزاف الخيرات الطبيعية والمواد الاولية ـ المناجم والفوسفاط بشكل رئيسي ـ . . وتبعا لذلك السماح بصناعة خفيفة وكافية لاستخراج هذه المواد وتسويقها .

ان تبلور مصالح الفئتين البورجوازية الفلاحية ، والبورجوازية الكومبرادورية في الميادين الصناعية والتجارية والمالية ، لم يتم بشكل منفصل ، بل انسجم وتماسك من خلال العوامل الأساسية :

ـ ان التسهيلات والمكافآت التي تمنحها الدولة للمعمرين الجدد ، قد جعلت الاستثمار في الاراضي الفلاحية ، يعود بأرباح سريعة . . مما دفع بالبورجوازية التجارية وحتى الصناعية بتوظيف غالب أموالها في شراء الاراضي الزراعية ، والارتباط عن طريق ذلك ـ ان لم نقل الاندماج ـ بالبورجوازية الفلاحية .

ـ ومقابل هذا ، فان احتكاك البورجوازية الفلاحية بشبكات التسويق الرأسمالية ، واقبالها على التوظيف في قطاع العقار ، ولكن أيضا في الصناعات التحويلية ، وخاصة صناعة التعليب التابعة للانتاج الفلاحي ، قد جعلها ترتبط عضويا بالبورجوازية الكومبرادورية .

ـ أما التدخل البيروقراطي للدولة ، والالتحام العضوي برجالها ـ الموظفين الكبار ـ بمصالح موضوعية في

مختلف المجالات الفلاحية منها والصناعية والتجارية . . هذا التدخل شكل الرابط الذي يدفع الى اندماج فئتين وتداخل مصالحهما في اطار مصالح طبقة موحدة .

ان نمو وتبلور مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية قد تم كما أشرنا في ظل خدمة مصالح الاستعمار الجديد ، الذي ظل هو المستفيد الاول والمتحكم في الاوضاع التي خلقها .

فبالاضافة الى التحكم في القطاع الفلاحي وتسخيره لخدمة حاجياته ، كما يعبر عن ذلك دوره «التصديري» الأساسي . . بالاضافة الى التركيز على قطاع المناجم لتلبية حاجياته في المواد الاولية ، ولجمه للقطاع الصناعي حتى يكون دوره مجرد مكمل «للصناعة الام» للتخفيف من أزماتها ، ورغم أنه قد سهر على تفكيك الاقتصاد الوطني بمنع التنسيق بين مختلف قطاعاته وربط كل قطاع على حدة بشكل مباشر مع المصالح الاجنبية . . فان الاستعمار الجديد ، لم يسمح بأي تنازل ولو كان شكليا بالنسبة لقطاع الابناك والرأسمال النقدي ، وحرص على التحكم فيه مباشرة ، ومن خلاله التحكم في كامل الاقتصاد الوطني . ان الأبناك الاجنبية (وعلى رأسها بنك باريس وهولاندا) تسيطر بدون أدنى منافس وطني على كل المرافق الحية من اقتصادنا ، وتتحكم مباشرة في توجيهها .

والى جانب السيطرة المالية الداخلية ، يكتمل «الطوق المالي» عن طريق الدور الخطير الذي تلعبه المؤسسات الدولية (مؤسسة «بيرد» على الخصوص) في توجيه وتميل خطة الدولة .

ان نمو مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ، وتوطيد مصالح الاستعمار الجديد ببلادنا ، لم يشكل في أي حال من الأحوال مساهمة أو دعما للاقتصاد الوطني ، بل شكل عرقلة له ، اذ عمل على تفكيكه وعزل قطاعاته بعضها عن بعض لدمجها بمصالح الامبريالية العالمية . . كما ان هذا النمو لم يكتس طابعا كميا ، بل على العكس من ذلك ، فانه قد ساهم في تقليص كمشة المحظوظين ، وتمركز المصالح في يد طبقة تأخذ طابع الأوليغارشية المستبدة . . كما تدل على ذلك الارقام التالية التي نوردها على سبيل الايضاح .

- في بداية الستينات : 5 % من الملاكين الكبار يملكون 40 % من الاراضي (من أخصبها) ، بينما في السبعينات 5 % من الملاكين الكبار يملكون 55 % من الاراضي .

- في بداية الستينات : 10 % من السكان يستحوذون على 25 % من الدخل القومي ، وفي بداية السبعينات : 10 % يستحوذون على 36 % من الدخل القومي .

ان مجمل هذا التطور قد اقترن بطبيعة الحال بتدهور أوضاع الجماهير الشعبية ومعاناتها من حالة معيشة مزرية حيث أصبح 50 % من السكان في بداية السبعينات لا يحصلون سوى على 18 % من الدخل القومي ...

الباب الثاني : تدهور أوضاع الجماهير المعيشية :

ان اغتناء الطبقة السائدة ، هو كما أشرنا اغتناء طفيلي ، فلم يكن ليعود بفوائد ايجابية على صعيد الاقتصاد الوطني ككل ، ويسمح باستثمار وترويج رؤوس أموال جديدة في ميادين حيوية كالصناعة مثلا . . بل عملت هذه الطبقة وفقا لايديولوجيتها على التبذير والاغراق في مصاريف البذخ وتهريب الاموال الى الخارج . . ان اغتناءها هذا قد تم مقابل افقار أوسع الجماهير الشعبية واستغلالها الى أقصى حد ، استغلال الانسان للانسان عن طريق الاستبداد والقمع بشتى أشكاله وأنواعه . ان هذه الجماهير التي لعبت الدور الاساسي والحاسم في النضال من أجل الاستقلال ، قد وجدت نفسها ليس في نفس الاوضاع المزرية التي عرفتها ابان الاستعمار المباشر ، بل ان هذه الاوضاع لم تزد الا تدهورا وافلاسا .

ان أول ضحية لهذا التدهور ، هم صغار الفلاحين والفلاحون الفقراء الذين تعرضوا ويتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي . فاستيلاء الطبقة الاقطاعية الرأسمالية على أهم مرافق الانتاج الفلاحي لفصلها عن الحاجيات الوطنية الحقيقية ، مدعمة بالسياسة القمعية للدولة الرامية الى افقار الفقراء وخدمة المحظوظين - سياسة السدود ، نظام توزيع الاراضي ، مسألة الضرائب ، نظام البذور والسماد - قد جعلت أفواجا عديدة من صغار الفلاحين يفقدون أرضهم ، بل يفقدون حتى امكانية «تاخماست» المتداولة في الطريقة التقليدية العتيقة ، ويصبحون عرضة للبطالة بشكل واضح أو مقنع .

أما الفلاح الذي يستمر في وضعية المالك لقطعة من الارض ، فانه يوفر في أقصى الاحوال الحد الادنى الضروري للمعيشة ، وأصبحت بذلك فئة واسعة من الفلاحين الفقراء تعيش في نوع من العزلة ، محرومة من أي تطور أو تحسن في أوضاعها ، بل على العكس من ذلك ، فان هذه الاوضاع تزداد تفاقما بازدياد الحجم البشري لهذه الفئة ، وتضخم حاجياتها .

واذا ما علمنا أن 73 % من الشعب المغربي تعيش في البادية . وتعاني من مثل هذه الظروف المعيشية ، أدركنا خطورة الموقف وحجمه الحقيقي على المستوى الوطني ككل .

ان تدهور أوضاع صغار الفلاحين ، والفلاحين الفقراء ، يؤدي حتما الى تكثيف الهجرة نحو المدن كملجأ للبحث عن لقمة العيش . والنتيجة المباشرة لذلك ، هي تكديس أفواج العاطلين وأشباه العاطلين في «مدن القصدير» الى درجة تصبح فيها البطالة ظاهرة بنيوية داخل المجتمع المغربي .

ان تعاظم وتضخم ظاهرة البطالة - 60 % من سكان البادية لا يعملون بشكل كامل ، و 30 % من سكان المدن عاطلون ، ناهيك عن العنصر النسوي العاطل أغلبه - لهي الدلالة الواضحة عن تدمير قوى الانتاج والانعكاس المباشر للطابع الطفيلي اللاوطني للسياسة الاقتصادية التي تمارسها الطبقة السائدة .

ان الفلاحين الفقراء وجمهور العاطلين وأشباه العاطلين ، أي الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي ، يشكلون الفئات الأكثر تضررا من السياسة الاقتصادية الراهنة ، فهي بالتالي معادية موضوعيا للطبقة السائدة ، وتشكل خزانا ثوريا هائلا من شأنه أن يساهم بشكل حاسم وفعال في عملية تغيير الأوضاع القائمة ووضع حد للتبعية ، كما ساهم سابقا بشكل أساسي في عملية طرد الاستعمار المباشر . الا أن قلة الاحتكاك السياسي والتوعية يجعلها عرضة لكل أنواع التضليل وفريسة للأيديولوجية السائدة . كما أن ضعف الخبرة في ميدان التعبئة والتنظيم يجعل النضالات التي خاضتها في عدة مناسبات وبشكل عنيف ضد السلطة القائمة - أولاد خليفة ، تاسلطانت ، سطات ، وخاصة أحداث 23 مارس - يجعل هذه النضالات تأخذ في غالب الاحيان طابع العفوية وانعدام التنسيق وغموض الأفق .

واذا ما بحثنا أوضاع الصناع والتجار الصغار والحرفيين ، وصغار الموظفين والأطر ، نجد أن نتائج السياسة الاقتصادية الراهنة المتجلية في تجميد الأجور مقابل ارتفاع الأسعار ، وسياسة الضرائب ، والمزاحمة والاستغلال . . من طرف الوسطاء ، بالنسبة للحرفيين وصغار التجار . هذه النتائج تعكس مباشرة تدهور أوضاع كل هذه الفئات والدفع بها باستمرار الى مواقع الطبقات الشعبية الكادحة .

ان مجموع هذه الفئات التي تشكل البورجوازية الصغيرة ، لا يمكن تحليلها بنفس المقاييس التي عرفت بها مثل هذه الفئات في البلدان الرأسمالية . انها ليست نتيجة السيطرة البورجوازية على الاقتصاد وسواد النظام الرأسمالي ، بل هي نتيجة للتطور التاريخي للبلاد ، حيث لم تتمكن البورجوازية من قلب سلطة الاقطاع ، بل بقيت تحت رحمته ، وكذلك الشأن بالنسبة للبورجوازية الصغيرة التي عانت من علاقتها المباشرة واستغلالها من طرف الطبقة الاقطاعية سابقا - حيث تعرضت أوضاعها للافلاس المتكرر - ومن سيطرة وضغط الطبقة الاقطاعية الرأسمالية حاليا .

وتبعا لهذا ، فانها لا تستفيد من الهياكل القائمة بشكل يرضي مصالحها كطبقة وسيطية تستفيد من النشاط الاقتصادي للبورجوازية ، بل على العكس من ذلك ، فان الطبقة السائدة تدفع بها باستمرار نحو مواقع الكادحين . وهذا ما جعلها تدمج نضالها المعبر عن سخطها ضد السلطة القائمة ، في اطار نضال الجماهير الكادحة ، وضمن تنظيمات الطبقة العاملة على الخصوص . ذلك النضال الذي يأخذ حجما حقيقيا مهما - نضالات التجار والموظفين الصغار ، والمعلمين والطلبة على الخصوص . . - كتعبير عن مواقعها الاقتصادية والاجتماعية ، وأهميتها الكمية الناتجة عن تضخم القطاع الثالث ، وانتشار «الصناعات الصغيرة» ، المنتجة للبضائع الاستهلاكية .

أما الطبقة العاملة التي أصبحت في عهد الاستقلال الشكلي عرضة للاستغلال من طرف الرأسمال الدولي والوطني في آن واحد ، فانها أيضا تعاني من الانخفاض المستمر في قوتها الشرائية الناتجة عن انخفاض الأجور ، مقارنة بالارتفاع المهول للأسعار .

ان السياسة الاستعمارية المعادية للتصنيع تحول عن قصد دون نمو الطبقة العاملة كميا ، بل تعمل على

تقليص حجمها ومنعها من أخذ مواقع حاسمة ، داخل المجتمع ، والتمتع بوزن كمي وكيفي من شأنه أن يهدد مصالح المستغلين .

وان ظاهرة تصدير اليد العاملة الى الخارج ، لتعبير في أن واحد عن تفاقم البطالة الناتج عن تفكيك الاقتصاد الوطني ، وحرص الاستعمار الجديد وعملائه على تحجيم الطبقة العاملة وتشتيت قوتها الاجتماعية - نصف الطبقة يوجد بالخارج - كما يشكل قمة الاستغلال الطفيلي وظاهرة من أبشع ظواهر تسخير كل طاقاتنا الاقتصادية والبشرية لخدمة مصالح الرأسمال الدولي .

ورغم هذا ، فان الطبقة العاملة أكدت قدرتها الكفاحية سواء في اطار النضال ضد الاستعمار المباشر ، أو في عهد الاستقلال الشكلي . ان نضالها الذي يأخذ أشكالا متعددة ، من النضال النقابي الى السياسي ، بتأطير أو بعفوية ، ان هذا النضال بمميزاته - الايجابية أو السلبية - لم يتوقف يوما ما . وهو الدلالة على أن هذه الطبقة هي الطبقة المؤهلة لخوض المعارك المتواصلة ضد الطبقة السائدة حتى تحقيق المكاسب والانتصارات التي تغير من واقع الاستغلال الفاحش الراهن .

ومن مميزات التطور العضوي لهذه الطبقة ، التحاق شباب متعلم بصفوفها - كنتيجة للسياسة التعليمية النخبوية - مما يزيدها قدرة على الرفع من وعيها واستيعاب ايديولوجيتها ودورها الثوري التاريخي . أما العمال المهاجرون ، المنحدر أغلبهم من العاطلين والفلاحين المعدمين ، فبالرغم من كونهم يطمحون الى تحسين أوضاعهم الاجتماعية المزرية عن طريق توفير جزء من عائدات عملهم في المهجر ، فان هذه الفئة تمثل قوة وطاقة نضالية هامة من حيث خبرتها النقابية على الخصوص ، وموقعها الذي يسمح بايجاد الربط بين نضال العمال والفلاحين .

اضافة الى ذلك ، وتبعا للأصول التاريخية للطبقة العاملة ككل ، باعتبار نزوحها من البادية ، وأخذا بعين الاعتبار ، أن المراكز «الصناعية» الأساسية ، المناجم توجد جغرافيا في البادية . . فان الطبقة العاملة مؤهلة موضوعيا لابرام التحالف مع الفلاحين الفقراء ، وكذلك بباقي الطبقات الشعبية ، وقيادة هذا التحالف نحو أهداف التغيير الجذري للهياكل القائمة .

الباب الثالث : مأزق البورجوازية الوطنية .

رجوعا للأصول التاريخية للبوراجوازية المغربية ، فان النواة الأولى يعود تكوينها الى النشاط التجاري الذي قامت به فئتان :

- فئة دنيا تعيش من عمليات الربا . وتستولي على الأرباح التي توفرها عمليات التبادل بين الصناع والفلاحين ، بين البوادي والمدن .

- وفئة عليا ذات توجه خارجي ، تروج المنتجات الكمالية المستوردة من الخارج ، كما تقوم بتهريب مواد أولية الى الخارج . وهذه الفئة اعتمدها الاستعمار في بداية تدخله للسيطرة وتطوير التجارة الخارجية ومنحها نظاما خاصا : نظام التجار «المحميين» من طرف مختلف الدول الطامعة في استعمار المغرب .

وفي اطار مغرب الاستقلال الشكلي ، رأينا كيف اعتمد الاستعمار الجديد هذه الفئة وركز طابعهاالكومبرادوري ، وكيف اندمجت عمليا مصالحها بمصالح البورجوازية الفلاحية ، وتماسكت في اطار طبقة موحدة : الطبقة الاقطاعية الرأسمالية . وبهذا يتم انفصال هذه الفئة عن الفئة الثانية التي ظلت في وضعية تسمح بوصفها بـ «البورجوازية الوطنية» كمصطلح تقريبي عام ، والتي تمركزت بشكل أساسي في قطاع التجارة الداخلية ، التجارة بالجملة والصناعات الخفيفة كصناعة الزيوت وغيرها من الموادالاستهلاكية ، وقطاع البناء والنسيج بشكل رئيسي وكذلك قطاع النقل العمومي والعقار . كل هذهالقطاعات مارست داخلها البورجوازية الوطنية نشاطا روج رؤوس أموال ذات مصدر وطني .

ان هذه الطبقة قد وجدت نفسها متناقضة المصالح مع الاستعمار المباشر . وهذا ما جعلها تنخرط في النضال الوطني ، بل تلعب دورا قياديا ضمن الحركة الوطنية كما ذكرنا ، دفاعا عن مصالحها الاقتصادية ومعتقداتها الروحية والسياسية .

أما في عهد الاستقلال الشكلي ، فلقد خاب أملها في تحقيق مكاسب اقتصادية ، ترفعها الى مستوى أعلى ، نتيجة استحواذ الطبقة الاقطاعية الرأسمالية على مقاليد الحكم بشكل منفرد خاصة بعد أن أنهت عملية بناء الدولة المركزية الجديدة في السنوات الأولى من الاستقلال وتحالفها الاستراتيجي مع الاستعمار الجديد .

ومنذ ذلك الحين والبورجوازية الوطنية تعاني من المضايقة المستمرة في مجموع مجالات نشاطها الاقتصادي . فقطاع النسيج الذي اعتبرته قطاعا أساسيا بالنسبة لها ، قد تعرض للتمركز ، وتحول أساسا لخدمة مصالح الرأسمال الدولي والتخفيف من أزمته ، وكذلك الشأن بالنسبة للصناعات التحويلية الأخرى والتجارة الداخلية وقطاع البناء . وبالاضافة الى اتجاه التمركز هذا الذي تسعى من خلاله الطبقة السائدة الى توسيع مصالحها على حساب البورجوازية المتوسطة ذات الرأسمال الوطني ، فان هذه الأخيرة تتعرض لمضايقات مباشرة تتجلى في مراقبة الأسعار بالنسبة للتجار المتوسطين والمضاربات التي يقوم بها أصحاب الثروات الضخمة ، وسياسة الضرائب . . اضافة الى تضييق السوق المحلية واضعاف المبادلات . .

ان مجمل هذه المضايقات المباشرة تعكس الضغط الذي تعاني منه البورجوازية الوطنية من جراء الهيمنة الامبريالية على كامل الاقتصاد الوطني . . وممارسة الطبقة الكومبرادورية السائدة الذي يظهر جليا في توسيع الفوارق الشاسعة في ثروة الطبقتين . وهذا ما يدفع بها الى التناقض مع الامبريالية وعملائها المحليين ، ويضفي عليها صفة وطنية بمعنى مناهضة المصالح الاجنبية ، كما عبرت عن ذلك من خلال نضالها السياسي ضد الاستعمار المباشر ودورها «المعارض» خلال مرحلة الاستقلال الشكلي .

الا أن القصور النسبي في نموها ، لأسباب محلية تاريخية ولأسباب دولية أيضا ، يعوقها عن أن تصير طبقة اجتماعية مستقلة . وبالأحرى أن تصبح طبقة بورجوازية سائدة وقادرة على الدفع بتطور المجتمع المغربي وقيادة هذا التطور .

ان تفكيك الاقتصاد الوطني وعزل مرافقه بعضها عن بعض لمراقبتها من «أعلى» وتسخيرها لخدمة المصالح الأجنبية ، يمنعها من تأكيد مصالحها كطبقة بورجوازية تسعى الى تحقيق سلطتها السياسية والتمكن اقتصاديا من كامل السوق الداخلية ، وتنعكس مجموع هذه العوامل على تكوين الطبقة الذي يفتقر الى الانسجام ما بين أقلية تسعى للتقارب مع الطبقة السائدة للاندماج داخلها ، وقسم الأغلبية الذي يظل مناهضا للأمبريالية متشبثا بوطنية «تعادلية» تسعى للتقارب مع الجماهير الشعبية والتمكن من قيادتها . وهذا ما جعل الطبقة السائدة تبحث عن بعض أنصاف الحلول مع البورجوازية الوطنية لجعلها في موقع الوسيط مع الطبقات الكادحة ، دون السماح لها بأي امكانية في التطور والنمو الحقيقي ، بل ان أوضاعها العامة لا تزيد في الواقع الا تخلفا .

ان مأزق البورجوازية الوطنية ، ما بين الضغط الامبريالي ، الحاجز المنيع أمام نموها وتطورها ، والطموح الوطني لفرض نفسها طبقة سائدة على الصعيد الوطني ، يجعلها من الناحية السياسية تتأرجح ما بين المواقف الوطنية المناهضة للامبريالية المعادية للطبقة الحاكمة . ومواقف الاصلاح والتفاهم وايجاد أنصاف الحلول للتكيف مع الأوضاع القائمة .

ورغم مأزقها هذا ، الذي يجعلها من الناحية السياسية تتصرف تصرفا بورجوازيا صغيرا ورغم ذلك فان البورجوازية الوطنية لا يمكن اعتبارها معادية ومعرقلة أساسا لتغيير الأوضاع القائمة ، اذ أن ظرفا سياسيا معينا يتسم بنهوض وتصاعد المد الجماهيري من شأنه أن يدفع بها الى مواقع وطنية مناهضة للأمبريالية وعميلتها الطبقة السائدة .

الفصل الرابع
الواقع الراهن : هيمنة الأمبريالية وسيطرة الحكم المطلق

أوضحنا من خلال الفصل السابق التحولات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية في مغرب الاستقلال الشكلي والتي تمت حول محورين أساسيين : انتقال البلاد الى طور سيطرة الاستعمار الجديد وما رافقها من أشكال جديدة في استنزاف خيرات البلاد واستغلال شعبها ، وكنتيجة لذلك تبلور مصالح طبقة سائدة «متجددة» : الطبقة الاقطاعية الرأسمالية وتدهور أوضاع الجماهير الشعبية : عمال وفلاحين وعاطلين وصناع وتجار صغار ، وكبح نمو البورجوازية الوطنية وتعريضها للتخلف والقصور .

ان هذه التحولات الاجتماعية والتصنيفات الطبقية لم تتم بشكل آلي او بطريقة جامدة ، بل عبر صراعات اجتماعية بين مختلف الفئات والطبقات المتناقضة المصالح . هذا الصراع الذي يهمنا ذاتيا بشكل رئيسي اذ يهمنا البحث والامعان في طبيعته واستيعاب دوالبه وخاصياته ، اذا كنا نطمح الى التأثير فيه والدفع به ، من خلال النضال ، الى مواقع أفضل على طريق التحرر والانسجام مع المسار التاريخي الحتمي . ومن أجل ذلك يجدر بنا الوقوف الآن عند الخلاصات الموضوعية الاساسية التي يمكن استخلاصها من مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية في مغرب الاستقلال الشكلي ، وكذلك انعكاساتها الذاتية والسياسية ، حتى نتمكن من صياغة اختياراتنا الاستراتيجية المطابقة لطموحاتنا في التحرر والاشتراكية .

الباب الأول : نمط الانتاج أو علاقات التبعية السائدة

ان تحليل واقع المجتمع المغربي ، بهدف العمل على تغييره ، يقتضي الاجابة على سؤال متداول : ما هو نمط الانتاج السائد ؟

الا أن التحليل الملموس للواقع الملموس يوضح لنا أن سؤالا من هذا النوع يمكنه أن يكون سؤالا مغلوطا ويؤدي الى محاولة فاشلة في وضع قوالب جامدة جاهزة على واقع متميز متغير ، ذلك أن المصطلحات المتداولة في التحاليل الكلاسيكية : النمط الاقطاعي ، النمط الرأسمالي ، الآسيوي .. الخ. لا يمكنها أن تفيد هنا الا كمؤشرات تصلح عند المقارنة ولكنها لا تغني من «التحليل الملموس للواقع الملموس» ، الملتصق والمعتمد على التطور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمعنا .

لقد رأينا من خلال الفصول السابقة كيف انتقل هذا المجتمع من المرحلة العشائرية البدائية الى مرحلة تمركز النظام القبلي ثم بروز العلاقات الاقطاعية ، ووقفنا عند هذا التطور لابراز خاصيات الاقطاعية المغربية والعربية على وجه التعميم ، كما أشرنا للازدواجية القائمة ما بين السلطة الاقطاعية واستمرار العلاقات العشائرية فيما سمي ببلاد «السيبة» ، وأبرزنا أخيرا كيف لقح المجتمع المغربي ، عبر التدخل الاستعماري وتحالفه مع الاقطاع ، بهياكل رأسمالية مشدودة بالخارج ، دون أن تنقرض الهياكل السابقة سواء منها الاقطاعية أو العشائرية أو القبلية التي ظلت مستمرة في بعض المناطق والى يومنا هذا . . .

فالذي يمكن أن نؤكده اذن هو أن المجتمع المغربي - شأنه شأن أغلب بلدان «العالم الثالث» - هو مجتمع متعدد البنيات . وما ذلك الا نتيجة ملموسة لخاصيات تطوره التاريخي الذي يشكل ضمنه التدخل الاستعماري عاملا أساسيا وحاسما .

لكن في اطار البنيات المتعددة : ما هي العلاقات والبنيات السائدة ؟

اجابة على هذا السؤال لا بد مسبقا من دحض الأطروحة التي تصنف الارقام ، ارقام انتاج «القطاع العصري» و «القطاع التقليدي» وتستنتج من غلبة أرقام القطاع الأول على الثاني أن العلاقات الرأسمالية قد أصبحت سائدة داخل المجتمع المغربي وبالتالي فهو نمط انتاج رأسمالي ! ومن أجل ذلك يكفينا اثارة ملاحظتين أساسيتين :

- أن الهياكل الرأسمالية ليست نتاجا للتطور الذاتي للمجتمع ولا تتمتع بجذور وطنية داخله ، بل أدخلها الاستعمار وما زال يجري تعزيزها من الخارج لتظل خاضعة لمتطلبات سوقه . لذا فهي تحمل طابع التبعية والخضوع وتفتقر الى القدرة على التوسع رغم أن هذا لا يعني أنها لا تنمو . وأن المبالغة في التغييرات التي قامت بها الرأسمالية داخل البنيات الاقتصادية الاجتماعية يكون من باب المغالطة اذ أنها عجزت عن كبح علاقات وأساليب الانتاج الغير الرأسمالية ، تلك الأساليب التي ما زالت الغالبية الساحقة من الشعب تمارسها . (الفلاحون الفقراء والحرفيون والصناع . .)

- ان الطبقة السائدة هي ذات جذور اقطاعية رغم التحول والتوسع النوعي الذي طرأ داخل قاعدتها ، وتبعا لذلك ظلت الايديولوجية السائدة هي الايديولوجية الاقطاعية في تناقض صارخ مع التنافس الحر وحرية المبادرة والديموقراطية البورجوازية وغيرها من القيم الرأسمالية . . واذا كانت البنيات الفوقية قد تأثرت شكليا بالتغييرات الحاصلة في البنيات التحتية من جراء «التلقيح الرأسمالي» ، الشيء الذي ترجمته الطبقة الاقطاعية الرأسمالية بمحاولة ايجاد واجهة ديموقراطية شكلية لطمأنة المصالح الأمبريالية ، فان هذا التأثير «الليبرالي» يظل محدودا وسجينا للاديولوجية الاقطاعية السائدة التي تنبذ الديموقراطية وتدمرها .

بعد ازاحة أطروحة نمط الانتاج الرأسمالي ، يمكننا أن نؤكد تشبثنا بالمقاييس العلمية وتجنبا للقوالب الجاهزة ، واستنادا لتحليلنا السابق ان المجتمع المغربي هو مجتمع متعدد البنيات او أن العلاقات السائدة هي بالذات علاقات التبعية والخضوع للأمبريالية ، وأن الطبقة السائدة داخله اقتصاديا واجتماعيا هي الطبقة الاقطاعية الرأسمالية عميلة الأمبريالية والساهرة على مصالحها .

ان انتقال البلاد من مرحلة الاحتلال العسكري والسيطرة الاقتصادية والسياسية المطلقة الى عهد الاستعمار الجديد - نتيجة الضغط والنضال الجماهيري البطولي من جهة ، وخيانة الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية من جهة ثانية - ان هذا التحول قد اقترن كما أكدنا بهيمنة الرأسمال الامبريالي على كل طاقات الاقتصاد الوطني الزراعية والصناعية والتجارية والمالية ، يتجلى ذلك في شتى مظاهر الخضوع والتبعية ، نذكر منها على الخصوص :

تفكيك الاقتصاد الوطني داخليا ودمجه بالسوق الامبريالية الخارجية ، كما يتجلى ذلك في ضعف المبادلات الداخلية قياسا بالمبادلات الخارجية كنتيجة مباشرة لربط كل قطاع على حدة بهدف معين ، ضمن اقتصاد أمبريالي متكامل : الطابع التصديري للفلاحة حسب الحاجيات الأوربية على الخصوص والتركيز على استخراج وتصدير المواد الأولية ، استيراد المنتوجات المصنعة ، لكن كذلك المنتوجات الفلاحية ومنها الأساسية ! وهذا التوجه تؤطره وتقوده الاختيارات الرسمية : أسبقية الفلاحة التصديرية على الصناعة ، أسبقية الصناعة الفلاحية والمعادن على الصناعة الثقيلة ، (بل انعدام هذه الأخيرة) ، كل هذا يكرس الاندماج بالسوق الخارجية .

اما «المساعدات» والقروض التي تقدمها الدوائر الرأسمالية ، فما هي الا وسائل لتثقيل كاهل البلاد بالديون للمزيد من تقييدها .

- ان مظاهر التبعية لا تقتصر على الميدان الاقتصادي بل تشمل الميادين الادارية والفنية عن طريق المساعدات «الفنية» ، وتمتد أيضا الى الميدان الثقافي حيث تشكل السياسة التعليمية الراهنة أبشع مظاهر الطعن في الثقافة الوطنية والتوجه نحو استيراد افرازات الفكر الاستعماري والبورجوازي الرجعي .

- أما التبعية السياسية فتأتي نتيجة طبيعية لمختلف هذه العوامل ولتصنيف النظام القائم حليفا لا مشروطا للأمبريالية . ولا أكثر دلالة على ذلك من استمرار أجزاء من ترابنا تحت سيطرة الاحتلال المباشر ومن استمرار قواعد عسكرية جاثمة فوق أرضنا كتهديد واضح ليس في وجه الشعب المغربي فحسب بل ضد مجموع الوطن العربي والقارة الافريقية .

الباب الثاني : تناقض رئيسي داخل المجتمع المغربي

ان ابراز سيطرة علاقات التبعية والالحاح على الهيمنة الامبريالة ، لا يعني بأي حال من الأحول التخفيف من الصراع الداخلي أو طمس التناقضات القائمة داخل مجتمعنا . لا سيما ان هذه الهيمنة تتم عن طريق طبقة عميلة تخدم المصالح الامبريالية وتسهر عليها ، وتستفيد منها بالمناسبة .

ان عوامل التبعية واستمرار السيطرة الأجنبية مقنعة وراء الوسطاء الكومبرادوريين قد يلعب دورا في جعل الطبقات الاجتماعية أقل وضوحا واضفاء الالتباس على القوى الاقتصادية وتصنيفاتها الاجتماعية كما يتجلى ذلك في الظواهر التالية :

- تعدد البنيات واستمرار أغلبية الشعب - صغار الفلاحين والفلاحين الفقراء والعاطلين وأشباه العاطلين - في وضعية شبه هامشية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل .

- عدم احتدام الصراع الاجتماعي نتيجة العوامل الخارجية وما نتج عن ذلك من نقص في الوعي الطبقي خاصة بالنسبة للطبقات الشعبية .

- عدم الوضوح التام في الحدود ما بين مختلف الطبقات يتجلى في الانتقال الذي يقع نحو الطبقة السائدة ، اتجاه «التبلتر» المستمر في صفوف البورجوازية الصغيرة و «النزيف البطالي» المستمر الذي يدفع بأفواج الفلاحين المعدمين نحو أوضاع العاطلين وأشباه العاطلين . . الخ.

ان مختلف هذه الظواهر لا يمكنها أن تحجب التناقضات الرئيسية منها والثانوية داخل المجتمع بل تنبه فقط الى أن التحليل الملموس هو الذي لا يقع في عملية تصفيف الطبقات وترتيبها بشكل كلاسيكي جامد للتكيف مع القوالب المتداولة أو ارضاء نزوات العقل المغنث ، بل عليه قبل كل شيء أن يتسلح بالنظرة الواقعية الديناميكية التي تنظر للأشياء في حركتها وخاصياتها وتسعى للتحليل ليس من أجل التحليل أو بدافع من الخلفيات المسبقة ، بل من أجل التغيير وتقديم البديل النضالي السليم .

وبهذا التوجه ، فان ما تقدم من معطيات حول التحولات الاقتصادية في مغرب الاستقلال الشكلي ، والخلاصات الرئيسية حول البنيات الراهنة يوضح لنا أن مجتمعنا يعيش تناقضا رئيسيا تجسم في «تبلور مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية وتدهور أوضاع الجماهير الشعبية» .

ان هذا التناقض يضع وجها لوجه قوتين متناقضتي المصالح :

- الطبقة الاقطاعية «الرأسمالية» التي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية والرأسمال الأجنبي على تركيز وتدعيم الهياكل الاستعمارية والاستغلالية . . .

- القوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المحرومة والمسحوقة المستغلة والتي دأب الجهاز الحاكم المعبر السياسي عن التحالف الاقطاعي الرأسمالي على اتخاذها مادة للاستغلال . ان هذه القوات الشعبية المكونة أساسا من الطبقة العاملة ، القوة الا ساسية والطليعية ذات الطاقات النضالية الهائلة (1) وجماهير الفلاحين الفقراء الذين يتعرضون لأقسى أنواع الاضطهاد والاستغلال ، وباقي الجماهير الكادحة من صناع وتجار صغار وحرفيين ومثقفين ثوريين ، وأيضا الرأسماليين الوطنيين المعرضين للضغط الأمبريالي الذي يحول دون نمو وتطور أوضاعهم .

ان هذا التناقض الاساسي واضح وبديهي لا يحتاج الى تعليق . فعلى حله يتوقف كل بديل تحرري تقدمي حقيقي .

ان هذا التناقض الصارخ لا يلغي تناقضات ثانوية في صفوف القوات المتقابلة .

فمن جهة ، تحتضن صفوف الجماهير الشعبية تناقضات ثانوية رغم الطابع الشعبي والوطني الذي يوحدها في المرحلة الراهنة . فالبورجوازية الوطنية يمكنها أن تصبح في حالة ازاحة التناقض الرئيسي في مواجهة مع الجماهير الكادحة اذا ما هي تخلت عن التزاماتها ووضعت نفسها بديلا كطبقة سائدة محل الطبقة الاقطاعية الرأسمالية .

أما البورجوازية الصغيرة المستغلة والمقهورة حاليا ، لكن ذات تطلع للانتقال الى أوضاع الطبقات الأعلى منها ، فبامكانها هي الاخرى أن تصبح في تعارض مع العمال والفلاحين الفقراء أو على الأقل أن تلعب دورا متخاذلا في اطار النضال ضد التناقض الأساسي .

(1) - بيان 8 أكتوبر 1972 للجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

الا أنه رغم تواجد هذه التناقضات الثانوية التي لا فائدة في تجاهلها أو غض الطرف عنها ، رغم ذلك توجد حاليا امكانية حقيقية ملموسة في تحالف كل هذه الطبقات تحالفا وطنيا تقدميا ضد الحكم القائم ومن أجل تحقيق أهداف تحررية تخدم مصالح الشعب المغربي جمعاء .

ومن جهة ثانية ، تعيش الطبقة السائدة تناقضات ثانوية تجد مصدرها في التطور التاريخي لهذه الطبقة وتتجلى في المعادلة ما بين أصولها الاقطاعية المخزنية وتطورها «الرأسمالي» الذي يتم كما أشرنا في ظل الايديولوجية الاقطاعية السائدة . واضافة الى ذلك ينعكس التنافس بين فصائل الأمبريالية العالمية ، الأمريكي منها والأوربي ، بخلافات طفيفة داخل الطبقة السائدة أو بعبارة أصح التنافس حول المصالح ومن أجل توسيع نفوذ فئة معينة دون أخرى .

ان هذه التناقضات الثانوية قد عبرت عن نفسها وانفجرت خارجيا غير ما مرة . لكن النظام قد حرص باستمرار على اعطائها طابعا اقليميا لضمان توازن داخلي حوله والحيلولة دون أن تأخذ هذه الخلافات الثانوية طابعا سياسيا يتجسم في تيارات سياسية او أحزاب متحالفة كما هو الشأن بالنسبة لأنظمة مغايرة .

ان هذا التوازن قد ساعد النظام على ممارسة تكتيكه بشكل يخدم أهدافه في استغلال الجماهير وتمديد حكمه الى أبعد مدى ممكن .

الباب الثالث : استراتيجية الحكم وتكتيكه

منذ أن تمكنت الطبقة الاقطاعية الرأسمالية من التحكم المطلق في مقاليد السلطة في السنوات الأولى من الاستقلال الشكلي وضعت لنفسها استراتيجية قارة واضحة يشكل عمودها الفقري الاستغلال الفاحش لجماهيرنا الكادحة مقابل اغتنائها المتزايد وخدمة المصالح الأجنبية . ولقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على محاور استمدت فلسفتها من الايديولوجية الاقطاعية والتي يمكن تلخيصها كالتالي :

- الاستيلاء على كامل السلطة . التشريعية منها والتنفيذية ، من طرف الملكية المعبر السياسي عن مصالح الطبقة السائدة ، وعدم السماح بأي تنازل في هذا الشأن .

- النظرة الاحتقارية للشعب باعتبار جماهيره مجرد رعايا لا رأي لهم ولا دور في تسيير أمورهم ، بل هم مادة استغلال يجب تنويمها وتخديرها ، أو قمعها بشكل عنيف كلما عبرت عن سخطها أو حاولت المعارضة والوقوف امام الاستبداد .

- عدم الاعتراف بالتنظيمات السياسية والاجتماعية كمؤسسات ذات تمثيلية ، بل اعتبار «العلاقة مباشرة مع الشعب» . . .

- الاعتماد على نسب وهمي باستغلال الدين الاسلامي وتحريفه والتدجيل والشعوذة كمحاولة لتضليل الجماهير وتوسيع نفوذ الايديولوجية الاقطاعية من جهة ، ومن جهة ثانية تثبيت سلطة روحية تدعم وتخدم السلطة السياسية .

وهذه الاختيارات على الصعيد الداخلي تندرج في اطار الخدمة اللامشروطة للمصالح الامبريالية ، الحليف المصيري ، والذي دأب النظام على تنفيذ أهدافه الاستراتيجية سواء بالنسبة لاستنزاف خيرات البلاد وتسخيرها لتلبية حاجياته واستغلال شعبها لاستغلال المنتوجات المصنعة والاستفادة من طاقاته البشرية ، أو على مستوى استعمال الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به المغرب لتنفيذ المخططات الأمبريالية .

وبالجملة . فلقد اختار النظام اختيارا استراتيجيا في توظيف كل طاقات البلاد الاقتصادية والبشرية والعسكرية . . لخدمة مصالح الأمبريالية داخليا . وفي المغرب العربي ، وعلى مستوى الوطن العربي والقارة الافريقية . وبشكل عام ضمن الصراع الذي تخوضه الرجعية والاستعمار ضد شعوب العالم قاطبة .

في اطار هذا المخطط الاستراتيجي العام يمارس النظام تكتيكا متكررا لا يتأثر شكليا الا بالمعطيات الظرفية للوضع السياسي : فمن جهة ، القمع المنهجي كأسلوب ثابت ومنهجي ، ومن جهة ثانية «الانفتاح» كلما دعت الضرورة وبهدف ايجاد تغطية لواقع الحكم المطلق والمستبد .

ان العشرين سنة الماضية قد سجلت في ملف الحكم أبشع صور القمع والارهاب ، الذي اكتسى طابعا نخبويا وارتكز على مبدأ عدم التنازل والبطش بكل من يطعن في أسس الحكم المطلق ! فمن سلسلة المحاكمات ضد المناضلين التقدميين الى أساليب الاختطافات والاغتيالات والاعدامات التي ذهب ضحيتها العشرات من المناضلين الصامدين مرورا بأساليب التعذيب والاكراه التي يمكن للنظام أن يتباهى أنه ضمن الانظمة الأكثر حداقة في هذا الميدان . . اضافة الى شتى أنواع القمع الأخرى بمظهرها الاقتصادي أو الثقافي أو غيره .

الى جانب القمع المنهجي الذي رفعه النظام الى مستوى الوسيلة الفعالة للحكم ، فانه يلجأ من حين لآخر حسب متطلبات الظرف الى سياسة الانفتاح والبحث عن واجهة ديموقراطية شكلية .

ان هذه السياسة تستهدف من جهة طمأنة المصالح الامبريالية التي تخشى عدم استقرار الأوضاع وامكانية تنامي المد الشعبي بشكل يهدد مصالحها ، تستجيب في نفس الوقت للتطورات الحاصلة داخل قاعدة النظام الاجتماعية التي تطرح معادلة بين الأصول المخزنية والتطلع «للعصرنة» والليبرالية ، من خلال ذلك استقطاب البورجوازية الوطنية أو تحييدها في الصراع وسجن البورجوازية الصغيرة او على الاقل الفئة العليا منها - المثقفين والأطر - في دور لا يمس جوهر الهياكل القائمة ويسعى فقط الى ترميمها واصلاحها ومعارضتها «معارضة بناءة» . . .

ان هذا التكتيك الثابت المتكرر - الذي يعيه ويستوعبه كل من يتتبع السياسة المغربية ولو كان مراقبا خارجيا - قد أوضح عبر سلسلة من التجارب الانتخابية البرلمانية الفاشلة أن النظام لم يغير من طبيعته وانه مستمر في الوفاء لعمقه الاقطاعي المخزني .

ان التفسير العميق للحلقة المفرغة من التجارب البرلمانية المشوهة يكمن في نهاية الامر في طبيعة النظام المعبر عن مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ومصالح الاستعمار الجديد . فاذا كان هذا الأخير يضغط من حين لآخر للدفع نحو نوع من الاستقرار لتشجيع الاستثمارات وخلق جو من الليبرالية تدعم في نفس الوقت مواقع السماسرة الكومبرادوريين ، فان النظام لا يلبث أن يعدل عن ذلك ويعود الى أصوله الاقطاعية ويضرب كل توجه ديموقراطي من شأنه أن يمس حكمه المطلق ويحقق مكتسبات ايجابية لصالح الجماهير . ومن ثم فانه لا يرغب ولا يرى مصلحته في الديموقراطية ، بل أكثر من ذلك فانه عاجز بنيويا وبحكم طبيعته على تحقيق الديموقراطية والليبرالية المزعومة .!

واذا كان النظام يراهن على الحصول على نفس السمعة الليبرالية التي تتمتع بها بعض الأنظمة الملكية في أوربا فان ذلك من باب الوهم الصرف ذلك أن الديموقراطية البورجوازية لم تتحقق تاريخيا الا بعد تنازل الملكية عن جزء أساسي من سلطتها لصالح المؤسسات الليبرالية . وهذا التنازل نفسه لم يتم طواعية بل جاء نتيجة لنضالات جماهيرية بطولية ضد الاقطاع والاستبداد .

اما بالنسبة للنظام الرجعي المغربي فانه لا يقبل التنازل عن أي جزء من السلطة الفعلية ونظرته للمؤسسات المنتخبة وفية كل الوفاء لفلسفته المخزنية . فنواب الشعب بالنسبة له مجرد خدام ، والمؤسسات لا يجب أن يتعدى دورها تطبيق السياسة المرسومة والاجتهاد في خدمتها وتحسينها ، وهي في نفس الوقت أجهزة يجب أن تدعم مشروعيته او بعبارة اصح ، تكريس «البيعة» بالمفهوم العتيق للكلمة . . .

ان استراتيجية النظام والتكتيك الذي يمارسه ينسجم تماما مع ايديولوجية ا لطبقة السائدة التي تجعل من البذخ والمضاربة والرشوة قيما وأساليب في الحكم ، تلك الايديولوجية المنحطة فكريا وأخلاقيا و أكثر دلالة على انحطاطها هو الطابع الطفولي الذي تضفيه على الطبقة ا لسائدة والدور الخياني الذي أدته هذه الاخيرة سواء في عهد الاستعمار المباشر أو في عهد الاستقلال الشكلي حيث المساومة على التراب الوطني والتحدي للسيادة الشعبية اضافة الى أساليب الاستغلال والقمع الوحشي .

ان مجمل الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية والتكتيكية التي اعتنقها النظام تنعكس مباشرة على طبيعة الدولة والأدوات التي اعتمدها لممارسة حكمه المطلق .

الدولة محايدة ؟

ان هذه المقولة الديماغوجية التي يحاول النظام تركيزها من خلال دعايته المكثفة لا يمكنها أن تخدع

من وقف لحظة واحدة عند طبيعة هذه الدولة ووظيفتها والدور الذي أدته سابقا وتؤديه حاليا .

ان جهاز الدولة وهياكلها هي بطبيعة الحال ارث استعماري ، شأنها شأن الهياكل الأخرى ، الاقتصادية والاجتماعية ، بل هي مجرد انعكاس لهذه الهياكل وأداة عملية لتركيزها ودعم العلاقات السائدة داخلها . ولاثبات ذلك يكفينا أن نستعرض بعض مظاهرها وصفاتها الأساسية .

- فمن جهة ، نلاحظ طابع المركزية الصارمة . كانسجام وتجاوب مع طبيعة الحكم المطلق (وكتناقض صارخ مع مزاعم الليبرالية والديموقراطية) وكتعبير في نفس الوقت عن التطور التاريخي الذي جعل من الدولة جهازا مخزنيا تتزاوج مع هياكل ادارية ممركزة ، ثم تجدد في عهد الاستقلال الشكلي لأداء وظيفة السهر على مصالح الطبقة السائدة محليا وخدمة مصالح الاستعمار الجديد خارجيا .

- ومن جهة ثانية الطابع القمعي الذي يتجلى على مستوى كل الأدوات المعتمدة لحفظ مصالح الطبقة السائدة . وهكذا فان العمود الفقري داخل الدولة هو جهازها القمعي الذي تخصص مصاريف باهضة لتقويته وتنميته وتجديده باستمرار . واذا كان النظام قد أراد من الجيش أن يؤدي نفس الوظيفة القمعية فان انفجار تناقضاته الداخلية مرتين قد أقنعه بالعدول عن هذه السياسة الخطيرة ، فتوجه بشكل رئيسي نحو تقوية وتوسيع وتنويع أجهزة «الأمن» البوليسية المتعددة والمربوطة مركزيا والمسلطة على مجموع الشعب المغربي بل المراقبة حتى لهياكل الحكم نفسه والمسلطة على الجيش نفسه .

أما الادارة فانها لا تتعدى هي الأخرى دور الخادم المطيع لمصالح الطبقة السائدة بتحد كامل لحقوق المواطن ، بل انها تعمل على ابتزاز هذا الأخير واستغلاله ماديا عن طريق الرشوة التي تشكل صفتها الأساسية المعروفة ، ومعنويا عن طريق ارغامه على الخضوع لتسلط الايديولوجية الاقطاعية وما يرافقها من أساليب مخزنية وليس من قبيل الصدف أن يركز الجهاز الاداري على البادية الى درجة يصبح فيها جهازا مهيمنا يمتد الى كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر جهاز مخزني عتيق (الشيوخ ، والقواد . .) مزدوج مع ادارة معصرنة بيروقراطية . . لا غرابة في ذلك فان المصالح الاساسية للطبقة السائدة توجد في البادية وبالتالي فانها غير مستعدة لأي تنازل في هذا الميدان .

والى جانب أجهزة القمع المباشر تقف القوانين العامة - بما فيها القضاء - لتشرع وتقنن الحكم المطلق رغم محاولات ايجاد الواجهات الديموقراطية الشكلية التي تبقى سجينة واقع تجميع كامل السلطة التنفيذية والتشريعية بين أيدي الجهاز الحاكم وتمركز هذه السلطة في نهاية الأمر بشكل فردي مطلق .

وهكذا يتضح أن خرافة «الحياد» ودور الحكم الذي تؤديه الدولة حفاظا على وحدة الشعب . . وما سوى ذلك من الادعاءات الا مغالطة صرفة ودعاية ديماغوجية تستهدف تنويم المغفلين .

ان الدولة ما هي الا أداة لتطبيق استراتيجية النظام ومن خلال صيانة وتدعيم مصالح الطبقة السائدة وان هذه الوظيفة تنعكس تماما على طبيعتها وهيكلتها . فالدولة المعبرة عن مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية حافظت مثلها على أصول مخزنية عتيقة وارتمت في أحضان الاستعمار الذي عزز مركزيتها وأدخل عليها طابع «المعاصرة» عبر ادارة استعمارية بيروقراطية ، ثم انتقلت في عهد الاستعمار الجديد الى جهاز اقطاعي رأسمالي وفي لأصوله المخزنية ومتأثر بشكل طفيف بالأساليب الرأسمالية البورجوازية ، رغم أنه بقي خاضعا للايديولوجية الاقطاعية كايديولوجية سائدة . يتجلى ذلك في تصرف الدولة بشكل عام بدأ بالاسلوب القمعي الوحشي - التعذيب ، التصفيات الجسدية ، الأساليب اللاانسانية - مرورا بأساليب الطغيان والاستبداد وانتهاء بأساليب الرشوة والفساد وغير ذلك من مظاهر الانحطاط ، والتي رفعها النظام الى مستوى سياسة وأسلوب في الحكم .

الفصل الخامس

اختيارنا الاستراتيجي على الصعيد الوطني

من خلال الفصول السابقة ، حاولنا ابراز السمات العامة لواقعنا الاقتصادي والتناقضات الأساسية والثانوية التي ترتبت عنه ، وكذا الصراع التناحري الدائر داخله بين القوات الاجتماعية المتناقضة المصالح .

ان تحليلا موضوعيا من هذا النوع ليس هدفا في حد ذاته ، بل يشكل فقط أداة لطرح أهداف التغيير من أجل بديل تقدمي سليم . وهذا الطرح بطبيعة الحال يتأثر بالعامل الالتزامي اذ المسألة مسألة اختيار في الدرجة الأولى ومن مواقع معينة .

فبالنسبة لنا وباعتبارنا استمرارا لحركة التحرير الشعبية ببلادنا ، فان اختيارنا الاستراتيجي يجب أن يرتكز على محورين نستخلصهما من التحليل الموضوعي للواقع الراهن وما يوضحه من تناقضات رئيسية وثانوية :

أولا : اننا لا زلنا نعاني من الهيمنة الأجنبية وبالتالي لا زالت المرحلة هي مرحلة التحرر الوطني وانهاء التبعية والخضوع للسيطرة الأمبريالية والرأسمال الأجنبي .

ثانيا : ان التحرر الوطني لا يمكنه أن يتم في ظل الهياكل الاقطاعية والاستعمارية الراهنة ، كما يشكل الحكم الرجعي المعبر السياسي عن مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة ، ذات الطابع اللاوطني والطفيلي الواضح . يشكل عرقلة وحاجزا أمام التحرر الوطني بمدلوله الشعبي .

كفاحنا اذن هو كفاح مزدوج وطني وطبقي في آن واحد . نحدد أهدافه المرحلية في العمل على تحقيق السيادة الوطنية على كامل ترابنا . وتصفية القواعد الاقتصادية للاستعمار وكذا نفوذه السياسي والثقافي والايديولوجي تصفية كاملة نهائية . وتحقيق السيادة الشعبية بتصفية الأساس الاقتصادي والسياسي للاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية والعمل على بناء صرح الديموقراطية لصالح أوسع الجماهير الشعبية .

الباب الأول : التحرر الوطني وارساء أسس السيادة الشعبية

ان طرح استراتيجية من هذا النوع يتناقض بطبيعة الحال مع استراتيجية المساومات والاتفاقات الفوقية مع الطبقة السائدة ، ويعني في النهاية طرح ثورة وطنية موجهة بالدرجة الأولى ضد هذه الطبقة اللاوطنية واللاديموقراطية ، والرامية الى تقويض كل الهياكل الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية لتحل محلها هياكل اقتصادية وسياسية تخدم مصالح الشعب المغربي ككل وتفتح آفاق البناء الاشتراكي لمجتمعنا .

وفي هذا الاطار يتركز نضالنا حول محورين أساسيين :

- النضال الوطني : له مكانة هامة في هذه المرحلة ، ويستهدف العمل على تحقيق السيادة الوطنية ، وتحرير كامل التراب الوطني والتصدي للتخلي عن أجزاء منه في اطار المساومة مع الأمبريالية التي يمارسها النظام . لكن أيضا وأساسا تحقيق وحدة الشعب المغربي شمالا وجنوبا ، ذلك أن المسألة هي مسألة تحرير الأرض وتوحيد الشعب والهدفان متلازمان و مترابطان .

- النضال الديموقراطي : ويستهدف انتزاع المكاسب الديموقراطية سواء على المستوى المطلبي والنقابي ، أو على المستوى الديموقراطي السياسي (الحريات العامة والفردية ، فرض مؤسسات ديموقراطية

حقيقية . . .) ومن شأن هذه المكاسب التي تتم عبر النضال الصلب ، المستميت ضد الطبقة السائدة ، أن يعمل على عزل هذه الأخيرة ، واضعافها وتوفير الشروط الضرورية لقلب ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية . وهي في نفس الوقت مدرسة أساسية لاذكاء وعي الجماهير وتمريسها على العمل الديموقراطي وتمكينها من ادراك طبيعة أعدائها ، وتعويدها على روح المبادرة لمواجهة هؤلاء الأعداء والخصوم .

ان النضال الديموقراطي يجب باستمرار أن يبقى وفيا لهدف ثابت واضح : العمل على تحقيق السيادة الشعبية ، وبالتالي فعليه أن يتجنب الفخ الذي ينصبه الحكم باستمرار لمحاولة حصره في افق ضيق وجعله في نهاية الامر يخدم المشروعية القائمة ويرممها ويسمح للنظام بايجاد واجهة برلمانية شكلية تصونه من العزلة الداخلية والخارجية . ان أي انزلاق في هذا الاتجاه أو أي مبادرة تضع الالتزام بالعمل على تحقيق سيادة الشعب جانبا وتتوهم بامكانية الاصلاح الايجابي للأوضاع القائمة ، لا يمكنها أن تنعكس الا بمردود سلبي يخفف من عزلة الطبقة اللاوطنية ، ويزيد من ترجيح ميزان القوى لصالحها . وهذه حقيقة لا نستخلصها من الاعتبارات الذاتية فحسب ، بل انها حقيقة موضوعية نستنتجها من طبيعة الحكم الراهن والتي تجعله غير راغب بل غير قادر على تحقيق أية تجربة ديموقراطية ليبرالية ، عدا التجارب البرلمانية المزيفة والمشوهة ، التي تبقى في كل الاحوال سجينة الايديولوجية الاقطاعية مدمرة الديموقراطية وعدوتها .

ان النضال الوطني والنضال الديموقراطي يشكلان كلا متكاملا متلازما . ذلك أن فصل السيادة الوطنية عن السيادة الشعبية يعد خطأ استراتيجيا قاتلا . مرده الخلط والانحصار في أفق ذيلي بالنسبة للطبقة السائدة التي هي نفسها طبقة ذيلية بالنسبة للأمبريالية المهيمنة على مجتمعنا والتي تشكل موضع صراعنا من أجل التحرر الوطني .

ان الاختيار الاستراتيجي المتمثل في العمل على تحقيق ثورة وطنية عبر نضال الجماهير الشعبية وفق المحورين الأساسيين : الوطني والديموقراطي هو نفسه ما أوضحه بيان 8 أكتوبر وصاغ أهدافه ا لأساسية :

«تذكر اللجنة المركزية بأن الاختيار الثوري للاتحاد الوطني ، هو الذي يعطي لتحركاتنا السياسية والنضالية اطارها الشامل الذي تسجل داخله القرارات السياسية المرحلية . . .

وتذكر أيضا بأن هذا الاختيار الثوري يستمد آفاقه وأبعاده من الأهداف الثورية التالية :

- استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والرأسمالية في بلادنا .

- حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكن الجماهير الشعبية من المراقبة الديموقراطية على أجهزة الحكم في كل المستويات .

- اقامة أسس اقتصادية خالية من أي مظهر من مظاهر النفوذ الاستعماري وسيطرة الاقطاع وحليفته البورجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل لثروات البلاد وانتاجها العام يكون المستفيد الأول منه جماهير الشعب المسحوقة (...)

(...) واذا كان الجهاز الحاكم قد سلك سياسة المغازلة مع السلطات الاسبانية بخصوص الصحراء المغربية وسبتة ومليلية متذرعا بالصداقة والتعاون المزعوم ، فان جماهير شعبنا قد ظلت وستظل دائما متمسكة بوحدة ترابنا الوطني مستعدة للتجنيد العام من أجل استرجاع المناطق المحتلة بالوسائل التي يعرفها المحتل نفسه والتي سبق أن ذاق منها الأمرين سواء على يد المجاهد ابن عبد الكريم الخطابي أو على يد جيش التحرير المغربي . . .

(...) من أجل هذا ، يطالب الاتحاد الوطني للقوات ا لشعبية من جديد بدعوة ا لشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع الحر ا لعام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسد ارادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لأجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ويسطر الاطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي» .

الباب الثاني : الوحدة الوطنية

ان هذه الاستراتيجية العامة الرامية الى القضاء على هيمنة الأمبريالية وسيطرة الطبقة الاقطاعية

الرأسمالية عن طريق التغيير الجذري للهياكل الاقطاعية الاستعمارية تقتضي انسجاما مع تحليل واقعنا الاقتصادي الاجتماعي لحشد وتوحيد كل الطبقات التي لها مصلحة في هذا التغيير : الطبقة العاملة ا لتي تواجه مباشرة النفوذ الرأسمالي الأجنبي والكومبرادوري ، صغار الفلاحين والفلاحين الفقراء والعاطلين وأشباه العاطلين الذين يعانون من أقسى أنواع القمع والاضطهاد ، التجار الصغار والصناع والمثقفين الثوريين الذين لا تزداد أوضاعهم الا تدهورا في اطار الهياكل القائمة ، البورجوازية الوطنية المعبرة عن مصالح الرأسمال الوطني : كلهم في خندق واحد ضد العدو المشترك ، الأمبريالية وعميلتها الطبقة السائدة .

ان مأزق البورجوازية الوطنية لا مخرج له ولا حل ، الا بنهجها سياسة وطنية فعلا والتخلي عن الدور الذيلي بالنسبة للطبقة السائدة . لتكون فعلا في مستوى الوعي بمصالحها الحقيقية والعزم على الدفاع عنها . واذا كانت تخوض نضالات من أعلى على شكل تنبيهات للنظام وتحاول أن تضفي على ذلك طابعا جماهيريا عن طريق شعارات شعبية (عرائض من أجل التعريب ، المغربة ، المطالبة بالأرض . . .) فان مصلحتها الطبقية تقتضي منها اختيارا حازما أي الالتحاق بمعسكر الطبقات الشعبية .

أما التجار الصغار والصناع والمثقفون ، فان أوضاعهم الراهنة المستمرة في التدهور تجعلهم مؤهلين اجتماعيا كقوة مهمة كميا وكذا نوعيا لخوض نضال حازم ضد الطبقة السائدة . واذا كانت مجموع هذه الفئات قد أكدت قدرتها الكفاحية خلال مرحلة الاستعمار المباشر ، فانها لا تزال تبرهن من خلال النضال على استعدادها لربط مصيرها بمصير الطبقات الكادحة عموما ، وتطلعاتها في التحرر وتتميم الاستقلال ، كما تعبر عن قدرتها التنظيمية واختيارها في الاندماج داخل تنظيمات الطبقة العاملة (نقابات المعلمين والأساتذة ، التجار الصغار وأصحاب النقل الحضري . . الخ) .

أما الفلاحون الفقراء ، أغلبية الشعب المغربي ، فان أي بديل وطني تقدمي لا يمكنه أن يكون بديلا حقيقيا الا بمساهمتهم الفعالة وتحالفهم المتين مع الطبقة العاملة على الخصوص . انهم يشكلون فعلا طاقات هائلة وخزانا ثوريا أساسيا بالنسبة لعملية التغيير الجذري للهياكل القائمة ، وخاصة منها الهياكل الاقطاعية والاستعمارية المقنعة في البادية كما يشكلون نفس الطاقة بالنسبة لمرحلة البناء الاشتراكي .

وبالرغم من صعوبة العمل التنظيمي في البادية ، وصعوبة اذكاء الوعي عن طريق النضال الاجتماعي ، كما هو الشأن بالنسبة للطبقة العاملة ، فان واقع المشاكل اليومية - الارض ، الصحة ، المدرسة ، العدل ، الادارة بشكل عام - ومواجهته النضالية (لهذا الواقع) من شأنه أن يعود بتوعية عامة ، اذ أن طبيعة هذه المشاكل تطرح مباشرة الأسباب السياسية لوجودها . ومن شأن كل هذا أن يرفع ا لفلاحين الفقراء وصغار الفلاحين الى مستوى من الوعي الطبقي يجعل منهم قوة حاسمة لانجاح التحرر الوطني وتحضير شروط البناء الاشتراكي .

وكذلك الشأن بالنسبة للعاطلين وأشباه العاطلين ، الذين يشكلون قوة ثورية اذا ما تم تنظيمهم بشكل سليم ، يتجاوز الانفجارات العفوية التي تعبر عن الأزمة والتي لا تساهم في التقدم نحو حلها . . خاصة وأنهم يشكلون صلة وصل بين الفلاحين والطبقة العاملة . هذه الطبقة التي يجب أن تشكل طليعة التحالف الوطني ، وتلك هي الضمانة الأكيدة لاتمام مهام التحرر بشكل سليم والى أبعد مداها ، دون توقف أو اجهاض أو تحريف . .

ان الظروف التاريخية لنشوء هذه الطبقة وتطورها ، ضمن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة ، التي أدت الى تقليصها من الناحية العددية ، لا يلغي في أي حال من الأحوال دورها النضالي الطليعي ، وذلك لأسباب نظرية وعملية معروفة لا فائدة من تكرارها سوى من أجل تأكيدها :

- ان موقعها من الانتاج الذي يجعلها في مواجهة مباشرة مع أساليب الاستغلال الرأسمالية ، وبالتالي مع الامبريالية والبورجوازية الكومبرادورية ، يؤهلها لأن تكون رأس سهم القوات التحررية .

- ان تمركز الانتاج في قطاعات معدودة وحيوية بالنسبة لمصالح الامبريالية والطبقة السائدة - قطاع المناجم ، الزراعة «الحديثة» حيث العمال الزراعيون ، السكك الحديدية والموانئ . . . - يجعل نضالها ذا فعالية وحيوية ، ويسمح هذا التمركز في نفس الوقت بامكانية تركيز الوعي الطبقي حيث يحتك العمال يوميا في نفس المواقع ويعانون معا من نفس المشاكل اليومية . وهذا ما يتيح فرصة العمل التنظيمي

لخوض المعارك النقابية والمطلبية واعطائها أبعادها السياسية .

- ان موقع الطبقة العاملة يجعلها محررة من طموحات الملكية الفردية ، وقادرة على الدفع بمهام التحرر الى أبعد مدى ، اذ هي الأكثر مصلحة في التغيير الجذري ، والقضاء على كل أنواع استغلال الانسان للانسان .

- وهذه العوامل مجتمعة ، هي التي تنعكس على المستوى الايديولوجي ، وتدفع بالطبقة العاملة نحو مستوى من الوعي يجعلها تعتنق وتستوعب الايديولوجية الثورية ، نظرية الطبقة العاملة كاديولوجية علمية بلورها نضال الكادحين ، وشكلت ولا تزال تشكل المشعل المنير لطريق التحرير والاشتراكية .

واذا كانت الظروف التاريخية والراهنة للطبقة العاملة ، تحتوي بعض السلبيات ، باعتبار ضعفها العددي قياسا بتضخم البطالة ، مما يتيح للنظام فرصة الضغط والتهديد ، وكذا أصولها الفلاحية الناتجة عن هجرة البوادي . . فان هذه الظروف تتيح كذلك ايجابيات مهمة ، خصوصا اذا اعتبرنا القنوات التي لا زالت تربط العمال بالفلاحين والتي يمكنها أن تشكل عاملا مساعدا على توطيد تحالفهما .

ان الظروف التي أدت الى التقلص الكمي للطبقة العاملة ، وكذلك الوزن الاجتماعي الأساسي للفلاحين الفقراء ، يجعل من تحالفهما مكسبا أساسيا - ضمن التحالف الوطني ككل - من شأنه أن يلغي سلبيات التطور التاريخي ، ويجعل منها عمودا فقريا لكل وحدة وطنية حقيقية ذات أبعاد تحررية واشتراكية . ومن شأن هذا أن يشكل ظاهرة صحية ومشروعة خاصة اذا اعتبرنا أن العمال والفلاحين هم الأكثر تضررا من الأوضاع الراهنة (وكذا العاطلين وأشباه العاطلين) . وبالتالي فان عملية ا لتغيير الجذري والبناء يجب أن تتوجه بالأساس لخدمة مصالحهم من خلال خدمة المصالح الوطنية ا لعامة .

ان تحالف كل الطبقات الوطنية الذي يتم عبر النضال المنظم والمنسق لتنظيماتها السياسية والاجتماعية ، في اطار وحدة وطنية متراصة الصفوف حول برنامج وطني أدنى ، يسطر أهداف السيادة الوطنية والشعبية ، لهو الطريق السليم لضمان عزل الطبقة السائدة وشق الطريق نحو قلب ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية .

ان العمل في هذا الاتجاه ، ليس معناه تجاهل الخلافات والتناقضات الثانوية ، بل ان مصلحة كل القوات تقتضي التركيز على نقط اللقاء ، التي يسطرها البرنامج الوطني وفي نفس الوقت ، تحديد نقاط الخلاف والوعي بها والبحث عن امكانية تجاوزها ولو مرحليا ، وذلك لمنع النظام من استغلالها لصالحه وممارسة تكتيكه المفضل في تنمية الخلافات والانشقاقات داخل الحركة الوطنية والتقدمية ، وقلب الأزمة باستمرار الى صفوفها .

ان اقرار مبدأ الوحدة والبث في برنامجها ، يقتضي كذلك تحديد صيغتها من جهة ، وأساليبها ووسائلها النضالية من جهة ثانية .

فصيغة الوحدة : وحدة فوقية أم وحدة قاعدية ؟ وحدة ظرفية استثنائية أم وحدة ذات أهداف ومدى ؟ صيغة الوحدة اذن ، هي المقياس للتأكد من صحة اسمها وسلامة أهدافها .

الوحدة النضالية ذات النفس الطويل والمؤهلة لقطع كل أشواط التحرر الوطني هي التي تتوجه بالدرجة الأولى نحو القواعد المناضلة والجماهير الشعبية قاطبة ، قصد تجنيدها حسب شعارات تجيب بشكل سديد على متطلبات المرحلة ، ومن أجل تدعيم وتوسيع المد الجماهيري في مختلف الواجهات .

أما عن الوسائل والأشكال النضالية ، وان كنا لا نستثني أي شكل من أشكال النضال ، فان الأسبقية يجب أن تعطى في المرحلة الراهنة للنضال النقابي المطلبي والسياسي كطريق سليم للاعتماد أساسا على الجماهير الشعبية ، وتعبئتها من أجل انتزاع المكاسب النضالية وكمدرسة أساسية للرفع من مستوى وعيها وتمتين تنظيماتها وتهيئتها لأداء مهام التغيير الجذري والبناء الوطني والاشتراكي .

مسألة الجيش :

ما هو دور الجيش ، ضمن استراتيجية الوحدة الوطنية والاجماع الوطني ، ضد الحكم القائم ؟

ان هذا السؤال يفرض نفسه ضمن الأوضاع الراهنة ، ويستمد أهميته من التطور التاريخي العام ،

وكذلك استراتيجية النظام التي عملت على تقليص حجم الطبقة العاملة ، وقمع وتشتيت الامكانيات التنظيمية للقوات السياسية والنقابية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية . . . وهذه العوامل والظروف ، كلها جعلت الجيش يبرز على الساحة كقوة منظمة ، يمكنها أن تؤثر بشكل فعال في المسار التاريخي للبلاد .

واذا كان النظام قد أراد وعمل على جعل الجيش أداة قمع مسخرة لخدمة مصالحه ومبعدة عن أداء مهام الدفاع عن سيادة الوطن ، فان المحاولتين الانقلابيتين قد عبرتا «بالملموس» على أن مؤسسة الجيش ليست وحدة متجانسة منسجمة ، وبالتالي مجرد أداة يستعملها ماسكها كما يشاء ، بل انها هي الأخرى ساحة صراع تتمخض داخلها تناقضات يمكنها أن تصبح صارخة ، وتنفجر خارجيا للتأثير بشكل مباشر على كامل الأوضاع القائمة .

ان الجيش ليس بجسم غريب مستقل عن باقي المجتمع ، بل ان هيكلته تشكل الى حد كبير انعكاسا ومرآة للهيكلة الطبقية داخل المجتمع ككل . فنجد من جهة أن القاعدة الواسعة للجنود تنحدر من الأوساط الشعبية (فلاحين فقراء ، عاطلين وأشباه العاطلين) .

ومن جهة ثانية ، نجد في أعلى السلم ممثلي الاقطاع والبورجوازية الكومبرادورية ، في حين أن الضباط الصغار المتواجدين وسط السلم ينحدرون من الطبقات المتوسطة والشعبية .

ان هذه الهيكلة تخلق أوضاعا استغلالية وقمعية يمارسها ممثلو الطبقة السائدة ضد الجنود والضباط ، ويتولد عن ذلك صراع ذو أشكال مختلفة ، صراع يجسم التناقض داخل الجيش ما بين الفئات ذات الأصول الشعبية والطموحات الوطنية والفئة الساهرة على مصالح الطبقة السائدة والمنسجمة معها تمام الانسجام .

ان الجنود والضباط الوطنيين الرافضين لسياسة النظام في جعل الجيش أداة قمع ضد الشعب ، والطامحين الى خدمة وطنهم ، والمساهمة في تحريره من سيطرة الأمبريالية وعملائها ، يمكنهم أن يلعبوا دورا ايجابيا ضمن استراتيجية الثورة الوطنية .

الا أن ايجابية هذا الدور ، مشروطة تماما بالابتعاد عن كل نظرة تستهدف التغييرات الفوقية ، وتقتضي بالأساس ربط المصير مع مجموع الجماهير الشعبية والكادحة . واذا ما اقتصر دور الجنود والضباط الوطنيين على تفجير تناقضات النظام من الداخل بمعزل عن التنظيمات السياسية والاجتماعية للجماهير ، فان ذلك لا يشكل أية ضمانة لا بالنسبة للتغيير الجذري ، ولا بالنسبة لمهام البناء .

ان هذا الموقف له كامل الأهمية والخطورة خاصة اذا علمنا أن الامبريالية تخطط وتدفع حلفاءها داخل الجيش لاحتلال المراكز الحساسة ، والاستعداد لتحضير «البديل» في حالة تفاقم أزمة النظام الراهن الى درجة يصبح فيها التهديد الجماهيري واضحا وقويا . في هذه الحالة يأتي «البديل» الأمبريالي للايهام بالتغيير قصد التنفيس عن الأوضاع الجماهيرية المتفجرة ، وفي نفس الوقت توطيد المصالح الامبريالية وضمان استمرارها الى مدى أبعد .

لذا ، فان أي تهاون أو انحراف أو خطأ في التقدير أو موقف انتظاري . . يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على مصالح الجماهير ومستقبل النضال الثوري ببلادنا .

وهكذا ، يتضح أن الدور الصحي الايجابي الذي يمكن أن يساهم به الجنود والضباط يجب أن يلتحم بمصالح الجماهير وتنظيماتها التي تبقى هي الأداة الحقيقية التي لا بديل عنها لانجاز التغيير الشامل المعتمد على الجماهير الشعبية وطاقاتها الخلاقة .

الباب الثالث : بناء الأداة

من الواضح أن انجاز مهام الثورة الوطنية لا يمكنه أن يتم بشكل عفوي أو برضى من الأمبريالية والنظام الراهن الذي لن يعمل من تلقاء نفسه على التقليص من سلطته والانتقال الى دور «المحايد» ، وبالأحرى تقليص هذه السلطة وتقويض هياكلها .

واذا كان الصراع الاجتماعي بمختلف أشكاله ، الوطنية منها - ضد الاستعمار ثم الأمبريالية -

والطبقية ، قد بلور حركة وطنية وتقدمية تعبر وتدافع عن مصالح الجماهير الشعبية . . واذا كانت هذه الحركة قد مرت من تجارب متعددة منذ الاستقلال الشكلي وقبله ، وتحنكت بدروسها ايجابا وسلبا ، فان الأوضاع الراهنة ، ورغم كل هذه التجارب ، لا زالت تطرح مهمة مركزية أساسية ضمن المرحلة : مهمة بناء الأداة القادرة ليس فقط على قيادة التحالف الوطني الشامل لكل القوات الوطنية لانجاز مهام التحرر الاقتصادي والسياسي والثقافي . . لكن كذلك الدفع بهذه المهام الى أقصى مداها ، والشروع في مرحلة بناء المجتمع بناء اشتراكيا .

ومن موقعنا كمناضلين اتحاديين ، نرى أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، قد شكل عمودا فقريا داخل الحركة الوطنية والتقدمية كتجسيد لطموحات الجماهير بعد نكسة الاستقلال الناقص ، وكاستمرار «لحركة التحرير الشعبية ببلادنا» .

ولقد مر حزبنا بمراحل نضالية مختلفة ، طبعت تطوره التاريخي وعكست تفاعل تناقضاته الداخلية ، وترجمت نضال القوى الشعبية - بمختلف أصنافها - التي يعبر الحزب عن مصالحها .

ان قيامنا «بالنقد الذاتي» (1) قد استهدف بالأساس استخلاص العبرة من كامل التجربة الهائلة والغنية بالدروس ، وتقدير الوضعية تقديرا سليما بوضع الانعطاف القيادي الراهن في اطاره الموضوعي والتاريخي .

ان تحليل التجربة من زاوية النقد الذاتي ، قد مكننا من ابراز الاستراتيجيتين المتناقضتين اللتين تعايشتا داخل الحزب خلال المرحلة السابقة : استراتيجية اصلاح واستراتيجية تغيير جذري للهياكل القائمة .

وقد شكلت سياسة «المغرب الجديد» و «المسلسل الديموقراطي» و «الاجماع الوطني» وغير ذلك من الأطروحات التي تبنتها ومارستها بعض العناصر القيادية المنعطف التاريخي الذي وضع حدا لهذا التعايش ، وعمق التناقض ما بين القواعد المناضلة المتشبثة بالخط التقدمي للحزب ومكتسباته التي نيلت بفضل تضحيات جسام ، والقيادة الاصلاحية التي راهنت على مستقبل الحزب ، وعملت على احتواء الاستراتيجية الثورية بالعمل التكتيكي اليومي .

ان تشبثنا بمكتسبات الحركة الاتحادية والعمل على تطويرها ورفعها الى مستوى المساهمة في بناء الأداة الثورية ، وتشبثنا بالحوار مع كافة الروافد التقدمية داخل الحركة الاتحادية ، وخاصة القواعد المناضلة للاتحاد الاشتراكي ، وكذلك خارجها . . ان هذا التشبث لا يطرح طرحا جامدا ، لكنه يروم بالأساس بناء حزب ثوري يكون في مستوى مهمة تأطير وقيادة نضال الجماهير الكادحة ومجموع القوى الوطنية ، نحو ما تصبو اليه من تغييرات تحررية جذرية وبناء البلاد بناء اشتراكيا .

ان انجاز هذه المهمة ، مهمتنا المركزية في هذه المرحلة ، يقتضي تحقيق شروط أساسية نلخصها فيما يلي :

- بلورة وتقوية وتوسيع التيار السياسي الذي يسعى باستمرار الى فضح طبيعة النظام وتعميق تناقضه مع الحركة الوطنية والتقدمية . . وفي نفس الوقت ، توعية الجماهير عن طريق طرح كل القضايا طرحا تقدميا سليما ، أي بعيدا عن الانحراف اليميني أو التطرف اليساري الذي يمكنه هو الآخر ، أن يلحق أضرارا بالغة بالحركة التقدمية وبقضية الكادحين .

ومن أجل ذلك فلا مناص من الصراع الايديولوجي السليم للوقوف أمام كل أنواع الانحراف والعمل على توضيح المفاهيم الثورية التي تتعرض في المرحلة الراهنة للكثير من الخلط والتشويه .

- توحيد كل الفصائل التقدمية التي من شأنها أن تساهم في عملية البناء الثوري للحزب وصب طاقاتها في اطار حركة ثورية موحدة مصونة من تأثيرات التوجيه الانتهازي . ان وحدة هذه الفصائل والتقاء كل المناضلين الثوريين أيا كان موقعهم الحالي ، هي وحدة حتمية رغم كل الحواجز التي يمكنها أن تصطنع بين القواعد المناضلة ، ذلك أن الحزب الثوري - اذا ما تم بناؤه - لا يمكنه أن يكون الا حزبا واحد وحيدا وما سواه يصف على اليمين أو يسقط في مخاطر التطرف اليساري . . ومن ثم ضرورة التوضيح وأهمية مساهمة كل الطاقات الفكرية التقدمية والشابة منها على الخصوص بحسم المعركة الايديولوجية ضد الرجعية . وفي نفس الوقت تقديم البديل الثوري الصحيح .

1) انظر ملحق الاختيار الثوري

- ارتباط هذه الحركة بالجماهير الشعبية وتجذرها وسط الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكذا باقي الطبقات الشعبية .

وفي هذا الاطار تبرز الأهمية البالغة للعمل الجماهيري كسبيل لتوسيع التنظيم السياسي والارتباط بالنضال اليومي ، وذلك عبر المنظمات النقابية والاجتماعية بشكل عام والعمالية بشكل خاص .

وليس المطروح هنا ، هو التواجد البشري والمعزول لبعض المناضلين ، بل القدرة على التأثير في النضالات الاجتماعية وتأطيرها وتنظيمها واعطائها محتواها الطبقي وتوجيهها السياسي المطابق للمرحلة .

وبدون أخذ مواقع أساسية داخل المنظمات الجماهيرية الموجودة العمالية أو الطلابية وتوسيع أو خلق منظمات تشمل فئات شعبية أخرى على المستوى الاجتماعي والثقافي والنقابي .. بدون هذا . يبقى التنظيم السياسي مشلولا وعاجزا عن تعبئة الجماهير وقيادة نضالها .

ان المنظمات الجماهيرية ، والنقابية منها على الخصوص تشكل صلة الوصل الأساسية بين أوسع الجماهير الكادحة والتنظيم السياسي ، الذي ليس هدفه هو غزو هذه المنظمات من أعلى ، أو جعلها أداة ذيلية ، بل أخذ مواقع نضالية داخلها والمساهمة بالتضحية والصمود في تمتين قواعدها وتكتيلها حول شعارات نضالية ملموسة تهم الجماهير في حياتها اليومية وتطابق الأهداف العامة للمرحلة . كما أن النضال السليم للقيام بهذه المهام بنجاح ، والمساهمة في رفع المنظمات الجماهيرية الى مستوى من الحيوية والثورية ، يجعلها أداة معبرة عن الكفاح اليومي للجماهير .. هو الدعم المستمر لجدلية الوحدة والديموقراطية داخل هذه المنظمات .

ان وحدة الطبقة العاملة ، عبر وحدة نضالها النقابي والمطلبي ، تشكل مهمة أساسية ومسؤولية ملقاة على عاتق كل الوطنيين والتقدميين .

وان نفس المفاهيم الوحدوية والديموقراطية يجب أن يكون أمرا عاديا وممارسة سارية المفعول داخل باقي المنظمات الجماهيرية ، الطلابية منها والثقافية والاجتماعية وغيرها .

ورغم الصعوبات والعقبات الناتجة عن الظروف الموضوعية للبادية ، فان ايجاد هياكل قاعدية لتنظيم جماهير الفلاحين وتأطير وتغذية نضالها ، يشكل ضرورة حياتية ، ليس من أجل التغيير فحسب ، لكن أيضا من أجل البناء والتشييد .

واذا كان تحقيق مجمل هذه الشروط ، من شأنه أن يشكل خطوات أساسية في التقدم نحو مهمة بناء الأداة الثورية ، فانه لا ينفي ، بل يتلازم مع الاجابة على بعض القضايا الرئيسية التوجيهية والتنظيمية.

اختيارنا الايديولوجي :

ان الاستفادة من التجربة وفتح آفاق البناء الثوري للحزب ، مرهون الى حد كبير بالاجابة على السؤال الذي طرحه الأخ المهدي بنبركة ، والذي لا يزال يفتقر الى الجواب السديد : من نحن ؟ او بعبارة اخرى تحديد انتمائنا وموقعنا ضمن الصراع الذي تدور رحاه داخل مجتمعنا .

وانسجاما مع تراث الحزب في هذا المجال ، وتطور خطه الايديولوجي ، فان اختيارنا الايديولوجي لن يكون سوى نظرية الطبقة العاملة كايديولوجية ثورية بلورها نضال الكادحين وأكدتها التجارب الثورية الاشتراكية .

ان اختيارنا هذا ينسجم مع استمرار التقاليد النضالية لشعبنا : تقاليد المقاومة الشعبية المسلحة ضد الغزو الأجنبي والطغاة الاقطاعيين ، تقاليد الانتفاضات والثورات الشعبية ضد الاحتلال الاستعماري الذي شكلت ثورة عبد الكريم الخطابي ابرزها وأعظمها ، تقاليد جيش التحرير والمقاومة والحركة الوطنية على وجه العموم ، واستمرارها حية موجودة ضمن حركة التحرير الشعبية لتتميم الاستقلال ، وانهاء التبعية ، وتحقيق التحرير الاجتماعي ... ينسجم مع كل هذه التقاليد ويجسم في نفس الوقت تفاعل استمراريتها مع الفكر الاشتراكي العلمي في اطار منعطف تاريخي يطرح بالحاح مهام التوضيح الأيديولوجي لتسليح نضال الكادحين ضد أعدائهم الطبقيين .

الا أن تبني الاشتراكية العلمية «كاختيار حاسم في برنامج وأهداف الاتحاد» يجب ان يكون بالنسبة

الينا خاليا من كل غموض ومصونا من كل أنواع الانحراف . فالاشتراكية العلمية قد تبلورت داخل محددات تاريخية معروفة ، وارتفعت الى مستوى النظرية العلمية بشكل لا يدع مجالا للغموض او الالتباس ، سوى لمن أراد الاجتهاد في المراجعة من أجل التحريف ، أو التستر وراء الشعارات الرنانة لتمرير محتوى سلبي مناقض .

لقد اقترنت هذه النظرية بنشوء الرأسمالية ونمو الحركة العمالية حجما ونضالا ، وفي نفس الوقت نمو الفكر الاشتراكي ضمن انطلاقة تقريبية متذبذبة متجزئة (الجدلية ، الاشتراكية الطوباوية ...) . وفي مرحلة لاحقة ، تجريد هذا الفكر من محتواه الخيالي ونقد تناقضاته وهفواته وايجاد الربط بين معطياته الايجابية .. ثم صياغة الأسس العلمية لنظرية ثورية متكاملة ، تسلح نضال الطبقة العاملة وتنير الطريق أمام كافة الكادحين .

واذا كانت الاشتراكية العلمية قد تبلورت معالمها الأساسية ، ضمن ظروف تاريخية معينة ، فليس معنى هذا أنها مجسدة مشخصة في بعض المناضلين . كما أنها لم تقف عندهم ، بل تطورت مع تطور الكادحين ، واغتنت بتجاربهم الثورية الاشتراكية ، وخصوصيات هذه التجارب التي لا يمكنها موضوعيا ان تكون قالبا واحدا معمما .

انها كنظرية ، تعتمد التغيير والتطور ، وتعاكس بالأساس «الدوغمائية» والجمود العقائدي . وتنبذ القوالب الجاهزة والنقل الميكانيكي .

لذا ، فان المطروح علينا هو استيعاب المقاييس العلمية نتاج الفكر الانساني التقدمي والاستفادة من مختلف التجارب الثورية ، والتسلح بكل ذلك من أجل التحليل الملموس للواقع الملموس ، وتطبيق النظرية الثورية على واقع مجتمعنا وخاصيات حضارة شعبنا . فالمطلوب اذن ، ليس هو ترديد الشعارات ، بل التطرق لمضمون التحليل ، وصياغة محتواه بشكل ملموس منسجم مع واقعنا ، وابداع الحلول اللازمة لتغييره . لكن داخل اطار ايديولوجي واضح بالشكل الذي يقطع الطريق أمام الانحراف باسم البحث عن الخصوصيات ...

ان تحديد اختيارنا الأيديولوجي لا يقف عند النظرية ، ولا يعتبرها هدفا في حد ذاتها ، بل يرتبط كل الارتباط بالممارسة الفعلية في الساحة النضالية ، ويجسد الربط الجدلي بين النظرية والممارسة مثلما تقول الدراسة الحزبية حول المادية الجدلية ، فان «التحليل العلمي ليس مجرد ترف زائد ، ولذة سطحية للعقل المخنث ، وانما هو ضرورة حياتية ، لأن الفكر العلمي الواضح ، هو وحده الذي يمدنا بالمنهج الذي يضبط سلوكنا وعملنا ، ويسبك نضالنا التحرري في اطار واجب طبقي لا مناص منه ..» .

المسألة التنظيمية :

وبهذا التوجه بالذات ، تأخذ المسألة التنظيمية كل أهميتها ، اذ على معالجتها تتوقف ترجمة اختياراتنا الأيديولوجية والاستراتيجية الى حيز التنفيذ والممارسة العملية ، وبدون معالجة سليمة للمسألة التنظيمية ، تبقى كل هذه الاختيارات مجرد نظريات عقيمة وتمنيات مسطرة ، أو ينجر عملنا الى مخاطر العفوية والتجريبية .

ان التجربة الحزبية قد أكدت ان غياب التنظيم ، أو انحصاره في الأشكال المائعة ، قد شكل ثغرة أساسية وعاملا سلبيا لا يعكس العوامل السلبية الأخرى على المستوى الأيديولوجي والاستراتيجي فحسب ، بل يساهم في استمرارها ، ويعوق توضيحها وتطورها .

لذا ، فان التطبيق الفعلي للمبادىء العامة التي جاءت بها المذكرة التنظيمية لا زال يشكل مهمتنا التنظيمية الرئيسية ، وبندا من بنود عملنا الرامي الى تحضير كل الشروط النظرية والعملية للبناء الثوري للحزب .

ورغم أن الظروف الراهنة ، تقتضي بطبيعة الحال تطوير الأساليب التنيمية وتكيفها مع متطلبات كل مرحلة مرحلة حتى يضمن التنظيم استمراريته في كل الظروف العادية منها والاستثنائية ، ويكون في مستوى استعمال جميع اشكال النضال والانتقال حسب الظروف من شكل لآخر بسرعة وفعالية . رغم هذا

فان المبادىء المطروحة لا زالت تشكل أساسا سليما لعملنا ، تلك المبادىء التي تركزت حول محاور أساسية ، منها :

- المركزية الديموقراطية كقاعدة عامة تضمن الديموقراطية داخل مؤسسات الحزب وفي كل المستويات ، وتضمن في نفس الوقت وحدة التوجيه والخطة وامكانية اتخاذ القرارات وتطبيقها بالفعالية اللازمة . واذا كانت الديموقراطية ليست مبدأ مجردا يسهر على التطبيق الآلي لمعادلة الاغلبية والأقلية ، بل يخضع للتوازن بين المركزية والديمقراطية ، والذي تتحكم في أسبقياته ظروف كل مرحلة مرحلة ، فان المركزية هي الأخرى لا يجوز أن تتحول الى مركزية بيروقراطية تجسم الفردية أو الممارسة الحلقية السلبية .

ان الديموقراطية يجب أن تبقى واضحة ناصعة ، تضمن صلاحية كل مناضل في المساهمة في رسم التوجيه العام والقرارات الأساسية التي تهم مستقبل الحزب ، أو تؤثر فيه ، دون أن يمس ذلك من قدرة هذا الأخير على ضبط تنظيمه ومركزته . وبالتالي ضمان الوحدة والانسجام والفعالية عند التطبيق .

- النقد والنقد الذاتي : في كل المستويات ، سواء بالنسبة للحزب ككل للوقوف من حين لآخر لتقييم نتائج التجربة ورسم الآفاق استفادة من ايجابياتها وتفاديا لسلبياتها ، أو على مستوى كل مؤسسة تنظيمية وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى القاعدية منها والقيادية ، وذلك لتقييم مجال كل الهيئات وتحديد مسؤولياتها وتدعيم روح المحاسبة من القمة الى القاعدة والعكس ، أو على مستوى المناضل داخل اطاره التنظيمي لمحاسبته في اداء مهامه النضالية ، والحرص على التزامه ومن اجل التحسين المستمر للسلوك الثوري لكل المناضلين .

- الانضباط : كضرورة حيوية داخل التنظيم الثوري لضمان تطبيق القرارات المتخذة ، وحل المشاكل الداخلية بتطبيق صارم لمبدأ المركزية الديموقراطية .

ان مجمل هذه المبادىء الأساسية ، يجب أن تكون ممارستنا اليومية في كل المستويات ودليلا عمليا نسترشد به في أداء مهامنا الرامية الى بناء الأداة الثورية .

تلك الأداة التي يمكنها في الخلاصة أن تصبح واقعا ملموسا . اذا ما تحققت شروط وحدة كل الفصائل التقدمية . وتجذرها وسط الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء على الخصوص . ومن ثم التوضيح الضروري بالنسبة لخطنا الأيديولوجي وفق مقاييس علمية جدلية حركية . والالتزام النهائي باستراتيجية واضحة ثابتة لا تتأثر بالعمل التكتيكي والحسابات الظرفية . وتجيب بشكل سديد على متطلبات المرحلة وأفاقها . وتسطر الاطار العام الجديد الذي تنجز ضمنه مهام الثورة الوطنية والبناء الاشتراكي . وبعبارة أوضح . وكما تقول احدى الوثائق الحزبية :

«أن حزبا يضم في صفوفه المتراصة طليعة ممثلي الطبقة العاملة وجميع الكادحين ، ويرتبط بالجماهير أوثق ارتباط . ويتمتع بنفوذ جاسم وسط الشعب . ويسترشد في **النشاط العملي قوانين تطور المجتمع العلمية ، متمرس في العمل الوطني والطبقي ، ويستوعب جميع أشكال النضال ... ان حزبا في هذه الصفات يضمن القيادة الصحيحة لكامل نشاط الطبقة العاملة وجميع الكادحين ، ويضفي على هذا النشاط طابعا من التنظيم والمنهجية تدعمها للممارسة الفعالة .**»

الباب الرابع : الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية

ان تحليل واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والوقوف عند خاصياته الناتجة عن تطوره التاريخي ، وتحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية الثورة الوطنية من أجل تغيير هذا الواقع ، ثم تحديد اساليب وسائل تطبيق هذه الاستراتيجية ودور الأداة التنظيمية في الخروج بها الى حيز الممارسة والتنفيذ ، مسلحة بخط ايديولوجي واضح محدد ... مع كل هذا ، فان النظرة الشمولية تقتضي ايضا توضيح معالم المجتمع المتحرر وملامح المجتمع الاشتراكي الذي نطمح الى بنائه .

وليس المطروح هنا ، هو الاغراق في تفاصيل الهياكل الاقتصادية ودقائق أساليب الانتاج المستقبلية ، للسقوط في مخاطر النظرة الاقتصادية الضيقة ، بل المطروح هو وضع أهداف ادنى بالنسبة لمرحلة التحرر الوطني وتصورات عامة بالنسبة للبناء الاشتراكي .

- مرحلة التحرر الوطني :

اوضحنا ضمن الاستراتيجية التي نقترحها اننا نعني بالتحرر الوطني ، بايجاز : استكمال السيادة الوطنية ، وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية ، بتقويض كل الهياكل الاستعمارية والاقطاعية ، ووضع حد لتأثير الفكر الاقطاعي والاستعماري باسترجاع كامل الاعتبار للمكتسبات التقدمية لتراث وحضارة شعبنا ، وحل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديموقراطية تضع حدا للحكم المطلق ، وتحقيق سيادة الشعب .

وبناء على ذلك ، فان مرحلة التحرر الوطني ، يجب في تقديرنا أن تحقق الأهداف الأساسية التالية :

1 - تحقيق وحدة الشعب المغربي عن طريق تتميم وحدته الترابية وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة بدون تقسيم أو مساومة مع الأمبريالية والاستعمار الجديد ، واجلاء كل القواعد العسكرية الأجنبية الجاثمة فوق ترابنا .

2 - حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديموقراطية فعلية تجسم سيادة الشعب . وذلك عن طريق دعوة مجلس تأسيسي وتشريعي منتخب انتخابا حرا ديموقراطيا ، مجلس يقر بالديموقراطية السياسية ، واحترام الحريات العامة وحقوق المواطن ، والديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقويض الهياكل الاقطاعية والاستعمارية القائمة ، وتطبيق الاختيارات الوطنية التي تخدم مصالح الشعب المغربي .

3 - تحقيق اصلاح زراعي حقيقي يصفي الهياكل الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية في البادية ، ويسمح بتطبيق فعلي لشعار : «الأرض لمن يحرثها» ، ويكبح الاتجاه التصديري المتوجه نحو خدمة السوق الخارجية ، لاعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الوطنية ، وضمان التراكم الضروري للبناء والتشييد .

ان الاصلاح الزراعي الحقيقي لا يكتفي بعملية تحديد الملكية واعداة توزيع الأراضي توزيعا عادلا ، بل عليه أن يفتح المجال للانتاج التعاوني ليس بشكل بيروقراطي وقمعي ، لكن عن طريق التوعية والاقناع ، واثبات مزايا الانتاج والتعاون الجماعي ، لا سيما ان العقلية الجماعية ليست بالغريبة عن اصول مجتمعنا وتقاليد جماهيرنا الشعبية في البادية .

ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن يجعل من الاصلاح الزراعي العادل والحازم عمودا فقريا ضمن مجموع التغييرات الجذرية التي على الثورة الوطنية أن تقوم بها .

4 - تصنيع البلاد وتجهيزها في اطار تصنيع وطني تقدمي : تحظى فيه الصناعات الأساسية بالأولوية ، ويضع حدا للتبعية الصناعية عبر الصناعات التحويلية التي تلعب مجرد دور مكمل للاقتصاد الأمبريالي .

ومن أجل ذلك ، فلا مناص من تأميم القطاعات الأساسية كالمناجم والصناعات الثقيلة التي يتم خلقها ، والصناعات التحويلية والتركيبية الكبيرة الحجم والتي تلعب دورا ملحوظا في الاقتصاد الوطني ككل .

واذا كان التصنيع يشكل القاعدة الصلبة التي تنبني عليها كل تنمية اقتصادية وكل تقدم وتحرر حقيقي . فانه لا ينبغي أن يتم بشكل معزول أو كهدف في حد ذاته ، بل عليه ان يرتبط ويكمل مهام الاصلاح الزراعي ضمن خطة اقتصادية وطنية متكاملة تحقق الربط والانسجام بين مختلف المرافق والقطاعات الاقتصادية .

5 - تأميم التجارة الخارجية وانهاء دورها في السمسرة لصالح الرأسمال الدولي وجعلها منسجمة ومكملة

للاقتصاد الوطني . وذلك عن طريق تبادل خارجي مبني على أسس مقبولة . وخالية من أي مظهر من مظاهر التبعية والخضوع .

وبنفس الأهمية على الأقل ، تأميم قطاع المالية والأبناك الكبرى . وجعله في خدمة التصميم الاقتصادي العام . يوزع الأسبقيات ويمنح الوسائل العملية لانجاز الأهداف الاقتصادية الوطنية .

6 ـ أقامة تعليم وطني تقدمي . تعليم ديموقراطي معرب ممغرب ومعمم . ان سياسة التضليل والتجهيل الراهنة والتي جعلت 76 ٪ من الشعب المغربي يعاني من الأمية ، تفرض جهدا كبيرا وتغييرات عميقة لاقامة تعليم يساهم بشكل فعال في تحقيق التحرر الثقافي وخدمة التنمية الاقتصادية والتقدم التيكنولوجي .

ومن أجل ذلك ، فعلى السياسة الوطنية أن تحقق باستعجال أهدافا ملحة ، نذكر منها على الخصوص :

ـ تعميم التعليم الابتدائي على الأقل ، تعميما تاما في البادية والمدينة .

ـ تحديد محتوى البرامج بشكل يرتبط ويلبي حاجيات الانتاج ، وتوسيع التعليم الجامعي واصلاحه .

ـ اعادة الاعتبار للوظيفة التعليمية وتشجيعها .

ان سياسة تعليمية وطنية ديموقراطية وتقدمية عليها ليس فقط أن تساهم في خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة ، بل كذلك التعريف بالتراث الوطني وابرازه والعمل على بلورة ثقافة وطنية أصيلة ، وتجنيد كل الامكانيات لتوسيع تأثيرها وتعداد أشكال التعبير عنها (الأدب ، المسرح ، السينما ، الوسائل الاعلامية ، الانتاج الفني بشكل عام ...) .

7 ـ نهج سياسة تقدمية في مختلف الميادين الاجتماعية . كالصحة ، دمقرطتها واعادة تنظيمها وتزويدها ببنيات تحتية تسمح باعطائها طابعا جماهيريا يضمن حق المعالجة والصحة السليمة لكل المواطنين . وفي ميدان الشغل ، وضع حد لتفاقم البطالة والقضاء عليها تدريجيا ، والرفع من مستوى القوة الشرائية للكادحين وكبح التفاوت بين ارتفاع الأسعار والأجور . وبالنسبة للشبيبة ، منحها امكانيات التكوين والشغل والتثقيف حتى تكون مؤهلة فعلا لأن تشكل جيل المستقبل الضامن لتقدم البلاد وازدهارها . وبالنسبة للمرأة ، تحريرها من أغلال العهد الاقطاعي وتوفير امكانية مساهمتها جنبا الى جنب مع الرجل في عملية البناء الوطني والتقدمي .

8 ـ جعل جهاز الدولة في خدمة الشعب بتغيير اوضاع الادارة تغييرا جذريا وجعلها في خدمة الجماهير بدل العكس ، والغاء كل القوانين الموروثة من الاستعمار أو اللاحقة من أجل توطيد سيطرة الاستعمار الجديد ، وتثبيت الحكم المطلق بالطبقة السائدة .

ومقابل ذلك ضمان الحريات العامة ومساهمة الجماهير في حل المشاكل وفق مبادىء العدالة الاجتماعية . أما بالنسبة للأمن والدفاع الوطني . فيجب أن يتوجها من جهة الى تحقيق العدالة والطمأنينة ، ومنع كل محاولة تسعى الى حرمان الجماهير الشعبية من مكاسبها . والعودة بها الى عهد الاستبداد والطغيان عن طريق الثورة المضادة ... ومن جهة ثانية ، جعل القوات المسلحة في مستوى الدفاع عن حوزة الوطن والمساهمة الفعالة في المعركة الوطنية الديموقراطية المناهضة للأمبريالية .

9 ـ نهج سياسة قومية تحررية وحدوية . سياسة تلتحم مع النضال القومي العربي ـ وفي مقدمته نضال الشعب الفلسطيني الذي يجب دعمه دعما مطلقا لا مشروطا ـ الرامي الى مواجهة استراتيجية الاستعمار والأمبريالية وعملائها المحليين ، وتحرير أمتنا العربية تحريرا كاملا ، والتقدم بخطوات ايجابية نحو وحدتها وازدهارها .

وفي هذا الاطار العمل على حشد كل الطاقات الوطنية والتقدمية في المغرب العربي لتحرير كافة أجزائه من سيطرة الاستعمار بشكليه القديم والجديد كخطوة أساسية نحو تحقيق وحدة شعوبه . وبناء صرح مغرب عربي متحرر موحد ومتقدم .

10 ـ نهج سياسة خارجية تحررية معادية للاستعمار والأمبريالية مبنية على مبادىء السلام واستقلال الشعوب وأمنها . وبالتالي ، التآزر والتضامن مع كل الحركات التقدمية في العالم ، والانتماء بشكل صريح لمعسكر التحرر والتقدم ضد معسكر الأمبريالية والرجعية .

الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية :

ان مجمل هذه الأهداف الأساسية التي تشكل الخطوط العريضة لبرنامج وطني أدنى ، ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة وخطوة أساسية لتصفية كل العراقيل وتحضير الشروط اللازمة للشروع في المرحلة اللاحقة ، مرحلة الثورة الاشتراكية .

ان التمييز بين المرحلتين لا يعني الفصل بينهما . بل ان الانتقال نحو تحقيق الأهداف البعيدة المدى يجب أن يتم بشكل جدلي ، وبالتالي ، فان كل بند من بنود البرنامج الوطني التقدمي . يجب أن يحمل في طياته بوادر المرحلة المقبلة . ويفتح أفاق التطور نحو أهداف البناء الاشتراكي .

وليس المطروح هنا ، هو ايجاد الصيغ والاشكال العملية لهذا البناء . الا ان هذا لا يمنعنا من تأكيد طموحاتنا في الدفع بالتقدم والتطور داخل مختلف القطاعات نحو تحقيق الملكية الجماعية لأهم وسائل الانتاج كأساس موضوعي لانهاء كل مظهر من مظاهر استغلال الانسان للانسان . وتحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية . وبالتالي ، بناء مجتمع يعمه الرخاء والازدهار ، ويفتح المجال للانسان لبلورة طاقاته وتكوين شخصيته ضمن تطور جماعي يصون وينمي المصلحة الجماعية والفردية في آن واحد .

ان تقاليد شعبنا الراسخة سواء على مستوى الحياة الجماعية . أو على مستوى النضال الصلب المستميت ضد كل الغزاة والمستغلين . يجعلنا مؤهلين لخوض معركة التحرر والاشتراكية بحظوظ وافرة من النجاح . اذا ما أزيحت كل العراقيل الموضوعية والذاتية . وتفجرت طاقات الجماهير الشعبية الخلاقة . وتبلورت داخل اطار يدفع الى التقدم المستمر . وينسجم مع المسار التاريخي . ويوفر كل الضمانات لعدم توقف «قافلة التحرير والديموقراطية والاشتراكية» .

الفصل السادس :
اختيارنا الاستراتيجي على الصعيد القومى

فى الوقت الذى اصبحت فيه هيمنة الامبريالية على كامل الوطن العربى واضحة وشاملة ، وفى الوقت الذى عملت هى وعملاؤها على وضع مخططات متكاملة لكل المنطقة ، فانه لم يعد بالامكان معالجة القضايا الوطنية دون وضعها فى اطارها القومى ، ذلك ان نضالنا من اجل تحقيق اهداف التحرير والبناء الاشتراكى ، يرتبط عضويا بالنضال التحررى الذى تخوضه كافة الشعوب العربية ، ليس لاسباب تاريخية وحضارية وثقافية فحسب ، بل لاسباب موضوعية كذلك ، اذ ان البناء الاشتراكى الحقيقى لا يمكنه ان يتم ضمن واقع التبعية والتجزئة الراهن وان مصير الثورتين الوطنية والاشتراكية ، نجاحهما او اجهاضهما يرتبط الى حد كبير بمصير نضال الشعوب العربية قاطبة من اجل تحرر ووحدة امتها .

ان تحقيق وحدة الامة العربية ، وحدة جماهيرها الكادحة ، يشكل افقا استراتيجيا لنضالنا القومى الرامى الى انهاء واقع التجزئة والتشرذم وارساء اسس التحرر والتقدم ، ذلك الواقع الذى دأب الاستعمار على خلقه وتكريسه سواء خلال مرحلة الاستعمار المباشر او من خلال سيطرة الامبريالية والاستعمار الجديد .

الباب الاول : الوطن العربى والاستراتيجية الاستعمارية الامبريالية

ان اهتمام مصالح الرأسمال الدولى بالوطن العربى وتركيزها على غزوه والسيطرة عليه ليس اهتماما مجانيا بل تحركه وتدفعه مصالح موضوعية واضحة راجعة الى عدة اعتبارات ، الجغرافية منها والاقتصادية والسياسية بشكل عام .

فمن الناحية الجغرافية ، يتحكم الوطن العربى فى مواقع اساسية وخاصة الممرات الدولية (قناة السويس ، مضيق جبل طارق ، باب المندب ، الخليج العربى) وايضا البحر الابيض المتوسط حيث يشكل حزاما مقابلا لاوروبا كما يشكل حزاما لمجموع القارة الافريقية من الشرق الى الغرب .

ومن الناحية الاقتصادية فان ثرواته الطبيعية المتنوعة ، وخاصة النفط تعتبر مادة اساسية للاطماع الاحتكارية . ومن ناحية السوق الاستهلاكية فان الوطن العربى بحجمه البشرى الكبير يشكل سوقا اساسية لترويج البضائع المصنعة .

ان كل هذه المزايا قد جعلت الوطن العربى باستمرار محط اطماع الاستعماريين والغزاة منذ بداية القرن التاسع عشر على الخصوص ، وتبلور هذا الاهتمام فى تغلغل تدريجى على كافة المستويات من الحملات التبشيرية كتغلغل ثقافى الى الحصول على امتيازات اقتصادية الى العدوان المباشر ...

وان القوات الاستعمارية المختلفة البريطانية منها والفرنسية والاسبانية والايطالية قد اضطرت تعويض التهافت والتنافس بينها ، بالوفاق والتفاهم على اقتسام الغنيمة وكان مرد ذلك توزيع الوطن العربى الى مناطق نفوذ تابعة لكل من هذه القوات ، كطريق نحو تقسيمه وتجزئته .

ان هذه التجزئة قد جاءت لتلبى حاجيات استعمارية موضوعية تستهدف الهيمنة على المنطقة ومن وراء ذلك استغلال خيراتها وشعوبها . وهذه الحاجيات الموضوعية هى التى عبرت عنها وصاغتها لجنة كونها الوزير البريطانى الاول «كامبل بنير مان» لدراسة الاوضاع آنذاك ، نستعرض اهم ما ورد فى

تقريرها نظرا لاهمية الحقائق التاريخية التى تضمنها والتى توضح بشكل وافر الاهتمامات الاستعمارية والدوافع الموضوعية التى كرست واقع التقسيم والتجزئة . يقول التقرير :

«فى هذه البقعة الشاسعة الحساسة يعيش شعب واحد ، تتوفر له من وحدة تاريخية ودينية ووحدة لسان وأماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد ، وتتوفر له فى نزعاته التحررية وفى ثرواته الطبيعية ومن كثرة تناسله كل اسباب القوة والتحرر والنهوض ... فماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الاوروبية الى هذه المنطقة ... وماذا لو انتشر التعليم وعمت الثقافة فى اوساط هذا الشعب ؟ ماذا سيكون اذا تحررت هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل اهلها ؟...

عند ذاك ستحل الضربة القاضية حتما بالامبراطوريات الاستعمارية» !...

ولمعالجة الموقف اقترحت اللجنة :

« 1) على الدول الكبرى ذات المصالح المشتركة ان تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وابقاء اهلها على ما هم عليه من تفكك وتأخر وجهل .

2) ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقى فى هذه المنطقة على الجزء الاسيوى . ومن اجل ذلك اقامة حاجز بشرى قوى وغريب . يحتل الجزء البرى الذى يربط اوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الابيض المتوسط . بحيث يشكل فى هذه المنطقة على مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة» ...

فى اطار هذه المحددات والمنطلقات مارس الاستعمار بالفعل سياسة تجزئة الوطن العربى وادى ذلك الى خلق اكثر من عشرين كيان سياسى مفصول . كما عمل على خلق «الحاجز البشرى الغريب» - اسرائيل كقلعة متقدمة واداة لتكريس العدوان ودأب على نهب خيرات امتنا واستنزاف ثرواتها الى ابشع حدود النهب والاستنزاف .

ان الجماهير العربية من المحيط الى الخليج لم تقف مكتوفة الايدى امام السيطرة الاستعمارية وما رافقها من قمع واستغلال ، بل ان نضالها ، وان مر من مراحل متفاوتة وخضع لخصوصيات كل منطقة منطقة وتمايز مستوى الوعى والتنظيم ، ان نضالها البطولى المستميت قد ارغم فعلا الاستعمار على التراجع عن منطق الاحتلال المباشر والتنازل عن السيادة الترابية لفائدة الشعوب .

ان هذا النضال لم يشكل حافزا لاذكاء الوعى الجماهيرى فحسب ، بل شكل عاملا اساسيا فى بعث الوعى الوطنى والقومى ونمو الحركات الوطنية المعبرة عنه ، ومن خلال ذلك تدعيم التطلع الوحدوى عبر الصراع فى المشرق والمغرب العربيين وكرد عن واقع التجزئة والتفرقة .

امام هذا اضطر الاستعمار الى مراجعة سياسته بشكل شامل وذلك وفقا لثلاث محاور اساسية :

- تكريس واقع التجزئة حتى تصبح الحدود المصطنعة بين الشعوب امرا واقعا ، وكذلك الشأن بالنسبة للكيان الصهيونى المفروض .

- اخضاع الحلقات الضعيفة التى لم يتبلور فيها النضال الوطنى الى حد وانهاء الاستعمار بمختلف اوجهه ، واجهاض هذا النضال عن طريق منح استقلال شكلى يحافظ على جوهر المصالح الاقتصادية عن طريق طبقة او فئة عميلة .

- التراجع المؤقت بالنسبة للحلقات التى تبلورت فيها الثورة الوطنية وقطعت اشواطا تمنع استمرار النفوذ الاستعمارى ، (الثورة الجزائرية ، الثورة الناصرية ..) والعمل على منع هذه الثورة من ان تصبح ذات اتجاه لا رجعة فيه . وفى انتظار ظروف افضل وضع مخططات استعمارية امبريالية شاملة لكل المنطقة تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات وتركز باستمرار على خدمة استراتيجية النهب والاستغلال .

ان هذه المحاور الاساسية قد شكلت عمودا فقريا داخل السياسة الامبريالية والاستعمار والتى تأرجحت ما بين التدخل العسكرى المباشر الذى تفرضه من حين لآخر ظروف معينة - العدوان الثلاثى ضد مصر مثلا - وتثبيت النفوذ عبر تكريس التبعية فى كل المجالات الاقتصادية منها والسياسية والثقافية .

وفى الوقت الذى تلقت فيه الامبريالية ضربات متتالية وهزائم شنيعة اثر الانتصارات العظيمة التى

حققتها شعوب الهند الصينية والافريقية . وفى الوقت الذى تحتد فيه ازمة الرأسمال الدولى المزمنة وتتفاقم ازمة الطاقة على الخصوص ، اصبح الوطن العربى محط اهتمام بالغ ليس كموقع صراع ذا العواقب السياسية والنفسية الكبيرة الاهمية بالنسبة لهيبة القوات الامبريالية وسمعتها ، لكن اساسا كرهان ومجازفة اقتصادية واستراتيجية يكون التنازل فيها او تضييع المواقع الاساسية داخلها ذا تأثير خطير على موازين القوى الدولية . ان لم نقل ضربة قاتلة جازمة لمستقبل الهيمنة الامبريالية .

ومن اجل تفادى هذه المخاطر عمدت هذه الاخيرة على تكريس كل الجهود للالمام والاحاطة بكل الاوضاع داخل المنطقة العربية ، والتكييف احسن تكييف مع معطيات كل مرحلة مرحلة وذلك وفق توجه عام لا تتغير خطوطه الرئيسية والتى يمكن تلخيصها كالتالى :

1) ان التجزئة والتفرقة يجب ان تبقى هدفا استراتيجيا دائما كوسيلة لمنع تكامل امكانيات الشعوب وتنمية الوطنية الضيقة والشوفينية فيما بينها .

2) خلق او انعاش ودعم طبقة كمبرادورية ذيلية فى كل بلد على حدة تراعى فى تركيبها الظروف المحلية ، وتدفع لاقامة الترابط مع قلعة العدوان العسكرى ، اسرائيل ، وذلك باسم نمو وتطوير المنطقة عبر تنسيق «العبقرية الاسرائيلية والطاقات العربية» اى بعبارة اوضح «احتواء المنطقة بواسطة الامكانيات الرأسمالية من توظيفات وتكنولوجيا ، التى تعتبر اسرائيل جسرا متقدما لها . وهذا الارتباط العضوى بين البورجوازية الكمبرادورية العربية والكيان الصهيونى لا بد وان تنعكس نتائجه على سياسة الوفاق العربى الاسرائيلى» . (1)

3) التحكم فى الطاقات الاقتصادية والنفطية على الخصوص واعطاء اهتمام خاص لمراكز هذه الطاقات لابعادها عن امكانية التقائها مع مراكز الثقل البشرى حيث تتوفر امكانيات احسن للتسييس والنضال الجماهيري مما يشكل تهديدا واضحا على المصالح . وبنفس المنطق العمل على التحكم فى المواقع الجغرافية الاستراتيجية قصد الانفراد بها :

جعل البحر المتوسط بواجهتيه العربية والاوروبية بحيرة تحت نفوذها الخاص وجعل الممرات البحرية الاستراتيجية منها والتجارية محتكرة لاساطيلها ... ومن اجل ذلك فانها تعمل باستمرار على قطع طريق اختيار الحلفاء الطبيعيين للمسيرة التقدمية للأمة العربية مما سيكون له تأثير مباشر على موازين القوى بالنسبة للصراع الدولى المحتد ما بين المعسكر التحررى والاشتراكى من جهة والمعسكر الامبريالى من جهة ثانية .

4) دعم اسرائيل دعما لا مشروطا وسد حاجياتها العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية ، وفى نفس الوقت توفير قلع مسلحة احتياطية بامكانها حسم الصراع عند الحاجة (ايران) وايضا مراكز النفوذ السياسى لتدعيم الانظمة الرجعية العميلة .

5) تطويق الانظمة الوطنية العربية وتهديدها للقبول «بقوانين اللعبة» او الحياد على الاقل ، وتكتيل الجهود لاخماد المد التحررى والثورى وتصفية او تحجيم المقاومة الفلسطينية باعتبارها مبادرة جماهيرية منظمة ثورية تصارع الواجهة الامبريالية الاولى المتجسدة فى الكيان الصهيونى . وباعتبار تأثيرها المتبادل مع حركة التحرر العربى عموما .

ومن اجل بلوغ اهدافها فى تصفية المقاومة الفلسطينية وضرب كل القوات الوطنية والتقدمية العربية ، فانها ما فتئت تنهج اساليب متنوعة بدءا باحداث المجازر من اجل التصفية الجسدية مرورا بخلق مراكز احتكاك مصطنعة دائمة من شأنها ان تنفجر من حين لاخر على شكل صراعات طائفية مزيفة او تصعد وتنمى الوطنية الضيقة والشوفينية بين الشعوب كطريق لتثبيت واقع التفرقة والتخلف .ويشكل استغلال المشاكل التى خلقها الاستعمار ، الحلقة المركزية ضمن هذه الخطة ، اضافة الى اذكاء وتشجيع النعرات الاقليمية والنزعات الطائفية الكامنة فى حين ان الامبريالية والرجعية تتحرك هى بلا حدود وتنسق بين مختلف الاطراف بلا حرج ولا عراقيل .

وخلاصة القول : الزج بالوطن العربى فى ركاب التخلف ، وضرب وتشتيت مكتسباته الحضارية ، ومنعه من مسايرة ركب التقدم حتى يظل مصدرا للخيرات والثروات واليد العاملة الرخيصة ، وورقة فى يد الامبريالية تستعملها فى الصراع العالمى ضد الشعوب والحركات التحررية والاشتراكية .

(1) جريدة الاختيار الثوري عدد (1) دجنبر 1975

الباب الثانى : مضامين الصراع فى الساحة العربية

ان الامبريالية بمخططاتها ، وبوسائلها العسكرية والسياسية ، بقوتها وجبروتها ..لم تنل ولن تنال من نضال الجماهير الشعبية العربية التى قاومت الاحتلال المباشر بعنف وجرأة ، ولازالت تقاوم الاحتلال الغير مباشر والتبعية بصبر وثبات . ولقد مر هذا النضال بمراحل مختلفة فى مد وجزر بين انتعاش لحركة التحرير الوطنى العربية المناهضة للامبريالية وانتزاعها المكاسب تلو المكاسب ، وردة يمينية تعمل على ضرب المكتسبات الوطنية وتسعى الى شد كامل الوطن العربى الى الخلف والعودة به الى عصور الانحطاط والسيطرة الاقطاعية المظلمة .

ان هذه الحركة تعكس فى نهاية الامر صراعا متأججا بين قوتين متقابلتين :

● تحالف الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ممثلة الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكمبرادورية ، هذا التحالف الذى يشكل العدو الرئيسى لشعبنا والمستفيد الاول والاخير من واقع التبعية والتخلف والهيمنة على وطننا ، ثروة وشعبا.

● اوسع الجماهير الشعبية العربية ، من عمال وفلاحين وكذا كل الطبقات المتوسطة من تجار صغار وصناع ومثقفين ورأساليين وطنيين : سواء منها تلك التى لازالت تعيش فى ظل انظمة رجعية واضحة العمالة وتعانى من الضغط الامبريالى والكمبرادورى والعراقيل التى تقف امام نموها وتطورها ، او تلك التى استطاعت ان تستلم السلطة فى اطار أنظمة وطنية رافضة للعمالة والتبعية، رغم ما يرافق ذلك من صعوبات وتعقيدات ناتجة عن موازين القوى العامة فى الوطن العربى لصالح التحالف الامبريالى الصهيونى الرجعى ، وكذا الاوضاع الذاتية لهذه الانظمة ويعتبر غياب التنظيم الشعبى القوى نقصا عاما وثغرة أساسية ضمن هذه الاوضاع .

ان النضال الذى خاضته الجماهير الشعبية فى اطار هذا الصراع ، وان اكتسى اشكالا متنوعة ومر من مراحل مختلفة ، وتأثر بالظروف المحلية ، فانه ظل فى اتجاهه العام نضالا تحرريا ديموقراطيا وحدويا . انه نضال تحررى باعتباره يهدف الى تحرير كل اجزاء الوطن العربى من الاستعمار بشكليه المباشر والجديد ، ديموقراطى اذ انه موجه ضد الانظمة الكمبرادورية وانظمة الحكم المطلق المستبدة الفارقة فى التبعية والعمالة ، وحدوى باعتباره يهدف الى القضاء على واقع التجزئة والتشرذم وتجنيد كل الطاقات لاعادة بناء وحدة الشعوب الطبيعية ، وتحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى يحقق من القوة والانسجام ما من شأنه توفير الظروف الموضوعية اللازمة للتحرر الفعلى والشروع فى مرحلة البناء الاشتراكى .

وهذه الجوانب الثلاث مترابطة متداخلة فيما بينها ، اذ لاوحدة بدون التحرر والديموقراطية ولا تحرر بدون ديموقراطية أو فى ظل الأنظمة العميلة .. وبالتالى فان اى مكسب يحقق على جانب يعد تدعيما ملموسا للنضال الشامل .

وفى اطار هذه المعركة الشاملة ، خاضت الجماهير الشعبية العربية نضالها ، ودافعت عن وجودها وعبرت عن نفسها من خلال منظماتها الوطنية والتقدمية .

وتأتى المقاومة الفلسطينية فى مقدمة هذه المنظمات باعتبارها تواجه رأس سهم العدوان الاستعمارى المتمثل فى الكيان الصهيونى للدفاع المستميت عن القضية الوطنية العادلة الواضحة للشعب الفلسطينى ، وكحركة تنبذ المهادنة والتخاذل والوصاية والاحتواء ، وتعتمد التجنيد الجماهيرى والمقاومة الشعبية كأسلوب نضالى أساسى .

ان هذه العوامل قد جعلت المقاومة الفلسطينية هدفا ثابتا للمؤامرات التصفوية التى تحاك ضدها والتى أوضحت التحالف الاستراتيجى ما بين الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية العاملين باستمرار على ضرب وتوقيف المد الثورى الفلسطينى خاصة وأن الاتجاه الذى أخذ يفرض نفسه هو التحالف بل التلاحم العضوى بين المقاومة وباقى فصائل حركة التحرير العربية .

والى جانب المقاومة الفلسطينية تقف من جهة : الانظمة الممثلة لمصالح الرأسمال الوطني وذات

اتجاه وطني متناقض مع الامبريالية بشكل عام، ومن جهة ثانية المنظمات الممثلة لمصالح باقى الطبقات الشعبية والتى لم تقف وجهاتها عند حدود الوطنية الصرفة . بل اعتنقت محتوى اجتماعيا مطابقا لمصالحها وأبعاد تحررية فعلية تجسد فى مجملها استمرار حركة التحرير الشعبية فى الوطن العربى . من طور مقاومة الاستعمار المباشر الى مرحلة مناهضة الاستعمار الجديد والامبريالية وعملائها المحليين .

ان حركات التحرر العربية وان استطاعت أن تعبر عن طموحات الجماهير الشعبية في التحرر والديموقراطية والوحدة ، وشكلت واجهة أمامية في وجه الأمبريالية ولقنتها من حين لآخر صفعات صارخة - الثورة الجزائرية ، الثورة الناصرية ، مختلف التجارب البعثية فى الشرق وحركات التحرير الشعبية فى المغرب العربى ... - فانها رغم ذلك لم ترتق بعد الى مستوى الاطار الصحيح الذى يعبئ كل الطاقات الشعبية ويعبر عنها أحسن تعبير ويقود نضالها وفق استراتيجية ثورية واضحة .

ان مختلف تجارب حركات التحرير الشعبية فى المشرق والمغرب العربيين ،وان هى امتلأت بالايجابيات فى اطار النضال المناهض للامبريالية وعملائها ومن أجل التحرر والوحدة،أو كأنظمة وطنية استطاعت فى مرحلة ما ان تضرب قلاع الاقطاع والرجعية وان تحقق انجازات تقدمية فى الميدان الداخلى ..فانها لم تخل أيضا من السلبيات ، ومنها الأساسية والراجعة الى تناقضاتها الداخلية ، التى طمست وتغطت بالهدف التحررى العام وكذلك تركيبها الاجتماى وظروفها الذاتية ، التى أهلت الطبقات المتوسطة لكى تحتل مراكز القيادة وحالت دون ان تكون الطبقات الكادحة المسحوقة : العمال والفلاحين الفقراء عمودها الفقري وقوتها الاجتماعية الاساسية ، ذات الصفات الثورية الأصيلة والآفاق النضالية الواسعة والطموحات التحررية الاشتراكية.

أما التنظيمات الثورية التى ارتقت الى مستوى من الوضوح الايديولوجى يعبر عن طموحات الجماهير الكادحة قاطبة ويتجاوز الجمود العقائدى والنقل الميكانيكى لأوضاع تختلف .. ان هذه التنظيمات رغم ظاهرة انتعاشها العامة فى مختلف أجزاء الوطن العربى لازالت تعانى من الضعف والعزلة نتيجة ظروف موضوعية وتاريخية معينة أو أخطاء فى الممارسة والتقدير ، ولا زالت لم تفرض نفسها بعد كطليعة ثورية مسلحة ايديولوجيا بشكل سليم وقادرة على قيادة نضال الكادحين والالتحام معه وتجنيد أوسع الجماهير الشعبية للاجابة على متطلبات كل مرحلة وما تطرحه من أهداف قريبة وبعيدة المدى وسبك مجمل هذا النضال فى اطاره الوطنى والطبقى ذا الآفاق الاشتراكية الواضحة.

ان حركة التحرر العربية بمختلف أجنحتها الوطنية منها والثورية ، لازالت تعانى من التشتت والعزلة وقلة التنسيق ان لم نقل انعدامه ، وتفتقر الى ايجاد جبهة ديموقراطية موحدة ومناهضة للامبريالية حال دون ذلك الظروف الموضوعية المؤثرة فى طبيعة هذه الأجنحة ونتيجة ذلك امكانياتها الذاتية التى لم تتمكن من صياغة متكاملة للقضية القومية ، خالية من العفوية والشطحات الرومانتيكية والتدبدب العقائدى .

وفى الوقت الذى أصبح فيه تحالف الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية متينا منسقا ، وترتب عن ذلك ردة يمينية تجتاح الوطن العربى من المحيط الى الخليج ، فى هذه الظروف تصبح القضية القومية حتما حلقة مركزية فى نضال كل حركة تقدمية عربية ، وبندا من بنود كل برنامج تحررى ، وعملا أساسيا يرتبط ويتبادل التأثير مع العوامل الداخلية المحلية .

الباب الثالث : اختيارنا القومي

اذا كانت أهداف التحرر الوطني وانهاء الاستعمار المباشر - الذي لا زال مستمرا في أجزاء من وطننا العربي الكبير - ووضع حد للتبعية وسيطرة الاستعمار الجديد ، تعد أهدافا واضحة ، فان صياغة اختيار قومي كاستراتيجية شاملة منسقة الجوانب ، يقتضى بالدرجة الاولى الاجابة على مسألتين رئيسيتين : الاولى تطرح ماهية وشكل الوحدة التي نسعى الى تحقيقها وكيفية ارتباطها بصيرورة التحرر

والديموقراطية ، والثانية تريد الاجابة على نوعية الأداة والوسائل التي تمكننا من انجاز مجمل هذه المهام . وبعبارةن أوضح ، الاجابة على المسألة التنظيمية .

الوحدة التي نريدها :

تعرض شعار الوحدة كشعار صحيح في حد ذاته ، للرد على سياسة التجزئة والتقسيم ، للكثير من التشويه والانحراف ، وعانى من التعثر والتوقف بمناسبة عدة محاولات فاشلة .

ولقد دأبت الرجعية العربية على احتواء هذا الشعار لافراغه من محتواه وتحريفه عن هدفه عبر أطروحات «وحدة الصف العربي» و «الوحدة الاسلامية» الى غير ذلك من الأحلاف الرجعية التي عملت على تعميم الخلط والغموض كمحاولة لتضليل الجماهير وطمس صراعها ضد الطبقات الكومبراد ورية الرجعية المتغلغلة داخل مجتمعها .

ومن جهة ثانية (ومناقضة) فان التجارب التى خاضتها فصائل حركة التحرر العربية التي تمكنت من استلام السلطة لم تكلل بالنجاح ، واتسمت بقصر النفس ، غير أنها أتاحت الفرصة في نهاية المطاف لاستخلاص العبرة وتوضيح الرؤيا وتقديم دروس أساسية يمكن ايجازها كالتالى :

1) ان الوحدة لا يمكن ان تقودها العفوية او الاعتبارات العاطفية بل يجب بالاساس أن تتوفر لها كل الشروط الموضوعية والذاتية التي ليس من الضروري توفيرها ضربة واحدة بل بالتدريج ووفق مقاييس علمية تتضمن فعلا التقدم نحو تمتين مصالح الجماهير الشعبية وتعزيزها .

2) الوحدة لا يكنها ان تسبق التحرير ، وبالتالى فان اى محاولة لتوحيد انظمة ذات الطبيعة المختلفة ، واى تحالف مع الانظمة العريقة فى الرجعية فى اطار وحدة الدول ، لا يمكن ان يكون مصيرها سوى الفشل ، ولن تكون تغطيتها للتناقضات القائمة سوى تغطية عابرة ، تنفجر بعدها الخلافات انفجارا تناحريا .

3) ان دور الانظمة الوطنية ، التى استلم اغلبها السلطة عن طريق مبادرة جنود او ضباط لا يمكنه ان يكون بديلا عن دور التنظيمات الشعبية سواء منها الداخلية المحلية او القومية ، وبالتالى فان اى انزلاق نحو تحجيمها او الوصاية عليها ينعكس حتما بسلبياته على الوحدة وعلى المسار التحررى الديموقراطى بشكل عام .

وبناء على معطيات التجربة وفي اطار توجهاتنا العامة ، ورغم أن الصيغ والأشكال العملية للوحدة القومية يصعب تصورها سلفا ، فان الوحدة التى نريدها يمكن أن تعتمد المرتكزات الأساسية التالية :

1) ان الوحدة التي نطمح الى تحقيقها لا يمكن أن تكون سوى وحدة الجماهير ، ليس بشكل عاطفى وعفوى ، لكن بشكل علمي منظم . وبالتالي ، فانها بالأساس وحدة الكادحين عبر وحدة تنظيماتهم السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام .

انها وحدة تسعى الى تسخير الطاقات الاقتصادية ، بعد تحريرها وتجريدها نهائيا من التبعية وانجاز التكامل بينها لخدمة حاجيات الجماهير على طول الساحة العربية ، وتسعى الى تحرير ارادة هذه الجماهير وفرض سيادتها من خلال بناء صرح ديموقراطية فعلية تفجر طاقاتها . وتمكنها من المساهمة الفعالة في تسيير أمورها ، واقامة امكانية المعرفة المعممة والثقافة الوطنية للجميع ، وتحضير كل الشروط المتكاملة لتحرر اقتصادى اجتماعي سياسي ، شروط تسمح بوضع أسس البناء الاشتراكي ومسايرة ركب التقدم حتى تسترجع الشعوب العربية مكانتها ضمن الشعوب المتحررة المتحضرة .

وخارج هذا المفهوم للوحدة : بالجماهير ، ومن أجل مصالحها وعبر مساهمتها المنظمة ، فاننا لا نرى بديلا أخر سوى السقوط في الحلقات المفرغة من التجارب المنتكسة .

2) ان التحرير والديموقراطية والوحدة ، شعارات متلازمة متبادلة التأثير ، وكلا متكاملا تشكل الوحدة داخله أفقا استراتيجيا أسمى .. في حين أن كل مكسب يحقق بالنسبة لأحدهم ينعكس بمردود ايجابي في اتجاه الآخرين . لذا ، فان تحقيق خطوات وحدوية محلية غير متناقض مع الهدف الاستراتيجي ، ألا وهو بناء الوحدة القومية الكاملة ، بل أنها تخدمه اذ هي تنعكس بمردودها الايجابي

من أجل تحرير أجزاء أخرى من الوطن العربي وتبعا لذلك ، فانها تدعم صيرورة الوحدة الشاملة . وكما يقول الأخ المهدى بنبركة : «ان بناء الوحدة المتحررة يجب أن يبدأ من مختلف أجزائها تبعا لتحرر هذه الأجزاء من سيطرة الاستعمار والاقطاع وأن يصعد البناء عاليا ، من مشرق البلاد العربية ومغربها الى أن يلتقي في قمته العليا متناسقا مكتمل البنيان .

وأكبر ضمانة لكي يكون البناء منسجما متينا هو في التنظيم الشعبي السياسي والنقابي والخاص بالشباب والنساء . هذا التنظيم الشعبي يجب أن يعم الوطن العربي ويكون أداة لرفع مستوى الوعي فيه ، ولتجنيد الجماهير الشعبية من أجل التحرر أولا ثم البناء والنمو الاقتصادى والاجتماعي لفائدة الشعب» .

وهنا تأتي بالنسبة الينا أهمية شعار وحدة المغرب العربي كمرحلة . باعتباره شعارا تفرضه شروط التحرر من الاستعمار والتبعية ولوازم التقدم والبناء الاشتراكي . وأن الجماهير الشعبية التي لا يعوقها عائق أو تناقض في صفوفها عن السعي والتضحية من أجل التحرير والوحدة ، قد أكدت طموحاتها هذه من خلال النضال الوحدوى الرائع الذي خاضته ضد الاستعمار المباشر ، وهي لا زالت تعبر عن نفس الطموحات رغم ما يقيمه أعداؤها من حواجز مصطنعة وعراقيل مزيفة تعمل على بعث النعرات الاقليمية والوطنية الضيقة .

ان تشبثنا بشعار المغرب العربي ليس هدفا في حد ذاته ، لكنه خطوة أساسية نحو تحقيق ما نصبو اليه من وحدة قومية شاملة ، نسترشد في ذلك بما يقوله الأخ بنبركة :

«المغرب العربي كما نؤمن به ، وكما نعمل له ، لا يمكن أن يكون الا منطلقا للتحرر العربي ولبناء المجتمع العربي المتحرر المزدهر على أسس من العدالة والتقدم تتنافى مع كل مخطط استعماري» ...

المسألة التنظيمية :

ان تحديد تصور عام لقضية الوحدة القومية ، وتسجيلها ضمن اطار صيرورة التحرير والديموقراطية والوحدة ، يطرح مباشرة المسألة التنظيمية ، أي ما هي الوسائل والأشكال التنظيمية المعتمدة لبلوغ مجمل هذه الأهداف .

وفي هذا المجال كذلك ، فان الوطن العربي لا يفتقر الى التجارب بل لقد تراكمت خلال نصف القرن الأخير حصيلة ضخمة غنية من التجارب السياسية التنظيمية تحت نفس الشعارات ومن أجل بلوغ نفس الأهداف .

ان هذه الحصيلة تمكننا اليوم من رسم خطوط عريضة للمسألة التنظيمية من خلال الخلاصات التي أوضحتها التجربة والتي تتجاوب على العموم ، مع المعطيات الموضوعية والنظرية :

1 - ان إختلاف مستويات التطور الاجتماعي في الوطن العربي الناتجة عن تقسيمه خلال مرحلة الاستعمار المباشر ، والحفاظ بواقع التقسيم والتجزئة خلال مرحلة الاستعمار الجديد ، قد أدى الى خلق مستويات متفاوتة في الصراع المحلي المباشر ، تفاوت في الأعداء المباشرين وكذا التفاوت في القوى المشاركة في الصراع بالنسبة لكل قطر على حدة ، أضف الى ذلك خصوصيات الأهداف الوحدوية الانتقالية التي يجب تحقيقها عمليا على طريق الوحدة الشاملة .

ان تجاهل هذه المعطيات الموضوعية والمناداة بالحزب الثوري العربي الواحد يعد هروبا الى الأمام لتجاوز واقع مستعصي ، لا جدوى في معالجته معالجة طوباوية ، بل المطروح هو تغييره بالملموس وايجاد الصيغ العملية الملائمة لذلك .

أما الاطروحة التي تقول بضرورة اعتبار الانظمة الوطنية محاور تلتف حولها حركات التحرر العربية وتسير تحت قيادتها ، فانها لا تقل خطأ وذاتية . ذلك أن دور الأنظمة الوطنية هو دعم حركات التحرير التي تقاوم الاقطاع والكومبرادورية ، وتجنيد كل الطاقات لمساعدتها وليس النيابة عنها أو فرض قيادتها مما سيعطي الأسبقية حتما للمصالح الذاتية ويميع أو يضيع تماما النضال من أجل التحرير والوحدة المبنية على الأسس السليمة .

2) ان الوحدة التي نريدها ما هي الا تتويج لمسلسل التحرير والديموقراطية الذي يفرض علينا واقعنا الراهن أن نخطو فيه خطوات متفاوتة محليا . والمسألة التنظيمية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات الموضوعية . وبالتالي فلا بديل عن التنظيمات الشعبية المحلية السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام . ان هذه التنظيمات هي صاحبة قضيتها محليا . وهي المحاسبة على انجاز مهامها اليومية من أجل التحرير والوحدة .

هذه الوحدة التي لا بد ايضا أن تخطو خطوات محلية متينة حتى يرتفع البنيان عاليا من القاعدة نحو القمة ، وتحت الضمانة الفعالة للتنظيمات الشعبية .

ان هذه الاستراتيجية تقتضي الاحتفاظ على الجبهات الداخلية التي تضم كل الطبقات التقدمية ، وتنشيط هذه الجبهات لانجاز مهام التحرير أو تمتين المكتسبات الوطنية في حالة تواجدها في السلطة . وفي نفس الوقت بناء جبهة قومية تعكس تمثيلية الجبهات الداخلية وتنسق فيما بينها على المستوى القومي ، تدعم النضال التحرري وتكتل مجهوداته وتواجه الاستراتيجية الأمبريالية باستراتيجية وطنية شاملة ، وتسهر في نفس الوقت على تمتين المكتسبات الوطنية وتراكم كل مكسب ايجابي سواء في واجهة التحرير أو في واجهة البناء وارساء أسس الوحدة .

ان هذا التوجه العام هو الذي يسمح لكل حركات التحرر العربية التسلح بخط استراتيجي قومي شامل لمواجهة التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي المتكامل .. وفي نفس الوقت اغناؤه بالخصوصيات النضالية المحلية في مختلف الواجهات .. في حين انه يسمح بتعويدها على التآزر وتكامل الطاقات النضالية والكفاح المشترك كسبيل لتطوير الخط الوحدوى .

ولقد رأينا من خلال تحليلنا لأوضاعنا الداخلية ، ان استراتيجية التحالف الوطني المناهض للأمبريالية لا زالت تفتقر الى طليعة ثورية تعبر عن مصالح الطبقة العاملة الجماهير الكادحة وتكون في مستوى قيادة وتأطير مجموع النضال الوطني والطبقي .

الا أن هذه ليست ظاهرة خاصة وشاذة . بل أن حركات التحرير في الوطن العربي تشهد بشكل عام تخلف القيادات عن المهام الطبقية المطروحة كنتيجة مباشرة لطبيعتها .. ومقابل ذلك انتعاش ، بل نمو وتمتين التيار القاعدي الذي يتجاوز النظرية الحزبية الضيقة ويسعى الى توحيد صفوفه ، وتصحيح رؤيته بتبنيه النظرية الثورية بعيدا عن الجمود العقائدى وتمتين تنظيماته ورفعها الى مستوى الارتباط الوثيق بالجماهير وقيادة نضالها .

ان هذه المهام لا زالت تشكل حلقة أساسية في نضال كل حركة ثورية محليا . بيد أن ايجاد صيغ التنسيق العملية بين كل هذه الحركات حتى تصبح في مستوى مواجهة استراتيجية اعدائها واعداء الامة العربية جمعاء . تطرح بنفس الالحاح والأهمية .

ان الواقع الحالي الذي يشهد ردة يمينية تجتاح مجموع وطننا الكبير وتسعى الى تركيز مصالح الرأسمال الدولي والرجعية المحلية عن طريق الهيمنة المباشرة أو المتسترة وراء العملاء المحليين والسماسرة . ان هذا الواقع رغم كل سلبياته ، فانه لا يخلو من الايجابيات ، حيث ان التناقضات لا تزيد الا احتدادا ووضوحا . وأن وعى الفصائل الثورية أخذ يتعمق ويتجذر أكثر فأكثر . اذ أن حركة التحرير العربية تجتاز فترة مخاض في الظرف الراهن . بامكانها أن تسفر عن نتائج جد مهمة بالنسبة لمستقبل أمتنا العربية .

خاتمة

ان معالجة اوضاعنا الداخلية وما تطرحه من مهام مستعجلة لدعم التيار القاعدى بمختلف روافده وتسليحه ايديولوجيا وربطه بالجماهير اوثق رباط .. ان هذه المعالجة ان هي تمت بنجاح ، فسوف تكون

مساهمة فى تقديم نضال شعبنا من اجل التحرير وتحقيق طموحات جماهيرنا الكادحة فى بناء صرح المجتمع الاشتراكى .

وهذا النضال يرتبط بشكل عضوى بنضال باقى الشعب العربي من أجل امة عربية متحررة موحدة واشتراكية .

وهذه الاهداف بمجملها تندرج فى اطار مصارعتنا الدولية مع القوات الامبريالية الرجعية ومناهضتنا لها جنبا الى جنب مع باقى القوات التحررية والاشتراكية .